



ما قيل فيه:
«لم يثبت فيه حديث»
من أبواب الاعتقاد ومسائله

د. بدر بن ناصر العواد

أكاديمي سعودي - أستاذ مشارك، كلية الشريعة
والدراسات الإسلامية بجامعة القصيم

ملخّص البحث

يُعَدّ حصرُ الأحكام الكليّة في أيّ فنّ من أعظم ما ييسّر تحصيل العلم ويُعين على ضبط مسائله، وقد اعتنى العلماء -خصوصًا علماء الحديث- بهذا النّوع من المعرفة، التي تكتسب قيمتَها الكبرى من صدورها عن استقراء تامّ لأحاديث الباب أو المسألة، وبطبيعة الحال فإنّ كلّ حكم كلّيّ لا بدّ أن يوضع على المحكّ للتأكّد من صحّته من خلال مناقشات العلماء ومعارضاتهم، وقد حاول هذا البحثُ استقصاءَ جميع ما قيل فيه: إنه لا يصحّ فيه حديث، ونحو ذلك ممّا يتعلّق بالأبواب والمسائل الاعتقاديّة.

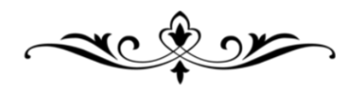
فقد بيّن مبحث (الإيمان بالله تعالى) أنه لا يصحّ حديث في مسألة زيادة الإيمان ونقصانه، ولا في مسألة فضلِ زيارة قبر النّبيّ ﷺ على الخُصُوص، ولا في مشروعيّة شدّ الرِّحال لزيارة القبور، ولا في تسمية الله بـ(رمضان)، ولا في رؤية النّبيّ ﷺ لربّه ليلة الإسراء ولا على الأرض، ولا في فضل صخرة المقدس، ولا في تجويز سؤال الله تعالى بحقّ أحد من خلقه.

وناقش مبحث (الإيمان بالرُّسل عَلَيهِمُ السَّلَامُ) الادّعاء بأنه لا يصحّ في افتراق الأمّة شيء وترجيحُ عدم صحّته، كما بيّن أنه لا يصحّ في عدد الرّسل شيء، ولا في حياة الخضر، ولا في الأبدال والأقطاب والأغواث والنّقباء والنّجباء والأوتاد ولا في عددهم، ولا في إحياء أبوي النّبيّ ﷺ وإيمانهما.

وناقش مبحث (الإيمان باليوم الآخر) الادّعاء بأنه لا يصحّ في المهديّ شيء، كما بيّن أنه لا يصحّ في ظهور آيات القيامة في شهور معيّنة حديث، ولا في ظهور الآيات بعد المائتين، ولا في تحديد وقت القيامة على التّعيين.

وبيّن المبحث الأخير أنه لا يصحّ في ذمّ معاوية رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ حديث، ولا في ذمّ عمرو بن العاص رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ كذلك، ولا في ذمّ المرجئة والجهميّة والقدريّة.

د. بدر بن ناصر العواد
dr.b.n.alawad@hotmail.com



The Sections and Issues of Creed Where it has been Said: There is no Authentic *Hadith*

Dr. Badr bin Nasir al-Awwad

Saudi Academic, Associate Professor, at the College of Islamic Law Sharia & Religion Principles, in the Qassim University.

Abstract

A limitation of general rulings in any subject is one of the best ways to make it easy to gather knowledge and it helps understanding the different issues pertaining to it. The scholars – and especially the scholars of *hadith* – have put a lot of emphasis on this kind of knowledge, and it's very important because it's an output of complete induction of the hadiths in that subject. Naturally, every general ruling has to be subjected to examination through the discussions between the scholars and their objections. This research tried to investigate every time it was said: there is no authentic *hadith* in this subject, regarding different creedal issues.

Regarding the subject of faith in Allah, it was clarified that there is no authentic *hadith* in the issue of the increment or decrement of faith. As well as there is no authentic *hadith* regarding the issue of specifically visiting the grave of the prophet ﷺ, nor making it legislated to travel for the purpose of visiting graves, nor that one of Allah's names is Ramadan, nor

that the prophet ﷺ saw his Lord on the night of al-Isra or on earth, nor any virtues about visiting the rock in Jerusalem, nor making it allowed to ask Allah by the right of any of His creations.

Regarding the subject of the faith in the messengers the claim that there is no authentic *hadith* regarding the division of the *Ummah* was discussed and it was made clear that this claim isn't true. It was also clarified that there is no authentic *hadith* regarding the number of the messengers, nor the life of al-Khidr, no the existence of *al-Abdal, al-Aqtab, an-Nuqaba, an-Nujaba* and *al-Awtad* and their numbers, nor any *hadith* about the parents of the prophet ﷺ were raised to life and believed.

Regarding the subject of the faith in the Last Day the claim that there is no authentic *hadith* about Mehdi was discussed. It was also clarified that there is no authentic *hadith* that the signs for the Resurrection will happen in a specific month, nor that the signs will appear after two centuries, not any specification about the time when the Resurrection will occur.

In the last chapter it was clarified that there is no authentic *hadith* that dispraise Mu'awiyah (may Allah be pleased with him), nor dispraising 'Amr ibn ul-Aas (may Allah be pleased with him), nor disparaging the *Murji'ah*, *Jahmiyyah* or the *Qadariyyah*.

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

المقدّمة

إنّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، مَن يهدِه الله فلا مضلّ له، ومَن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أنّ محمدًا عبده ورسوله.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوْلًا سَدِيدًا * يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠ – ٧١].

أما بعد؛ فإنّ من أعظم الأصول التي يقوم عليها منهج أهل السُّنّة والجماعة في تشييد مسائل الاعتقاد ويتميّز بها عن سائر مناهج الفِرق الكلاميّة هو الاقتصار في التّلقّي على نصوص الوحيين، وتقديم ما فيهما على كلّ ما سواه كائنًا ما كان، فلا يُثبتون ولا يَنفون إلّا بموجب دلالتهما، ولا يسيرون إلّا على ضوء هدايتهما.

ثمّ إنّ استدلالهم بالحديث الشّريف ليس على إطلاقه، وإنما بالصّحيح دون غيره مما تسرّب إليه الوهنُ من صنوف الضّعيف وأنواع الواهي.

وصيانةً لدين الله من أن يُدخَل فيه ما ليس منه بعدما لهج الزّنادقةُ بوضع آلاف الرّوايات المستبشعة والدّس فيها، وتجرّأ أهلُ الأهواء على افتراء أحاديث كثيرة في مدح قوم وفي ثلب آخرين، أو في نُصرة مسألة وإبطال أخرى إلى غير ذلك[١]، وخوفًا من أن يتعبّد النّاسُ بما ليس عليه أثارةٌ من علم ولا سيّما أنّ إبليس قد لبّس على طائفةٍ من جهلة الوعّاظ فـ"كانوا يضعون أحاديث الترغيب والترهيب [بدعوى] حثّ النّاس على الخير وكفّهم عن الشّرّ"[٢]؛ لهذا كله شمّر علماء الحديث عن ساعد الجدّ و"ألزموا أنفسَهم الكشفَ عن معايب رُواة الحديث وناقلي الأخبار"[٣].

وترى في سيرة الواحد منهم أنه قد "أفنى عُمرَه في طلب آثار رسول الله ﷺ شرقًا وغربًا، برًّا وبحرًا، وارتحل في الحديث الواحد فراسخ، واتّهَمَ أباه وأدناه في خبرٍ يرويه عن النّبيِّ ﷺ إذا كان موضعَ التُّهمة، ولم يُحابِه في مقال ولا خِطَاب؛ غضبًا لله وحميّةً لدينه"[٤].

وقد أشار ابنُ حزم الأندلسيّ إلى أن كلّ ما كان في سنده علّة فإنه لا يحلّ

(١) انظر: مشكل الحديث وبيانه لابن فُورَك (٣٥٠)، النُّكَت على ابن الصّلاح لابن حجر (٢/ ٨٥٠)، عمدة القاري للعَيني (٢/ ١٥٠)، تنزيه الشّريعة لابن عِرَاق (١/ ١١).

(٢) تلبيس إبليس لابن الجوزي (١٥١). وانظر: الموضوعات له أيضًا (١/ ١٧)، الإتقان في علوم القرآن للسُّيُوطي (٢/ ٤١٥).

(٣) مقدّمة صحيح مسلم (١/ ٢٨).

(٤) الانتصار لأصحاب الحديث للسَّمْعاني (٥٧).

القولُ بمقتضاه، ولا تصديقُ خبره، ولا الأخذُ بشيء منه[١].

وإذا كان العملُ بالضّعيف والموضوع ممنوعًا في مسائل الفروع فكيف بمسائل الاعتقاد الذي هو من حيث الأصل رأسُ الأمر وأعظمُ علوم الشّرع؟!

ومن هنا تتجلّى أهمّية هذا البحث في محاولته سبرَ ما صدر عن العلماء من الأحكام الكلّية بعدم صحّة شيء من الأحاديث النّبويّة المرويّة في بعض أبواب الاعتقاد ومسائله بأيّ صيغة كان ذلك الحكم.

❁ أهداف البحث:

يهدف هذا البحث -كما أسلفنا- إلى خدمة المختصّين بجمع الأحكام الكليّة المتعلّقة بالأبواب الاعتقاديّة.

ولا ريب أنّ الاعتناء بحصر الأحكام الكليّة التي صدرت في الغالب عن الاستقراء التّامّ من أهل الشّأن من أكثر ما يُسهِّل تحصيلَ العلم ويُعين على ضبط مسائله بأيسر طريقة وأخصر زمن، ومن المعلوم أنّ الاعتناء بتحصيل الضّوابط الكلِّيّة أولى وأفيد من الاشتغال بتحصيل المسائل الجزئيّة، وأنّ "اختصار اللّفظ صديقُ الحفظ"[٢].

---

(١) انظر: الفصل في الملل والأهواء والنِّحَل لابن حزم (٢/ ٦٩).

(٢) كشف المشكل لابن الجوزي (١/ ٦).

فمتى ما وقف المرء على حكم كلّيٍّ بأنه لا يصحّ شيء في هذا الباب أو ذاك لم يحتج إلى التّنقيب عن الأحاديث المرويّة فيه، من جهة أنه قد كُفي مؤونة الكشف عن علّاتها والنّظر في سلسلة رُواتها.

۞ الدّراسات السّابقة:

من خلال البحث في محرّكات البحث على الشّبكة العنكبوتيّة العالـميّة ومذاكرة بعض المطّلعين من أهل الاختصاص لم أجد من أفرد هذا الموضوع -على وجه الخصوص- بالبحث والدّراسة.

۞ منهج البحث:

سلكتُ في هذا البحث المنهج الاستقرائيّ التّحليليّ.

۞ إجراءات البحث:

سوف أقوم - بإذن الله - بتتبّع المقولات الكلّية في نفي ثبوت شيء من الأحاديث النّبويّة في سائر الأبواب الاعتقاديّة، شريطة أن يكون قد رُوي فيه شيء مرفوع إلى النبيّ ﷺ، ذاكرًا في كلّ مسألة مذهب أهل السُّنة والجماعة إن كان لهم مذهب اختصّوا به فيها، ومُثنّيًا بنقل الحكم الكلّيّ مع عزوه لقائله، وبيانِ ما إذا كان ثَمّة موافق له أو مخالف في هذا الحكم، ثمّ أذكر نماذج من أشهر الأحاديث المرويّة في هذه المسألة أو تلك مع الإحالة إلى مواضع الحكم عليها.

❁ خطّة البحث:

المقدّمة.

المبحث الأوّل: ما يتعلّق بباب الإيمان بالله تعالى.

المبحث الثّاني: ما يتعلّق بباب الإيمان بالرّسل عَلَيْهِمُ السَّلَامُ.

المبحث الثّالث: ما يتعلّق بباب الإيمان باليوم الآخر.

المبحث الرّابع: ما يتّصل بأبواب بمتفرِّقة.

الخاتمة: وتتضمّن أهمّ النّتائج.

قائمة بأسماء المصادر والمراجع.



المبحث الأوّل
ما قيل فيه ذلك ممّا يتعلّق بباب الإيمان بالله تعالى

وتحته مسائل:

❑ المسألة الأولى: لا يثبت في أنّ (الإيمان لا يزيد ولا ينقص) ولا أنه (يزيد وينقص) حديث.

الذي عليه أهل السُّنّة والجماعة أنّ الإيمان يزيد وينقص، ودلائل هذا من الكتاب والسُّنّة وأقوال السّلف أكثر من أن تُحصى[(١)]، وقد حكى غيرُ واحد إجماعَ السّلف والمحدّثين على ذلك[(٢)].

قال محمد بن إسماعيل البخاريّ (٢٥٦هـ): "لقيتُ أكثرَ من ألف رجل من العلماء بالأمصار، فما رأيتُ أحدًا يختلف في أنّ الإيمان قولٌ وعمل، ويزيد وينقص"[(٣)].

وقال أبو عصمة سهل بن المتوكّل البخاري (٢٨١هـ): "أدركتُ ألفَ أستاذٍ وأكثرَ كلُّهم يقولون: الإيمانُ قولٌ وعمل، يزيد وينقص"[(٤)].

---

(١) انظر: السُّنّة للخَلّال (٣/ ٥٩١)، شعار أصحاب الحديث لأبي أحمد الحاكم (٢٦)، زيادة الإيمان ونقصانه وحُكم الاستثناء فيه لعبد الرزّاق البدر (٣٥).

(٢) انظر: التّمهيد لابن عبد البرّ (٩/ ٢٣٨و٢٥٢)، شرح صحيح مسلم للنّووي (١/ ١٤٨)، المنار الـمُنِيف لابن القيّم (١١٩)، تفسير القرآن العظيم لابن كثير (٢/ ٤٠٣).

(٣) فتح الباري لابن حجر العسقلاني (١/ ٤٧) وأشار الحافظُ إلى صحّة إسناده.

(٤) شرح أصول اعتقاد أهل السُّنّة والجماعة للّالكائي (٥/ ١٠٣٦).

وقال أبو محمّد عبد الرّحمن بن أبي حاتم (٣٢٧هـ): "سألتُ أبي وأبا زُرعةَ عن مذاهب أهل السُّنّة في أصول الدّين، وما أدركا عليه العلماء في جميع الأمصار، وما يعتقدان من ذلك؟

فقالا: أدركنا العلماء في جميع الأمصار حجازًا وعِراقًا وشامًا ويَمنًا فكان من مذهبهم الإيمانُ قولٌ وعمل، يزيد وينقص"(١).

وخالف في ذلك المرجئةُ قاطبةً - وعليه أغلب المتكلِّمين - فذهبوا إلى أنّ الإيمان لا يزيد ولا ينقص، بل هو شيء واحد، لأنه "اسم للتّصديق البالغ حدّ الجزم والإذعان، وهذا لا يُتصوّر فيه زيادةٌ ولا نقصان، فالمصدِّق إذا ضمّ إليه الطّاعات أو ارتكب المعاصي فتصديقُه بحاله لم يتغيّر أصلًا"(٢)، وزعموا أنّ قبولَه للزّيادة دليل على كونه شكًّا، والشّكُّ في الإيمان كفر(٣)، ولهم في التّعامل مع النّصوص الصّريحة في هذه المسألة ضروب من التّأويل البعيد والمتكلّف.

وبما أنه ليس لأصحاب هذه المقالة البدعيّة مستند شرعيّ صحيح فقد هرع بعضهم إلى افتراء أحاديث تشيّد هذا المعنى، ومن هؤلاء أبو مُطيع

---

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السُّنّة والجماعة للّالكائي (١/ ١٩٨)، إثبات صفة العلوّ لابن قُدامة (١٢٥)، بيان تلبيس الجهميّة لابن تيميّة (٢/ ٥٢٦)، العلوّ للعليّ الغفّار للذّهبي (١٨٨).

(٢) شرح المقاصد للتَّفْتَازاني (٢/ ٢٦١).

(٣) انظر: شرح صحيح مسلم للنّووي (١/ ١٤٨)، فتح الباري لابن حجر العسقلانيّ (١/ ٤٦).

البَلْخِيُّ الذي "كان من رؤساء المرجئة ممّن يبغض السُّنَن ومنتحليها"[١]، ومحمد بن القاسم الطَّايْكَانيّ الذي يُعَدّ "من رؤوس المرجئة، وكان يضع الحديث على مذهبهم"[٢]، وكذلك أحمد بن عبد الله الجُوْيْبَاري الذي كان يضع الحديث وفق مذهب ابن كَرّام، ومنها حديث في عدم زيادة الإيمان ونقصانه[٣].

قال ابن القيّم (٧٥١هـ): "كلّ حديث فيه أنّ الإيمان لا يزيد ولا ينقص فكذبٌ مختلق"[٤].

ومن أجل كون الأحاديث المفتراة في تقرير هذا المعنى مصادمةً لِما في ثبت بالكتاب والسُّنّة وانعقد عليه إجماعُ السّلف الصّالح أفتى أبو عبد الله البخاريّ بضرب من حدّث بها وبحبسِه حبسًا شديدًا.

فعن أبي العبّاس محمد بن إسحاق السَّرّاج (٣١٣هـ) أنه قال: "شهدتُ محمّدَ بنَ إسماعيل البخاريَّ رَحِمَهُ اللَّهُ ودُفِعَ إليه كتابٌ من محمد بن كرّام يَسأله عن أحاديث، منها: سُفيان بن عُيَينة عن الزُّهري عن سالم عن أبيه عن النّبيِّ ﷺ قال: الإيمانُ يزيد ولا ينقص، ومَعمَر عن الزُّهري عن سالم عن أبيه أنّ النّبيَّ ﷺ قال: الإيمانُ لا يزيد ولا ينقص؟

---

(١) المجروحين لابن حِبّان (١/ ٢٥٠). وانظر: الموضوعات لابن الجوزي (١/ ٨٥).

(٢) تدريب الرّاوي للسُّيُوطي (٢٨٥).

(٣) انظر: الكشف الحثيث لسِبْط ابن العَجَمي (٤٦).

(٤) المنار المُنِيف لابن القيّم (١١٩).

فكتب محمّدُ بنُ إسماعيل على ظهر كتابه: مَن حدّث بهذا استوجبَ الضّربَ الشّديدَ والحبسَ الطّويل!"(١).

ومن الأحاديث الموضوعة في هذه المسألة ما يلي:

١- ما رُوي عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ "أنّ وفد ثقيف جاءوا النّبيَّ ﷺ فسألوه عن الإيمان: هل يزيد أو ينقص؟ فقال: لا، زيادتُه كفر، ونُقصانُه شرك"(٢).

٢- ما رُوي عن ابن عبّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النّبيِّ ﷺ أنه قال: "الإيمانُ قولٌ والعملُ شرائعه، لا يزيد ولا ينقص"(٣).

٣- ما رُوي عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنّ النّبيَّ ﷺ قال: "الإيمانُ لا يزيد ولا ينقص"(٤).

٤- ما رُوي عن أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النّبيِّ ﷺ أنه قال: "مَن قال: الإيمان يزيد وينقص؛ فقد خرج من أمر الله"(٥).

---

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر (٥٥/ ١٢٩)، بدائع الفوائد لابن القيّم (٣/ ٧١٣)، تاريخ الإسلام للذّهبيّ (١٩/ ٣١٤).

(٢) انظر: المجروحين لابن حبّان (١/ ٢٥٠)، الموضوعات لابن الجوزي (١/ ٨٥)، لسان الميزان لابن حجر العسقلاني (٢/ ٣٣٥)، اللآلئ المصنوعة للسُّيُوطي (١/ ٤١).

(٣) انظر: المجروحين لابن حِبّان (١/ ١٤٢)، ميزان الاعتدال للذّهبي (١/ ٢٤٦).

(٤) انظر: الموضوعات لابن الجوزي (١/ ٨٦).

(٥) انظر: الموضوعات لابن الجوزي (١/ ٨٩)، اللآلئ المصنوعة للسُّيُوطي (١/ ٤٤)، =

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنّ من أعجب ما يمرّ على العاقل أنه على الرّغم من كون دلائل القول الحقّ في هذه المسألة من الكتاب والسُّنّة وإجماع السّلف في غاية الوضوح، إلّا أنّ بعض الجُهّال لم يكتفوا بذلك وإنما قابلوا كذب أولئك بمثله، فافتروا أحاديث عديدة في إثبات زيادة الإيمان ونقصانه؛ ظنًّا منهم أنهم يردّون الباطل، ويا لله مما يجنيه الجهلُ على أهله! فمتى كان الباطل يُردّ بباطل؟! ومتى كان الحقّ محتاجًا إلى أن تُمدّ إليه حبال الكذب الواهية؟![1].

ومن الأحاديث الموضوعة في إثبات زيادة الإيمان ونقصه ما يلي:

١- ما رُوي عن معاذ بن جبل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النّبيّ ﷺ أنه قال: "الإيمانُ يزيد وينقص"[2].

٢- ما رُوي عن واثلة بن الأسقع رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النّبيّ ﷺ أنه قال: "الإيمانُ قولٌ وعمل، ويزيد وينقص، وعليكم بالسُّنّة فالزموها"[3].

٣- ما رُوي عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النّبيّ ﷺ أنه قال: "الإيمانُ قولٌ

=
تنزيه الشّريعة لابن عِرَاق (١/ ١٥٠).

(١) انظر: المنار الـمُنِيف لابن القيّم (١١٩).

(٢) انظر: الموضوعات لابن الجوزي (١/ ٨٤)، اللآلئ المصنوعة للسُّيُوطي (١/ ٣٩)، الفوائد المجموعة للشَّوكاني (٤٥٢).

(٣) انظر: الموضوعات لابن الجوزي (١/ ٨٥)، اللآلئ المصنوعة للسُّيُوطي (١/ ٤٠)، الفوائد المجموعة للشَّوكاني (٤٥٢).

وعمل، يزيد وينقص، ومن قال غير هذا فهو مبتدع"(١).

ولله درّ ابن القيّم حين قال - تعليقًا على هذه الأحاديث وأمثالها -: "هذا كلامٌ صحيح، وهو إجماع السّلف - حكاه الشّافعيُّ وغيره -، ولكن هذا اللّفظ كذبٌ على رسول الله ﷺ"(٢).

وأشار الشّوكاني (١٢٥٠هـ) - بعد أن أورد عدّة طرق لحديث: الإيمان وينقص - إلى أنه لا يصحّ منها شيء(٣).

❐ المسألة الثّانية: لا يثبت في فضل زيارة قبر النّبيّ ﷺ على وجه الخصوص حديث.

باب زيارة قبور الصّالحين عمومًا من أعظم الأبواب التي افتُتنت بها الأُمّة في القديم والحديث، فإذا امتزج جهلُ الزّائر وضعفُ نفسه بتعظيمه للمقبور واعتقادِ ولايته دبّ الشّركُ إلى قلبه شيئًا فشيئًا حتى يستحكم، والواقع خيرُ شاهد.

وقد أولت الشّريعةُ بابَ زيارة القبور عمومًا وخصوصًا عنايةً كبيرة من جهة بيان أحكامه وسدّ ذرائع الشّرك فيه، وقد كانت البداية التّشريعيّة بالنّهي عن زيارتها - وهو أمر كان النّاس قد اعتادوه من قبل - خوفًا من الافتتان بها؛

---

(١) انظر: الموضوعات لابن الجوزي (١/ ٨٥)، اللآلئ المصنوعة للسُّيُوطي (١/ ٤٠).
(٢) المنار الـمُنِيف لابن القيّم (١١٩).
(٣) انظر: الفوائد المجموعة للشَّوكاني (٤٥٢).

لأنّ المسلمين - في الجملة - كانوا حديثي عهد بجاهليّة، فلمّا تمكّن الإسلام من النّفوس واستقرّت معاني التّوحيد الخالص في العقول واطمأنّت بها القلوب أَذِن لهم النّبيُّ ﷺ في الزّيارة بقوله: "إنّي كنتُ نهيتُكم عن زيارة القبور فزوروها؛ فإنها تُذكِّر الآخرة"(١)، وفي بعض ألفاظه: "فإنها تُزهِّد في الدّنيا وترغّب في الآخرة"، "فإنها تُرِقّ القلب وتُدمِع العين"، "فإنّ فيها عِبرة".

والملحوظ أنّ إذنَه ﷺ بالزّيارة لم يكن إذنًا مجرّدًا وإنما مقرونًا بمعنى هو العِلّة فيه، وهو بهذا يشير إلى ما يجب أن يكون مقصودَ الزّائر وغَرَضَه الأساس.

والذي عليه جماهير السّلف - فيما يظهر - أنّ زيارة القبور إذا كانت للسّلام على الموتى أو الدّعاء لهم أو للاعتبار والتّزهُّد في الدّنيا فهي مستحبّة(٢)، وهذه هي الزّيارة الشّرعيّة والأدلّة على مشروعيّتها عديدة(٣).

وأمّا التّرغيب بزيارة قبر النّبيّ ﷺ بعينه فلم يثبت فيه شيءٌ على جهة

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٩٧٧) - دون زيادة [فإنها تذكّركم الآخرة]، وأبو داود في سُننه برقم (٣٢٣٥)، وابن ماجه في سُننه برقم (١٥٧١)، وأحمد في مسنده برقم (١٢٣٥)، وابنُ أبي شيبةَ في مصنّفه برقم (١١٨٠٦)، وابنُ حِبّان في صحيحه برقم (٩٨١)، والحاكم في مستدركه برقم (١٣٨٦) عن غير واحد من الصّحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

(٢) انظر: سنن التّرمذي (٣/ ٣٧٠)، الرّدّ على الإخْنَائي لابن تيميّة (٧٧)، فتح الباري لابن حجر العسقلاني (٣/ ١٤٨)، دعاوى المناوئين لشيخ الإسلام ابن تيميّة للغصن (٣٢٨).

(٣) انظر: سنن أبي داود (٢/ ٢١٨)، صحيح ابن حِبّان (٧/ ٤٣٩)، السُّنَن الكبرى للبيهقيّ (٥/ ٢٤٩)، السُّنَن الصُّغرى للبيهقيّ (٣/ ١١٧)، مصنّف ابن أبي شيبة (٣/ ٢٩).

الخصوص.

قال أبو جعفر العُقَيليّ (٣٢٢هـ): "لا يصحُّ في هذا الباب شيء"[١].

وقال شيخُ الإسلام ابنُ تيميّة (٧٢٨هـ): "ليس في زيارة قبر النّبيّ ﷺ حديثٌ حسن ولا صحيح"[٢].

وقال أيضًا: "الأحاديث المرويّة في زيارة قبره ... كلُّها مكذوبةٌ موضوعة باتّفاق أهل المعرفة"[٣].

وقال أيضًا: "أحاديث زيارة قبره كلُّها ضعيفة لا يُعتمد على شيء منها في الدّين"[٤].

وقال الحافظ ابنُ عبد الهادي (٧٤٤هـ): "الأحاديث المذكورة في هذا الباب ... كلُّها أحاديثُ ضعيفة بل موضوعة"[٥].

كما أكّد هذا المعنى في موضع آخر فأشار إلى أنّ تلك الأحاديث "لا يصحّ شيء منها البتّة ... ولا يثبت منها خبرٌ واحد"[٦].

---

(١) تلخيص الحَبِير لابن حجر العسقلاني (٢/ ٢٦٧).

(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٢٤/ ٣٥٦).

(٣) اقتضاء الصّراط المستقيم لابن تيميّة (٤٠١).

(٤) التّوسُّل والوسيلة لابن تيميّة (٧١). وانظر كذلك: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٤/ ٥٢٠)، تلخيص كتاب الاستغاثة لابن كثير (١/ ١٤٤).

(٥) الصّارم المُنكي لابن عبد الهادي (٦٧).

(٦) الصّارم المُنكي لابن عبد الهادي (٤٥٩).

وقال محمد بشير السَّهْسَوَاني الهندي (١٣٢٦هـ): "ليس في الباب حديثٌ واحد حسن فضلًا عن الصّحاح "[١].

وأشار الألباني (١٤٢٠هـ) إلى "ضعفها وعدم ثبوت شيء منها إطلاقًا"[٢].

وإذا كانت هذه المسألة بهذه المثابة فإنّ عجب المرء لا ينتهي من السُّبْكي الكبير (٧٥٦هـ) حين يراه يدّعي أنّ "زيارة قبره ﷺ مستحبّة بعينها؛ لـِمَا ثبت فيها من الأدلّة الخاصّة"[٣]، فعن أيِّ أدلّة خاصّة ثابتةٍ يتحدّث قاضي قُضاة الشّافعيّة؛ إذا كانت جميع الأحاديث التي استدلّ بها في كتابه "دائرةً بين الاحتمالات الثّلاثة السّقام، إمّا موضوعةٌ عملتْها أيدي الوُضَّاع اللّئام، أو ضعافٌ واهية رواها من وُسِم بمثل كثرة الغلط والخطأ والأوهام، أو شيءٌ يسير من الصّحيح والحسن في زعمه قاصر عن إفادة المرام"[٤]؟!

ومن طالع شفاء السّقام تيقّن أنّ التّقيّ السُّبْكي ممن يخلّط في المسائل فيجعل ابنَ تيميّة يمنع من زيارة قبر النبيِّ ﷺ مطلقًا، وهذا غير صحيح[٥]، وإلى هذا أشار أبو المظفر السُّرَّمَرّي (٧٧٦هـ) بقوله – مخاطبًا السُّبْكي –:

---

(١) صيانة الإنسان عن وسوسة الشّيخ دحلان للسَّهْسَوَاني (٢٠).

(٢) دفاع عن الحديث النّبويّ والسِّيرة للألباني (١٠٥).

(٣) شفاء السَّقام للتّقيّ السُّبْكي (٢٤٧).

(٤) صيانة الإنسان عن وسوسة الشّيخ دحلان للسَّهْسَوَاني (٢٠).

(٥) انظر: شفاء السَّقام للتّقيّ السُّبْكي (٢٤٢). وانظر كلام شيخ الإسلام ابن تيميّة في مجموع فتاواه (٢٧/ و٣٢٩).

وفي الزّيارة لم تُنصِفْ رددتَّ على ما لـم يقله ولـم تَـمْرُرْ بسَبْسَبهِ[١]

ورحم الله محمود شكري الآلوسي (١٣٤٢هـ) الذي أشار إلى أنّ خصوم شيخ الإسلام ابن تيميّة "قد ذكروا عنه ما لم يقل به، وزوّروا عليه أمورًا كثيرة لم يقل بها"[٢].

ومن الأحاديث المرويّة في هذه المسألة التي ولع القبوريّون بنشرها والتّرويج لها "وهم مِن أكذب خلق الله تعالى على الأحياء والأموات"[٣] ما يلي:

١- ما رُوي عن ابن عمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ عن النّبيّ ﷺ أنه قال: "من زار قبري وجبت له شفاعتي"[٤].

٢- ما رُوي عن ابن عمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ عن النّبيّ ﷺ أنه قال: "من حجّ فزار قبري بعد وفاتي فكأنما زارني في حياتي"[٥].

---

(١) الحميّة الإسلاميّة في الانتصار لمذهب ابن تيميّة للسُّرَّمَرِّي (٨٠).

(٢) غاية الأماني في الرّدّ على النَّبْهاني للآلوسي (١/ ١٧٥).

(٣) إغاثة اللّهفان لابن القيّم (١/ ٢١٥).

(٤) انظر: بيان الوهم والإيهام لابن القَطّان (٤/ ٢٠٠ و٣٢٣) و(٥/ ٧٤١)، الرّدّ على الإخْنَائي لابن تيميّة (٢٨)، الصّارم المُنكي لابن عبد الهادي (٢٩)، تلخيص الحبير لابن حجر العسقلاني (٢/ ٢٦٧)، إرواء الغَليل للألباني (٤٣٣٦)، دفاع عن الحديث النّبوي والسِّيرة له أيضًا (١٠٥).

(٥) انظر: اقتضاء الصّراط المستقيم لابن تيميّة (٤٠١)، الرّدّ على الإخْنَائي له أيضًا (٢٨)، الصّارم المُنكي لابن عبدالهادي (٨٦)، سلسلة الأحاديث الضّعيفة والموضوعة للألباني (٣/ ٨٩).

٣- ما رُوي عن النّبيّ ﷺ أنه قال: "من زارني وزار أبي إبراهيمَ في عام واحد دخل الجنّة"(١).

٤- ما رُوي عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النّبيّ ﷺ أنه قال: "من حجّ البيتَ ولم يزرني فقد جفاني"(٢).

٥- ما رُوي عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النّبيّ ﷺ أنه قال: "من زار قبري أو من زارني كنتُ له شفيعًا أو شهيدًا"(٣).

وهذا الأحاديث "أحاديثُ مكذوبة مختلقة، وضعها أشباه عُبّاد الأصنام من المقابريّة على رسول الله، تناقض دينَه وما جاء به"(٤).

❑ المسألة الثّالثة: لا يثبت في تجويز أو مشروعيّة شدّ الرّحال إلى القبور حديث.

تختلف هذه المسألة عن التي قبلها، فالمقصود بتلك المسألة هو زيارة قبر النّبيّ ﷺ لمن كان في المدينة أو جاء إلى المدينة لأيّ أمر ثمّ أراد زيارته،

---

(١) انظر: المجموع للنّووي (٨/ ٢٠٦)، اقتضاء الصّراط المستقيم لابن تيميّة (٤٠١)، الرّدّ على الإخْنَائي له أيضًا (٢٧)، المقاصد الحسنة للسَّخَاوي (٦٤٨).

(٢) انظر: الموضوعات لابن الجوزي (٢/ ١٢٨)، اقتضاء الصّراط المستقيم لابن تيميّة (٤٠١)، الفتاوى الكبرى له أيضًا (١/ ١٤١)، الصّارم الـمُنكي لابن عبد الهادي (١١٥)، سلسلة الأحاديث الضّعيفة والموضوعة للألباني (١/ ١١٩).

(٣) انظر: الصّارم الـمُنكي لابن عبد الهادي (١٣٠)، البدر المنير لابن الملقّن (٦/ ٢٩٨)، إرواء الغليل للألبانيّ (٤/ ٣٣٣).

(٤) إغاثة اللّهفان لابن القيّم (١/ ٢١٥).

وأمّا هذه المسألة فهي فيمن أنشأ سفرًا بقصد زيارة قبر النّبيّ ﷺ أو قبر غيره من الأنبياء أو الصّالحين.

وما أكثر ما شنّع المخالفون على شيخ الإسلام ابن تيميّة جرّاءَ خلطهم بين هاتين المسألتين وجعْلِهم النّصوصَ العامّةَ المرخِّصة بالزّيارة أدلّةً على مشروعيّة كلّ زيارة ولو بشدّ رحل، ومن أجل ذلك زعم كثيرون أنّ منعَه من شدّ الرّحال لزيارة قبر النّبيّ ﷺ منعٌ منه من زيارة قبره مطلقًا(١)، مع أنه لم يقل ذلك من قريب ولا بعيد، بل إنّ في صريح كلامه ما يخالف هذا الزّعم بجلاء(٢)، وتمادى جماعة فزعموا أنه "أوّل من أحدث هذه المسألة التي لا تصدر إلّا ممّن في قلبه ضغينةٌ لسيّد الأولين والآخرين"(٣)، وفي ذلك من الظّلم والتّجنّي ما فيه! وفي هذا يقول محمد بن يوسف الشّافعيُّ اليمنيّ في معارضته لقصيدة السُّبكيّ:

---

(١) انظر: دفع شُبَه مَن شَبّه وتمرّد للحِصْني (٤٧)، العُقُود الدُّرّيّة لابن عبد الهادي (٣٥٧)، إبراز الغيّ الواقع في شفاء العيّ للّكنوي (٣٧و٣٩)، ردّ المحتار لابن عابدين (٢/ ٦٢٦)، ابن تيميّة وموقفه من أهمّ الفِرَق والمعتقدات في عصره لمحمد حربي (٣٥)، دعاوى المناوئين لشيخ الإسلام ابن تيميّة للغصن (٣٢٣).

(٢) انظر على سبيل المثال: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٢٧/ ٣٣٠)، الرّدّ على الإخْنَائي لابن تيميّة (١٣و٢٥و٨٧)، قاعدة عظيمة في الفَرْق بين عبادات أهل الإسلام والإيمان وعبادات أهل الشّرك والنّفاق له أيضًا (١٠٩)، الصّارم المُنكي لابن عبد الهادي (٢٤).

(٣) دفع شُبَه مَن شَبَّه وتمرّد للحِصْني (٤٥).

ولم يكن مانعًا نفسَ الزّيارة بل   شدَّ الرِّحال إليها فادرِ وانتبِهِ[١]

وعلى الرّغم من أنّ "السَّفر إلى قبور الأنبياء والصّالحين ... لم يكن موجودًا في الإسلام في زمن مالك، وإنما حدث هذا بعد القرون الثّلاثة قرنِ الصّحابة والتّابعين وتابعيهم"[٢] و"لـم يستحبَّه أحدٌ من أئمّة المسلمين لا الأربعة ولا غيرهم "[٣]، وأنّ القول بتحريم شدّ الرّحال وإعمال المطيّ لزيارة القبور هو قول طائفة من أعيان علماء الخلف كأبي محمد الجويني (٤٣٨هـ)، والقاضي عياض (٥٤٤هـ)، وأبي الوفاء ابن عقيل الحنبليّ (٥١٣هـ) وغيرهم[٤] = إلّا أنّ شيخ الإسلام ابن تيميّة لـمّا أفتى بذلك وأقام عليه من البراهين الواضحة والدّلائل الصّحيحة ما جلّى وجه الصّواب فيها امتعض جماعةٌ من علماء عصره وهيّجوا عليه السّلطان فأوذي وسُجن حتى مات[٥]، وعدّ الحافظ ابن حجر هذه المسألة "من أبشع المسائل المنقولة عن ابن تيميّة"![٦].

---

(١) قصيدة في الرّد على التّقيّ السُّبْكي والدّفاع عن ابن تيميّة لليمني (١٢٤).

(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٢٧/ ٣٨٤). وانظر: الصّارم الـمُنكي لابن عبد الهادي (٤٧).

(٣) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٢٧/ ٢٠).

(٤) انظر: الرَّدّ على الإخْنَائي لابن تيميّة (١٦٧)، فتح الباري لابن حجر العسقلاني (٣/ ٦٥)، الشّهادة الزّكيّة للكَرْمي (٩٠)، تيسير العزيز الحميد لسليمان بن عبد الله (٢٩٣).

(٥) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٢٧/ ٢٨٨)، دفع شُبَه مَن شَبَّه وتمرّد للحِصْني (٤٥)، العُقُود الدُّرّيّة لابن عبد الهادي (٥٤).

(٦) فتح الباري لابن حجر (٣/ ٦٦).

وعلى كلّ فقد أشار غير واحد إلى أنه لـم يثبت ما يجوّز شدّ الرحال إلى قبور الأنبياء أو الصّالحين فضلًا عن استحبابه.

قال شيخ الإسلام ابن تيميّة: "لـم يثبت عن النّبيِّ ﷺ حديثٌ واحد في زيارة قبر مخصوص"(١).

وقال الشّيخ محمد بن حسين الفقيه (١٣٥٥هـ): "ما ثبت عنه في حديثٍ صحيح ولا ضعيف ولا مكذوب أنه شدَّ رحلَه إلى زيارة قبرٍ من قبور الأنبياء ولا غيرهم من قبور المؤمنين"(٢).

وقال الشّيخ حمّاد بن محمد الأنصاري (١٤١٧هـ): "لم يرد عن النبيِّ ﷺ نصٌّ صحيح في جواز شدّ الرِّحال إلى قبر مخصوص، سواء كان قبرَه ﷺ أو قبرَ غيره"(٣).

❑ المسألة الرّابعة: لم يثبت في تجويز سؤال الله بحقّ أحد من خلقه حديث.

من المعلوم بالضّرورة من دين الإسلام أنّ الدّعاء من أعظم أنواع العبادة التي لا يجوز صرفُها أو التّوجّه بها إلّا لله عَزَّوَجَلَّ، كما قال: ﴿ وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِىٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِى سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ ﴾

---

(١) اقتضاء الصّراط المستقيم لابن تيميّة (٤٠٠).

(٢) الكشف المُبْدي للفقيه (١٣٨).

تنبيه: الظّاهر أن لفظ (ثبت) سبق قلم من المؤلّف رَحِمَهُٱللَّهُ، وأنّ مقصوده (ورد) ونحوه.

(٣) كشف السِّتر [ضمن كتاب: رسائل في العقيدة] للأنصاري (١٥٤).

[غافر:٦٠]، وقال: ﴿ وَلَا تَدْعُ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ فَإِن فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذًا مِّنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [يونس: ١٠٦]، وقال: ﴿ وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُواْ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا ﴾ [الجنّ: ١٨]، وقال: ﴿ وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِىٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِى سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ ﴾ [غافر:٦٠]، وقال ﷺ: "الدّعاء هو العبادة"(١).

والتّوسُّل المشروع هو أن يتوسّل إلى الله بأسمائه الحسنى وصفاته العُلا - وهو الأفضل - كما قال سبحانه: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ﴾ [الأعراف:١٨٠] أو بدعاء أخيه المؤمن أو بعمله الصّالح(٢).

قال الأمير الصّنعاني (١١٨٢هـ): "سؤال الله بحقّ غيره عليه أمرٌ عظيم لا يؤخذ فيه إلّا بأحاديث صحيحة؛ لأنه خطاب للرّبّ عَزَّوَجَلَّ وإثباتٌ لحقّ المخلوقين عليه، وكيف يجزم به القائل والله عزّ أمَرَ عبادَه أن يدعوه بأسمائه الحسنى فقال: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ﴾ [الأعراف:١٨٠]"(٣).

وقد انتشر سؤال الله تعالى بحقّ بعض خلقه سواءٌ النّبيّ ﷺ أو غيره اعتمادًا على ما لم يثبت.

---

(١) أخرجه أبو داود في سننه برقم (١٤٧٩)، والتِّرمذي في سننه برقم (٢٩٦٩)، والنّسائي في سننه الكبرى برقم (١١٤٦٤)، وابن ماجه في سننه برقم (٣٨٢٨) من حديث النُّعْمان بن بشير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

والحديث قال عنه التّرمذي - عقب إخراجه -: "حسنٌ صحيح"، وجوّد إسنادَه الحافظ ابن حجر في فتح الباري (١/ ٤٩)، وصحّحه الألباني في أحكام الجنائز (١٩٤).

(٢) انظر: التّوصُّل إلى حقيقة التّوسُّل للرّفاعي (١٦)، التّوسُّل: أنواعه وأحكامه للألباني (٣٠).

(٣) الإنصاف في حقيقة الأولياء ومالهم للصّنعاني (٤٥).

قال محمد بشير السَّهْسَوَاني: "كلّ حديثٍ ورد في هذا الباب [يعني: سؤال الله بحقّ فلان] لا يخلو عن مقال ووهن"(١).

ومن الأحاديث المرويّة في هذه المسألة ما يلي:

١-ما رُوي عن عمر بن الخطّاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنّ النّبيَّ ﷺ قال: "لـمّا أذنب آدم الذي أذنبَه رفع رأسه إلى العرش فقال: أسأُلك بحقّ محمد إلّا غفرتَ لي ..."(٢).

٢-ما رُوي عن أبي سعيد الخدريِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنّ النّبيَّ ﷺ قال: "مَن خرج من بيته إلى الصّلاة، فقال: اللّهم إني أسألك بحقّ السّائلين عليك ... "(٣).

٣-ما رُوي عن ابن عبّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: "سألتُ رسول الله ﷺ عن الكلمات التي تلقّاها آدمُ من ربّه فتاب عليه؟ فقال: سأل بحقِّ محمد وعليٍّ وفاطمةَ والحسن والحسين إلّا تبتَ عليّ فتاب عليه"(٤).

---

(١) صيانة الإنسان عن وسوسة الشّيخ دحلان للسَّهْسَوَاني (٢٠١).

(٢) أخرجه الطّبراني في معجمه الأوسط برقم (٦٥٠٢) والصّغير برقم (٩٩٢)، والحاكمُ في مستدركه برقم (٤٢٢٨) من حديث عمر بن الخطّاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وانظر الكلام عليه في: مجمع الزّوائد للهيثمي (٨/ ٢٥٣)، التّوسُّل: أنواعه وأحكامه للألباني (١٠٣)، هذه مفاهيمنا لصالح آل الشّيخ (٣٣).

(٣) أخرجه ابن ماجه في سُننه برقم (٧٧٨)، وأحمد في مسنده برقم (١١١٧٢) وابن أبي شيبة في مصنَّفه برقم (٢٩٢٠٢) وغيرهم من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وانظر الكلام عليه في: الأذكار للنّووي (٢٥)، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (١/ ٢٨٨ و٣٦٩)، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة للألباني (١/ ٨٢).

(٤) انظر: الموضوعات لابن الجوزي (١/ ٣١٩)، منهاج السُّنّة النّبويّة لابن تيميّة (٧/ ١٣١)، =

٤-ما رُوي عن عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنّ النّبيَّ ﷺ قال: "من أراد أن يؤتيَه الله حفظَ العلم فليكتب هذا الدّعاء في إناء نظيف، ويغسله بماء مطر، ويشربه على الرِّيق ثلاثة أيام: اللّهم إني أسألك بأنّك لم يُسأل مثلك، وأسألك بحقِّ محمد وإبراهيم وموسى ..."[١].

❑ المسألة الخامسة: لا يثبت في صخرة القُدس حديث[٢].

يروج لدى كثير من الجُهّال والخرافيّين تعظيم هذه الصّخرة، والقول باستحباب زيارتها، وقصد الصّلاة حولها، والطّواف على القُبّة المضروبة عليها، وذبح الأنعام عندها، وتقبيلها، والتّبرُّك بها وغير ذلك[٣]، ولهذا يسميها بعضُهم بـ(الصّخرة المقدّسة) و(الصّخرة المشرّفة).

ومن نظر في نصوص الشّريعة لم يبقَ لديه أدنى شكّ في أنه ليس لها أيُّ مزيّة على غيرها في قليل ولا كثير.

=

اللآلئ المصنوعة للسُّيُوطي (١/ ٣٦٩)، تنزيه الشّريعة لابن عِرَاق (١/ ٣٩٥).

(١) انظر: الموضوعات لابن الجوزي (٢/ ٣٥٦)، لسان الميزان لابن حجر العسقلاني (٦/ ١١١)، اللآلئ المصنوعة للسُّيُوطي (٢/ ٢٩٩)، تنزيه الشّريعة لابن عِرَاق (٢/ ٣٢٢).

(٢) هي صخرة ضخمة تتكوّن من حَجَرٍ قاتم صَلْد، تقع وسط فناء المسجد الأقصى، يقدّر طولُها بـ(١٨م)، وعرضُها بـ(١٣م) تقريبًا. انظر: مقالة بعنوان: قبّة الصّخرة في القدس الشّريف بين التّاريخ والهندسة لوفاء النّعسان (١٧٨) نُشرت في مجلة التّراث العربي: مجلد ٢٩- عدد ١١٣.

(٣) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٤/ ٥٢١) و(٢٦/ ١٥٠) و(٢٧/ ١٠و٧٩).

قال ابن القيّم: "كلّ حديث في الصّخرة فهو كذبٌ مُفترى"(١).

وقال العَجْلوني (١١٦٢هـ): "وباب فضائل البيت المقدَّس والصّخرة ... ليس فيه حديثٌ صحيح"(٢).

كما أشار شيخُ الإسلام ابن تيميّة إلى أنّ "كلّ حديث فيه أنّ النّبيَّ ﷺ ... وطئ على صخرة بيت المقدس ... كذبٌ باطل باتّفاق علماء المسلمين من أهل الحديث وغيرهم"(٣).

ومن الأحاديث المرويّة في هذه المسألة ما يلي:

١- ما رُوي عن عبادة بن الصّامت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النّبيِّ ﷺ أنه قال: "الصّخرة صخرةُ بيت المقدس على نخلة، والنّخلة على نهر من أنهار الجنّة، وتحت النّخلة آسيةُ امرأةُ فرعون، ومريمُ بنت عمران يَنْظِمان سُمُوطَ أهل الجنّة إلى يوم القيامة"(٤).

---

(١) المنار الـمُنيف لابن القيّم (٨٧).

(٢) كشف الخفاء ومُزيل الإلباس للعَجْلوني (٢/ ٥٦٥).

تنبيه: استثنى العَجْلوني - تبعًا لغيره - ثلاثةَ أحاديث ثبتت في فضل البيت المقدّس، وهي حديثُ: لا تشد الرِّحال إلّا إلى ثلاثة مساجد، وحديثُ: سُئِلَ عن أوّل بيت وُضِعَ في الأرض؟ فقال: المسجد الحرام، قيل: ثمّ ماذا؟ قال: ثمّ المسجد الأقصى، وحديث: إنّ الصّلاة فيه تعدل خمسمائة صلاة. انظر: المغني عن الحفظ والكتاب للموصلي (١٥٣)، كشف الخفاء للعَجْلوني (٢/ ٥٦٥).

(٣) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٣/ ٣٨٩).

(٤) انظر: البداية والنّهاية لابن كثير (٢/ ٦٣)، لسان الميزان لابن حجر العسقلاني =

٢- ما رُوي عن رافع بن عمرو المزني رضي الله عنه عن النّبيّ ﷺ أنه قال: "العَجْوة والصّخرة من الجنّة"(١).

٣- ما رُوي عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النّبيّ ﷺ أنه قال: "إنّ المياه العَذْبة والرّياح اللّواقح من تحت صخرة بيت المقدس"(٢).

❏ المسألة السّادسة: لا يثبت في كون رمضان من أسماء الله تعالى حديث.

مذهب أهل السُّنة والجماعة أنّ أسماء الله تعالى توقيفيّة لا يُتجاوَز فيها السّمع(٣).

وقد رُوِي عن بعض أهل العلم كمجاهد (١٠٤هـ) والحسن البصري (١١٠هـ) وغيرِهم أنّ رمضانَ من جملة أسماء الله(٤)؛ وكأنهم احتملوا أنّ ﴿ شَهۡرُ رَمَضَانَ ﴾ [البقرة: ١٨٥] بمعنى (شهر الله) فجعلوه بمنزلته.

=

(٥/ ٣٧٥)، سلسلة الأحاديث الضّعيفة والموضوعة للألباني (٣/ ٤٠٦).

(١) انظر: إرواء الغليل للألباني (٨/ ٣١١).

(٢) انظر: الموضوعات لابن الجوزي (١/ ٣٥٧)، المحرّر الوجيز لابن عطيّة (٤/ ٨٩)، التوسّل والوسيلة لابن تيميّة (٨٥)، الفوائد المجموعة للشّوكاني (٤٢٨).

(٣) انظر: القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى لابن عثيمين (١٣).

(٤) انظر: جامع البيان للطّبري (٢/ ١٤٤)، السُّنن الكبرى للبيهقي (٤/ ٢٠٢)، شرح صحيح مسلم للنّووي (٧/ ١٨٧)، تفسير القرآن العظيم لابن كثير (١/ ٢١٧)، طرح التّثريب للعراقي (٤/ ١٠٤)، فتح الباري لابن حجر العسقلاني (٤/ ١١٣).

قال النّووي (٦٧٦هـ): "قولُهم: (إنه اسمٌ من أسماء الله تعالى) ليس بصحيح، ولم يصحّ فيه شيء"(١).

وممّا رُوي في هذه المسألة ما يلي:

١- ما رُويَ عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا: "لا تقولوا رمضان؛ فإنّ رمضان اسمٌ من أسماء الله، ولكن قولوا شهر رمضان"(٢).

٢- ما رُويَ عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعا: "لا يقولنّ أحدكم: صُمتُ رمضانَ وقُمْتُ رمضانَ، ولا صنعتُ في رمضانَ كذا وكذا؛ فإنّ رمضانَ اسمٌ من أسماء الله عَزَّوَجَلَّ العِظَام، ولكن قولوا: شهر رمضان كما قال ربُّكم عَزَّوَجَلَّ في كتابه"(٣).

٣- ما رُوِي عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: قلتُ: يا رسولَ الله، ما معنى رمضان؟ فقال رسول الله ﷺ: يا حُميراء، لا تقولي رمضان؛ فإنه اسمٌ من أسماء الله، ولكن قولي شهر رمضان، يعني رمضانُ أرمضَ فيه ذنوبَ عبادِه فغَفَرَها"(٤).

---

(١) المجموع للنّووي (٦/ ٢٤٦)، شرح صحيح مسلم له أيضًا (٧/ ١٨٨).

(٢) انظر: الأذكار للنّووي (٣٠٨)، اللآلئ المصنوعة للسّيوطي (٢/ ٨٢)، الفوائد المجموعة للشّوكاني (٨٧)، سلسلة الأحاديث الضّعيفة والموضوعة للألباني (١٤/ ٦٠٠).

(٣) أخرجه تمام الرّازي في فوائده (١/ ١٠٤). وانظر حُكمَه في: أنيس السّاري للبصارة (٩/ ٦١٨٨).

(٤) أخرجه أبو طاهر ابن أبي الصّقر في مشيخته برقم (٥٢). وانظر: اللآلئ المصنوعة =

ولهذا فـ"الصّحيح جوازُ إطلاق رمضان من غير إضافة كما ثبت في الصِّحاح وغيرها"(١).

❑ المسألة السّابعة: لا يثبت في رؤية النّبيِّ ﷺ لربّه عيانًا في ليلة الإسراء حديث.

"اتفق أئمّة المسلمين على أنّ أحدًا لا يرى الله بعينه في الدّنيا، ولم يتنازعوا إلّا في النّبيِّ ﷺ خاصّة"(٢).

والذي عليه جماعةٌ من الأئمّة قديمًا وحديثًا من أهل الحديث وغيرهم أنّ النّبيَّ ﷺ لم ير ربَّه بعيني رأسه ليلة أُسريَ به، وهو مشهور عن عائشة أمّ المؤمنين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

وذهبت طائفةٌ من السّلف والخلف - ولعلّه قول أكثر المتكلّمين - إلى إثبات ذلك(٣).

= للسُّيُوطي (٢/ ٨٣).

(١) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٢/ ٢٩٢).

(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٢/ ٣٣٥). وانظر كذلك: (٦/ ٥١٠)، درء تعارض العقل والنّقل له أيضًا (٨/ ٤١).

(٣) انظر: جامع البيان للطّبريّ (٢٧/ ٤٧)، مقالات الشّيخ أبي الحسن الأشعري لابن فُوْرَك (٨٢)، تفسير القرآن العظيم لابن كثير (٤/ ٢٥٠) الفُصُول في سيرة الرّسول له أيضًا (٢٦٨)، العلوّ للعليّ الغفّار للذّهبيّ (١٠٣)، فتح الباري لابن حجر العسقلانيّ (٨/ ٦٠٨)، الدّرّ المنثور للسّيوطيّ (٧/ ٦٤٧)، السِّيرة الحلبيّة للبرهان الحلبيّ (٢/ ١٣٨)، حاشية البيجوري =

قال محمد الأمين الشّنقيطيّ (١٣٩٣هـ): "التّحقيق الذي دلّت عليه نصوصُ الشّرع أنه ﷺ لـم يره بعين رأسه، وما جاء عن بعض السّلف من أنه رآه فالمراد به الرؤية بالقلب"(١).

وقد رُويت عِدّة أحاديث في إثبات الرّؤية البصريّة، لكن لا يثبت منها شيء.

قال شيخُ الإسلام ابن تيميّة: "كلّ حديث فيه رؤيتُه لربِّه ليلة المعراج عيانًا فإنها كلُّها أحاديثُ مكذوبة موضوعة باتّفاق أهل المعرفة بالحديث"(٢).

وقال ابن كثير (٧٧٤هـ): "ما رُوي في ذلك من إثبات الرُّؤية بالبصر فلا يصحّ شيء من ذلك لا مرفوعًا بل ولا موقوفًا"(٣).

وقال الألباني: "لـم يأتِ هناك حديثٌ صحيح ومرفوع إلى النّبيِّ ﷺ أنه قال: رأيتُ ربّي ليلة أُسريَ بي"(٤).

ومن الأحاديث المرويّة في هذه المسألة ما يلي:

١- ما رُوي عن أبي عبيدة بن الجرّاح رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنّ النّبيَّ ﷺ قال: "لـمّا

=

على جوهرة التّوحيد (١٩٦).

(١) أضواء البيان للشَّنقيطي (٣/ ٩).

(٢) درء تعارض العقل والنّقل لابن تيميّة (٧/ ٩٣).

(٣) الفُصُول من سيرة الرَّسُول لابن كثير (٢٦٨) - وانظر للاستزادة: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٦/ ٥١٠)، الفتاوى الكبرى له أيضًا (٥/ ٣١٢)، جامع المسائل له كذلك (١/ ١٠٨)، تفسير القرآن العظيم لابن كثير (٤/ ٢٥١).

(٤) موسوعة الألبانيّ في العقيدة لآل نعمان (٧/ ٧٤٣).

كان ليلةَ أُسريَ بي رأيتُ ربّي عَزَّوَجَلَّ في أحسن صورة ..."[١].

٢- ما رُوي عن أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنّ النّبيَّ ﷺ قال: "لـمّا أُسريَ بي إلى السّماء وانتهيتُ رأيتُ ربي عَزَّوَجَلَّ بيني وبينه حَجَاب بارز، فرأيتُ كلَّ شيء منه ..."[٢].

☐ المسألة الثّامنة: لا يثبت في رؤية النّبيِّ ﷺ لربّه عيانًا على الأرض حديث.

اتّفق أئمّة الإسلام على أنّ أحدًا لم يرَ ربَّه بعينيه على الأرض، وإذا امتنعت رؤيتُه عن النّبيِّ ﷺ الذي هو أشرف الخلق وأحبُّهم إلى ربِّه فامتناعها عن غيره من باب أولى[٣]، وفي الصّحيح مرفوعًا: "لن يرى أحدٌ منكم ربَّه عَزَّوَجَلَّ حتى يموت"[٤]، ومن زعم أنه رأى ربّه أو يراه في الدّنيا

---

(١) انظر: التّبيان في أقسام القرآن لابن القيّم (١٦٣)، سلسلة الأحاديث الصّحيحة للألبانيّ (٧/ ٥٠٣).

تنبيه: يختلف هذا الحديث عن الحديث الذي خرّجه أحمد في مسنده برقم (٢٣٢٥٨) والترمذي في سننه برقم (٣٢٣٣) وغيرهما، وفيه: "رأيتُ ربّي في أحسنِ صورة، فقال: فيمَ يختصم الملأ الأعلى ..." فهذا حديث صحيح، لكنه رؤيا منام. انظر: التّمهيد لابن عبد البر (٢٤/ ٣٢٥)، سلسلة الأحاديث الصّحيحة للألباني (٧/ ٥٠٢).

(٢) انظر: الموضوعات لابن الجوزي (١/ ٧٢)، ميزان الاعتدال للذّهبي (٥/ ٤٤٦)، تنزيه الشّريعة لابن عِرَاق (١/ ١٣٧).

(٣) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٣/ ٣٨٧ و٣٩٠).

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (١٦٩) عن بعض أصحاب رسول الله ﷺ.

بعيني رأسه فهو ضالّ[١].

وقد رُويت عِدّة أحاديث في أنه ﷺ قد رأى ربَّه في الأرض، غير أنها أحاديثُ باطلة لا يثبت منها شيء.

قال شيخُ الإسلام ابن تيميّة: "كلُّ حديث فيه أنّ محمّدًا ﷺ رأى ربَّه بعينه في الأرض فهو كذبٌ باتّفاق المسلمين وعلمائهم"[٢].

وقال أيضًا: "كلُّ حديث فيه أنّ النّبيَّ ﷺ رأى ربَّه بعينيه في الأرض ... كذبٌ باطل باتّفاق علماء المسلمين من أهل الحديث وغيرهم"[٣].

وقال أيضًا: "وأمّا الأحاديث التي يرويها بعض النّاس في أنّ النّبيَّ ﷺ رأى ربَّه بالطّواف أو بعرفة أو في بعض سِكَك المدينة فكلُّها كذب موضوعة باتّفاق أهل العلم"[٤].

ومن الأحاديث المرويّة في هذه المسألة ما يلي:

١- ما رُوي عن أسماء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عن النّبيِّ ﷺ أنه قال: "رأيتُ ربّي عَزَّ وَجَلَّ يومَ عرفة بعرفات على جمل أحمر - عليه إزاران - وهو يقول: قد سمحتُ قد غفرتُ إلّا المظالم، فإذا كان ليلةَ المزدلفة لم يصعد إلى السَماء، حتى إذا وقفوا عند الـمَشْعَر قال: غفرتُ حتى المظالم، ثمّ يصعد إلى السّماء

(١) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٣/ ٣٩١).

(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٣/ ٣٨٦).

(٣) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٣/ ٣٨٩).

(٤) بُغية الـمُرتاد لابن تيميّة (١/ ٤٧١).

وينصرف الناس إلى مِنىً "(١).

٢- ما رُوي عن أبي رَزِين العُقَيليّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ عن النّبيّ ﷺ أنه قال: "رأيتُ ربّي بمِنى يوم النَّفْر على جمل أورق عليه جُبّة صوف أمام النّاس "(٢).

المبحث الثّاني
ما قيل فيه ذلك ممّا يتعلّق بباب الإيمان بالرّسل عَلَيْهِمُ ٱلسَّلَامُ

وتحته مسائل:

❑ المسألة الأولى: لا يثبت في عدد الرُّسُل عليهم الصّلاة والسّلام حديث.

يذكر طوائف من أهل العلم أنّ عدد الأنبياء والرّسل معلوم، ثمّ يختلفون في تحديد ذلك العدد، فمن قائل: إنهم أربعة آلاف نبيّ، ومن قائل: بل ثمانيةُ آلاف من بني إسرائيل وأربعةُ آلاف من غيرهم، ومن قائل: بل مائة ألف وأربعة وعشرون ألفًا.

وأمّا الرُّسُل فالخلاف فيه قريب، هل هم ثلاثمائة وأربعة عشر رسولًا أو

---

(١) انظر: الموضوعات لابن الجوزي (١/ ٨٠)، تنزيه الشّريعة لابن عِرَاق (١/ ١٣٩).

(٢) انظر: تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر (٢٧/ ٣٩٦)، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٣/ ٣٨٥)، تاريخ الإسلام للذّهبي (٣٠/ ١٢٨)، تنزيه الشّريعة لابن عِرَاق (١/ ١٤٦)، كشف الخفاء ومُزيل الإلباس للعَجْلوني (١/ ٥٢٦)، الأسرار المرفوعة لعلي القاري (٢٠٤).

خمسة عشر؟[١]

والخلاف ناشئ من سببين:

أ- اعتماد بعضهم على ما بلغه من الأحاديث أو الأخبار بإطلاق دون تفتيش أو تمحيص.

ب- الاختلاف في التّصحيح والتّضعيف؛ فمن صحّح شيئًا من تلك الأحاديث أو الأخبار قال بموجبه[٢].

وعلى كلّ فالصّحيح أنّ كلّ ما ورد في تحديد عددهم لا يثبت، وأنه لا يعلم عدّتهم إلّا الله سبحانه، غير أنّ المتيقّن - بل المتواتر على حدّ تعبير ابن الوزير (٨٤٠هـ)[٣] - أنهم جمّ غفير؛ لقوله تعالى: ﴿ وَلِكُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولٌ ﴾ [يونس: ٤٧]، وقوله: ﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا ﴾ [النّحل: ٣٦]، وقوله: ﴿ وَإِن مِّنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ ﴾ [فاطر: ٢٤]، وقد أشار الله سبحانه إلى كثرة الأمم وأنه لا يعلمها إلا هو بقوله: ﴿ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَبَؤُا۟ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ ۛ وَٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِمْ ۛ لَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ [إبراهيم: ٩]، وقوله: ﴿ وَعَادًا وَثَمُودَا۟ وَأَصْحَٰبَ ٱلرَّسِّ وَقُرُونًۢا بَيْنَ ذَٰلِكَ كَثِيرًا ﴾ [الفرقان: ٣٨].

---

(١) انظر: المعارف لابن قُتَيبة (٥٦)، المنتظم لابن الجوزي (٢/ ١٤٢)، أنوار التّنزيل للبيضاوي (١/ ٤٩٦) و(٤/ ١٣٣)، تفسير البحر المحيط لأبي حيّان (١/ ٥٨٠) و(٧/ ٤٥٦).

(٢) انظر: تفسير القرآن العظيم لابن كثير (١/ ٥٨٧)، فتح الباري لابن حجر العسقلاني (٦/ ٣٦١)، سلسلة الأحاديث الصّحيحة للألباني (٦/ ٣٥٨).

(٣) انظر: إيثار الحقّ على الخلق لابن الوزير (٧٣).

وأمّا المذكورون في القرآن العظيم بأسمائهم فخمسة وعشرون[١]، وقد جمعهم بعضهم بقوله:

حَتْمٌ على كلّ ذي التّكليف معرفةٌ   بأنبياءٍ على التّفصيل قد عُلِمـوا
في تلك حُجّتُنا منهم ثمانيـةٌ   من بعد عشرٍ، ويبقى سبعةٌ وهمُ
إدريسُ هودٌ شعيبٌ صالحٌ وكذا   ذو الكِفْل آدمُ بالمختار قد خُتِموا[٢]

والواجبُ الإيمانُ بهؤلاء بأسمائهم، وهذا ما يُعرَف بـ(الإيمان التّفصيليّ)؛ لأنهم ذُكروا في القرآن بأعيانهم، أمّا سواهم فيكفي إيمان المكلَّف بهم جملةً[٣].

وعودًا على المقصود فقد قال ابنُ عطيّة الأندلسي (٥٤٢هـ): "ما يُذكَر من عدد الأنبياء فغير صحيح"[٤].

وأشار تقيّ الدّين الهلاليّ (١٤٠٧هـ) إلى أنّ "الأحاديث الواردة في عدد الأنبياء والرُّسُل ... قد رُوِيت من طُرُق ضعيفة، ومتونُها مضطربة"[٥].

وقال ابن باز (١٤٢٠هـ): "جميع الأحاديث في هذا الباب ضعيفة ...

---

(١) انظر: تفسير القرآن العظيم لابن كثير (١/ ٥٨٦).

(٢) شرح الأربعين النّووية لابن دقيق العيد (١٥)، إعانة الطّالبين للدّمياطي (٤/ ١٣٥).

(٣) انظر: شرح العقيدة الطّحاويّة لابن أبي العزّ (٣٤٩)، لوامع الأنوار البهيّة للسّفاريني (٢/ ٢٦٤).

(٤) المحرّر الوجيز لابن عطيّة (٢/ ١٣٧).

(٥) الهديّة الهادية للهِلَالي (٦٨).

والمقصود أنه ليس في عدد الأنبياء والرُّسُل خبرٌ يُعتمد عليه، فلا يَعلم عددَهم إلّا الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ "[١].

وفي الكشف عن حقيقة كتاب «إحياء علوم الدِّين»: "لا يصحّ حديثٌ في هذا الباب، فكلّ ما رُوي في ذلك ... ضعيف جدًّا، ولا تبعد أسانيدُه عن الوضع "[٢].

كما أنّ القول بعدم ثبوت شيء في هذا الباب هو ظاهر المنقول عن الإمام أحمد (٢٤١هـ) ومحمد بن نصر (٢٩٤هـ)[٣].

ومن الأحاديث المرويّة في هذه المسألة ما يلي:

١- ما رُوي عن أبي ذرّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: "قلتُ: يا رسولَ الله، كم الأنبياء؟ قال: مائة ألف وأربعة وعشرون ألفًا، قلتُ: يا رسولَ الله، كم المرسل من ذلك؟ قال: ثلاثمائة وثلاثة عشر جمًّا غفيرًا ..."[٤].

٢- ما رُوي عن أبي أمامة الباهليّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنّ رجلًا قال: "يا رسولَ الله، كم الأنبياء؟ قال: مائة ألف وأربعة وعشرون ألفًا ...".[٥]

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة (٢/ ٦٦).

(٢) انظر: الكشف عن حقيقة كتاب إحياء علوم الدين وعلاقته بالتّصوُّف (١/ ٢٦٢).

(٣) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٧/ ٤٠٩).

(٤) انظر: البداية والنّهاية لابن كثير (٢/ ١٥٢)، تخريج الأحاديث والآثار للزّيلعي (٢/ ٣٨٨)، مجمع الزّوائد للهيثمي (١/ ١٥٩).

(٥) انظر: البداية والنّهاية لابن كثير (٢/ ١٥٢)، تخريج الأحاديث والآثار للزّيلعي (٢/ ٣٨٨)، مجمع الزّوائد للهيثمي (١/ ١٥٩)، الفتح السَّمَاوي للمُنَاوي (٢/ ٨٣٩).

٣- ما رُوي عن أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: قال رسول الله ﷺ: "بعث الله ثمانية آلاف نبي أربعة آلاف منهم إلى بني إسرائيل وأربعة آلاف إلى سائر النّاس"(١).

٤- ما رُوي عن أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن رسول الله ﷺ أنه قال: قال رسول الله ﷺ: "كان فيمن خلا من إخواني من الأنبياء ثمانية آلاف نبيّ"(٢).

٥- ما رُوي عن أبي سعيد الخدريِّ عن رسول الله ﷺ أنه قال: قال رسول الله ﷺ: "إني خاتَم ألف نبيٍّ أو أكثر"(٣).

❑ المسألة الثّانية: لا يثبت في حياة الخَضِر عَلَيْهِ السَّلَامُ حديث.

ظلّت هذه المسألة مثارًا للَّغط الطّويل والسِّجال المستطيل بين العلماء على اختلاف طبقاتهم وتبايُن مَشاربهم أزمنةً طويلة، حتى كثرت فيها التّصانيف بين مؤيّد للقول بحياته - وكأنهم الأكثرون فيما مضى(٤) -، ومنتصر للقول بموته(٥).

---

(١) انظر: البداية والنّهاية لابن كثير (٢/ ١٥٢).

(٢) انظر: البداية والنّهاية لابن كثير (٢/ ١٥٢)، فتح القدير للشّوكاني (١/ ٥٣٩).

(٣) انظر: البداية والنّهاية لابن كثير (٢/ ١٥٢)، مجمع الزّوائد للهيثمي (٧/ ٣٤٦).

(٤) انظر: شرح صحيح مسلم للنّووي (١٥/ ١٣٥)، البداية والنّهاية لابن كثير (١/ ٣٢٨)، الإصابة في تمييز الصّحابة لابن حجر (٢/ ٢٨٦)، عمدة القاري للعَيني (٢/ ٦٠)، عون المعبود للعظيم آبادي (١١/ ٣٣٨).

(٥) ممّا صُنّف في هذه المسألة ما يلي:

=

وقد كثرت الدّعاوى المتعلّقة بحياته وكونه لا يزال حيًّا موجودًا بين أظهرنا بعدما شَرِبَ من نهر أو عين الحياة على إحدى الرّوايات[١]، ونصر القولَ بحياته علماءُ كبارٌ كالثّعلبيّ (٤٢٧هـ)، وابنِ الصّلاح (٦٤٣هـ)، والقُرطبيِّ (٦٧١هـ)، والنّوويِّ (٦٧٦هـ)، والسّيوطيِّ (٩١١هـ) وغيرهم[٢]،

=

- عُجَالة المنتظر في شرح حال الخضر، تأليف: عبد الرحمن بن علي بن الجوزي. انظر: المنتظم له (١/ ٣٦٣).
- الزَّهر النَّضر في حال الخضر، تأليف: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، وهو مطبوع.
القول الدّال على حياة الخضر ووجود الأبدال، تأليف: نوح بن مصطفى الرُّومي. انظر: إيضاح المكنون للبغدادي (٤/ ٢٤٨).
- القول المنتصر على الدّعاوى الفارغة بحياة أبي العبّاس الخضر، تأليف: حسين بن الأهدل اليمني. انظر: إيضاح المكنون للبغدادي (٤/ ٢٥٥).
- رسالة الأولياء وحياة الخضر وإلياس، تأليف: عبد الأحد النّوري. انظر: إيضاح المكنون للبغدادي (٣/ ٥٦٠).
- الرَّوض النّضر في حال الخضر، تأليف: محمد بن محمد بن عبد الله الخيضري. وهو مطبوع.
- الرَّوض النّضر في الكلام على الخضر، تأليف: مَرْعي بن يوسف الكَرْمي المقدسي. انظر: إيضاح المكنون للبغدادي (٣/ ٥٩١).
- كشف الخِذْر عن حال الخِضْر، تأليف: أبي سعيد محمد بن مصطفى الخادمي. انظر: إيضاح المكنون للبغدادي (٤/ ٣٥٩).

(١) انظر: معالم التّنزيل للبغوي (٣/ ١٧٧)، المحرّر الوجيز لابن عطيّة (٣/ ٥٣٧)، البداية والنّهاية لابن كثير (١/ ٣٢٨)، فتح الباري لابن حجر العسقلاني (٨/ ٤١٥).

(٢) انظر: تهذيب الأسماء واللّغات للنّووي (١/ ١٧٨)، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي =

أمّا الصُّوفيّة فحدّث عن القوم ولا حرج، فقد أصبح الأمر لديهم من المسلَّمات التي لا تقبل المماراة أو تحتمل الجدل، ولهم في ذلك حكاياتٌ لا تنتهي عن رؤيته في أماكن متفرّقة كالفَلَوات والبراري، والاجتماع به في مواسم الحجّ وغيرها، والاستماع لتوجيهه والتلقّي عنه[١].

بل أصبح القول بموته لدى "خلقٍ كثير من المهووسين"[٢] من الضّلالات التي تواجَه بالإنكار وتستحقّ الهجر! قال محمد بن أحمد القزويني (بعد ٦٠٠هـ): "قد طفتُ مشارقَ الأرض ومغاربها وسهلَها وجبلَها فوجدتُ قد زاد على الثّلاث وسبعين فِرْقة إلى سبع وسبعين فِرْقة، ...[و]قد صاحبتُ كلَّ واحد من هؤلاء الفِرَق، ما رأيتُ منهم من أنكر حياة الخضر، حتى أنّ أهل الكفر والعِناد والبدع والضّلال والمتفرِّقين من أهل الكفر والزّندقة يُقِرّون بحياته ولا يُنكِرون ذلك"[٣].

وقد بيّن ابنُ الجوزي (٥٩٧هـ) أنّ انتشار القول بحياة الخضر عَلَيْهِ السَّلَامُ مردُّه إلى ثلاثة أسباب فقال: "البليّة في مثل هذه الأشياء تقع من ثلاث جهات:

=

(١١/ ٤٣)، الحاوي للفتاوي للسُّيُوطي (٢/ ١٦٧)، أضواء البيان للشَّنقيطي (٣/ ٣٢٧).

(١) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (١٣/ ٩٣)، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (١١/ ٤٣)، روح المعاني للآلوسي (١٥/ ٣٢٣)، أضواء البيان للشَّنقيطي (٣/ ٣٢٧).

(٢) الموضوعات لابن الجوزي (١/ ١٤٠).

(٣) تاريخ إربل لأبي البركات الإربلي (١٧٤).

أحدها: الجهل بالمنقولات، فترى خلقًا كثيرًا يَرْوون الشّيء مسندًا فيبنون عليه، ولا يعرفون صحّته من سقمه، وهذه عِلّة قد عمّت جمهورَ العلماء اليومَ في كلّ فنٍّ من العلوم، فإذا قيل لأحدهم؛ قال: هو سماعي وعندي بإسناد!

الثّانية: سلامة الصّدور وكثرة الغفلة عند قوم من الأخيار، فيرى أحدُهم شخصًا فيغيب عنه، أو يرى منه ما يُشبِه الكرامة وقد سمع أقوامًا يقولون: الخضر حيّ فيقولون: رأينا الخضر.

وربّما رأى أحدُهم شخصًا اسمُهُ الخضر، فيتوهّمه خَضِرَ موسى.

وربّما لقيه شيطان من الإنس أو من الجنّ فقال له: أنا الخضر؛ يريه أنك رجل صالح.

والثّالثة: حبّ الصِّيت والذِّكْر، وهو يختصّ بالملتمِسين، فيقول قائلهم: لقيتُ الخَضِر؛ يجعل له جاهًا بين العوامّ، وهؤلاء قد اختصروا على دنيِّ الثياب ليُرَوا بعين الزُّهد، واستعملوا خشوعَ الأبدان ليقال عنهم: أهلُ تقوى"(١).

وممن ذهب إلى القول بموته: علي بن موسى الرِّضا (٢٠٣هـ)، ومحمدُ بن إسماعيل البخاريُّ، وإبراهيمُ بن إسحاق الحربيُّ (٢٨٥هـ)، وأبو الحسين أحمد بن جعفر بن المنادي (٣٣٦هـ)، وأبو طاهر العباديُّ،

---

(١) تهذيب تاريخ ابن عساكر (٥/ ١٦١).

والقاضي أبو يعلى (٤٥٨هـ)، وأبو بكر ابن العربيِّ المالكيُّ، وأبو الفرج ابنُ الجوزيِّ، وابنُ قيّم الجوزيّة، وابن حجر العسقلانيُّ وغيرهم(١).

وقد نصّ غيرُ واحد على عدم ثبوت شيء من الأحاديث الواردة في هذا الصّدد، حتى السّيوطي وهو ممن نصر القول بحياته، وهذا من الغرائب!

قال أبو الخطّاب عمر بن الحسين بن دِحْية الكلبيّ (٦٣٣هـ): "جميعُ ما ورد في حياته لا يصحّ منها شيءٌ باتّفاق أهل النّقل"(٢).

وقال أبو الحسين ابن المنادي: "جميع الأخبار في الخضر واهية الصُّدور والأعجاز"(٣).

وقال ابنُ عطيّة الأندلسيُّ: "أخرج النّقّاشُ أخبارًا كثيرة تدلّ على بقائه لا تقوم بشيء منها حُجّة"(٤).

وقال أبو الفرج ابن الجوزيِّ: "زعم قومٌ أنّ الخضر حيّ إلى الآن، واحتجُّوا بأحاديث لا تثبت"(٥).

---

(١) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٤/ ٣٣٧)، فتح الباري لابن حجر العسقلاني (٦/ ٤٣٤)، الإصابة له أيضًا (٢/ ٢٩٨و٢٩٩ و٣٠١)، روح المعاني للآلوسي (١٥/ ٣٢٠)، عون المعبود للعظيم آبادي (١١/ ٣٣٨).

(٢) عون المعبود للعظيم آبادي (١١/ ٣٣٨).

(٣) الموضوعات لابن الجوزي (١/ ١٤١).

(٤) فتح الباري لابن حجر العسقلاني (٦/ ٤٣٤)، الفوائد الموضوعة للكَرْمي (٧٩).

(٥) المنتظم لابن الجوزي (١/ ٣٦١).

وقال ابن قيّم الجوزيّة: "الأحاديث التي يُذكَر فيها الخَضِرُ وحياتُه كلُّها كذب، ولا يصحّ في حياته حديث واحد"(١).

وقال ابنُ كثير الدّمشقيُّ: "كلٌّ من الأحاديث المرفوعة ضعيفة جدًّا لا تقوم بمثلها حُجّة في الدِّين"(٢).

وقال أيضًا: "جاء ذكرُه في بعض الأحاديث ولا يصحّ شيء من ذلك"(٣).

وقال الجلال السُّيُوطيُّ: "أمّا الخضر فأئمّة الحديث لا يثبتون له وجودًا، وما يُروى في حقِّه من الأحاديث [رأوه] في ديوان الموضوعات معدودًا"(٤).

وقال الأمير الصّنعاني: "لم يأتِ حديث صحيح أنه حيّ"(٥).

وقال محمد بن درويش البيروتي (١٢٧٦هـ): "لم يرد في حياته شيء

---

(١) المنار المُنِيف لابن القيّم (٦٧).

(٢) أضواء البيان للشَّنقيطي (٣/ ٣٣٣).

(٣) تفسير القرآن العظيم لابن كثير (٣/ ١٠٠).

(٤) الفوائد الموضوعة للكَرْمي (٨٠).

تنبيهان:

في الأصل: (رواه)، ولعلّ الصواب ما أثبتُّه، والله أعلم.

على رغم ما حكاه الجلال السُّيُوطيّ عن أئمّة الحديث إلّا أنه كان يذهب إلى القول بحياته كما نقلناه عنه، قال محمود شكري الآلوسي في كتابه غاية الأماني في الرّدّ على النَّبْهاني (١/ ٧٣): "والسُّيُوطيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ كان فيما ألّفه من الكتب حاطبَ ليل، في كل كتاب له مذهبٌ ومَشرب".

(٥) الإنصاف في حقيقة الأولياء ومالهم للصَّنْعاني (٥٢).

يُعتمَد عليه "[١].

وقال محمد الأمين الشّنقيطي: "الأحاديث المرفوعة التي تدلّ على وجود الخضر حيًّا باقيًا لـم يثبت منها شيء "[٢].

وقال الألباني في أحد الأحاديث: "حديث موضوع؛ ككلّ أحاديث حياة الخضر عَلَيْهِ السَّلَامُ "[٣].

وقال أيضًا: "كلُّ حديثٍ فيه حياة الخضر إلى عهده ﷺ لا يصحّ "[٤].

وقال أيضًا: "كلُّ ما يُروى عن بقاء الخضر حيًّا هو باطل موضوع "[٥].

ومن الأحاديث المرويّة في هذه المسألة ما يلي:

١- رُوي عن عمرو بن عوف الـمُزني رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ "أنّ النّبيَّ ﷺ سمع - وهو في المسجد - كلامًا فقال: يا أنس، اذهب إلى هذا القائل فقل له يستغفر لي، فذهب إليه فقال: قل له إنّ الله فضّلَك على الأنبياء بما فضّلَ به رمضانَ على الشُّهور، قال: فذهبوا ينظرون فإذا هو الخضر "[٦].

---

(١) أسنى المطالب للبَيروتي (٣٥٥).

(٢) أضواء البيان للشَّنقيطي (٣/ ٣٣٣).

(٣) سلسلة الأحاديث الضّعيفة والموضوعة للألباني (١٢/ ٣٨).

(٤) تحقيق الألباني لمشكاة المصابيح (٣/ ١٦٨٥) حاشية رقم (٣).

(٥) موسوعة الألباني في العقيدة لشادي آل نعمان (٨/ ١٨٨).

(٦) انظر: الموضوعات لابن الجوزي (١/ ١٣٧)، المنار الـمُنِيف لابن القيّم (٦٧)، فتح الباري لابن حجر (٦/ ٤٣٥)، اللآلئ المصنوعة للسُّيُوطي (١/ ١٥٢)، تنزيه الشّريعة =

٢- رُوي عن علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: "يجتمع في كلّ يوم عرفةَ جبريلُ وميكائيلُ وإسرافيلُ والخضر، فيقول جبريل: ما شاء الله، لا قوّة إلّا بالله، فيردّ عليه ميكائيلُ: ما شاء الله، كلُّ نعمة فمِن الله، فيردّ عليه إسرافيلُ: ما شاء الله، الخيرُ كلُّه بيد الله، فيردّ عليه الخضرُ: ما شاء الله، لا يصرف السّوءَ إلّا الله، ثمّ يتفرّقون عن هذه الكلمات ..."(١).

٣- رُوي عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النّبيِّ ﷺ أنه قال: "إن الخضر في البحر، واليسَعَ في البر، يجتمعان كل ليلة عند الردم الذي بناه ذو القرنين بين الناس وبين يأجوج ومأجوج؛ يحجان ويعتمران كل عام، ويشربان من زمزم شربة تكفيهما إلى قابل"(٢).

٤- رُوي عن عبدِ الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قال: قال النبي ﷺ: "يلتقي الخضر وإلياس في كلّ عام في الموسم، فيحلِقُ كلُّ واحد منهما رأسَ صاحبه، ويتفرّقان عن هؤلاء الكلمات: بسم الله ما شاء الله لا يسوق الخير إلا الله؛ما شاء الله لا يصرف السوء إلا الله ما شاء الله ما كان من نعمة فمن

=

لابن عِرَاق (١/ ٢٣٣).

(١) انظر: الموضوعات لابن الجوزي (١/ ١٣٩)، الزّهر النّضر في أخبار الخَضر لابن حجر (١٤١)، تنزيه الشّريعة لابن عِرَاق (١/ ٢٣٥).

(٢) انظر: الإصابة لابن حجر (٢/ ٢٩٣)، سلسلة الأحاديث الضّعيفة والموضوعة للألباني (١٢/ ٣٨).

الله، ما شاء الله ولا حول ولا قوة إلا بالله ..."[١].

❑ المسألة الثّالثة: لا يثبت في الأبدال والأقطاب والأغواث والنُّقَباء والنُّجَباء والأوتاد ولا في عددهم حديثٌ[٢].

هذه الألقاب متعلّقة في الأصل بمبحث الولاية، والولاية عند أهل السُّنّة والجماعة حقّ ثابت، لكنها لا يمكن أن تُنال إلّا بتحقُّق أمرين؛ هما: (الإيمان) و(التّقوى) كما قال تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوۡلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ ﴿٦٢﴾ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَكَانُواْ يَتَّقُونَ ﴿٦٣﴾﴾ [يونس: ٦٢ - ٦٣]، وقال: ﴿إِنۡ أَوۡلِيَآؤُهُۥٓ إِلَّا ٱلۡمُتَّقُونَ﴾ [الأنفال: ٣٤].

ولا ريب أنّ أكثر هذه الألقاب والنّعوت التي هي محلّ البحث قد وردت فيها أحاديثُ عديدة، لكن لا يثبت منها شيء عن النّبيِّ ﷺ على الصّحيح[٣]، وإن كان أقوى ما ورد في الباب - على وهنه - ما يتعلّق

---

(١) انظر: البداية والنّهاية لابن كثير (١/ ٣٣٣)، المغني عن حمل الأسفار للعراقي (١/ ٣٠٣)، الإصابة لابن حجر العسقلاني (٢/ ٣٠٥)، المقاصد الحسنة للسَّخَاوي (٦٢).

(٢) انظر معاني هذه الألقاب عند الصُّوفيّة في: فيض القدير للمُنَاوي (٣/ ١٧٠)، التّوقيف على مهمّات التّعاريف له أيضًا (٢٩ و٣٠٨ و٣١٤)، مِرَقاة المفاتيح للقاري (١٠/ ٩٥).

(٣) ذهب بعضُ العلماء إلى تقوية بعض تلك الأحاديث بمجموع الطُّرُق، بل زعم الجلَال السُّيُوطي - كما في ذيل القول المسدَّد لصبغة الله الهندي (٨٤) - ما هو فوقَ ذلك حيث قال: "خبرُ الأبدال صحيحٌ فضلًا عمّا دون ذلك، وإن شئتَ قلتَ: متواتر، وقد أفردتُه بتأليف استوعبتُ فيه طُرُقَ الأحاديث الواردة في ذلك".

والتّأليف المشار إليه للسُّيُوطي هو رسالته الموسومة بـ(الخبر الدّال على وجود القُطُب =

بـ(الأبدال) لثبوته عن عليّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ[١].

والذي يظهر أنّ من قوّى بعض تلك الأحاديث أو مال إلى ذلك فالدّافع له واحد أو أكثر من ثلاثة أسباب:

أ- تلبُّسه بالتّصوّف أو ميله إليه وتعظيمه لأهله، ولهذا فإنك لا تجد صوفيًّا إلّا وهو مستميتٌ في المنافحة عن تلك الأحاديث.

ولقد أشار محمد رشيد رضا (١٣٥٤هـ) إلى بُطلان تلك الأحاديث من كلّ وجه، وأنها "إنما راجت في الأُمّة بعناية المتصوّفة"[٢].

وتأمّل هذه الحكاية التي ذكرها ابنُ حجر الهيتميُّ (٩٧٣هـ) عن نفسه فقال: "لقد وقع لي في هذا المبحث غريبة مع بعض مشايخي، هي أني إنما ربيتُ في حُجُور بعض أهل هذه الطّائفة - أعني: القومَ السّالمين من المحذور واللّوم - فوقر عندي كلامهم؛ لأنه صادف قلبًا خاليًا فتمكّن، فلمّا

=

والأوتاد والنُّجَباء والأبدال)، وهي مطبوعة ضمن كتابه الحاوي للفتاوي (٢/ ٢٩١)، وقد قال عنها العلّامة الألباني في سلسلة الأحاديث الضّعيفة والموضوعة (٣/ ٦٧١): "حشاها بالأحاديث الضّعيفة والآثار الواهية، وبعضُها أشدّ ضعفًا من بعض ...

ومن عجيب أمره أنه لم يذكر فيها ولا حديثًا واحدًا في القُطب المزعوم، ويُسمِّيه - تبعًا للصُّوفيّة - بالغَوث أيضًا، وكذلك لم يذكر في الأوتاد والنُّجَباء أيَّ حديث مرفوع!".

(١) أخرجه معمر بن راشد في جامعه برقم (٢٠٤٥٥)، وأحمد بن حنبل في فضائل الصّحابة برقم (١٧٢٦). وانظر تصحيحه في: مجموع رسائل الحافظ ابن رجب الحنبلي (٣/ ٢١٧)، سلسلة الأحاديث الضّعيفة والموضوعة للألباني (٦/ ٥٦٥).

(٢) مجلة المنار (٢٧/ ٧٤٨).

قرأتُ في العلوم الظّاهرة وسِنّي نحو أربع عشرة سنة، فقرأتُ مختصر أبي شجاع على شيخنا أبي عبد الله الإمامِ المجمع على بركته وتنسُّكِه وعلمِه الشّيخِ محمد الجوينيِّ بالجامع الأزهر بمصر المحروسة، فلازمتُه مُدّة وكان عنده حِدّة، فانجرّ الكلام في مجلسه يومًا إلى ذكر القُطْب والنُّجَباء والنُّقَباء والأبدال وغيرِهم ممن مرّ، فبادر الشّيخُ إلى إنكار ذلك بغلظة، وقال: هذا كلُّه لا حقيقة له، وليس فيه شيء عن النّبيِّ ﷺ، فقلتُ له - وكنتُ أصغر الحاضرين -: معاذَ الله! بل هذا صدقٌ وحقّ لا مرية فيه؛ لأنّ أولياء الله أخبروا به، وحاشاهم من الكذب! وممّن نقل ذلك الإمام اليافعيُّ، وهو رجل جمع بين العلوم الظّاهرة والباطنة، فزاد إنكارُ الشّيخ وإغلاظُه عليّ، فلم يَسَعني إلّا السّكوت فسكتُّ، وأضمرتُ أنه لا ينصرني عليه إلّا شيخُنا شيخُ الإسلام والمسلمين وإمام الفقهاء والعارفين أبو يحيى زكريا الأنصاري.

وكان من عادتي أني أقود الشّيخَ محمد الجوينيَّ لأنه كان ضريرًا، وأذهب أنا وهو إلى شيخنا المذكور - أعني شيخَ الإسلام زكريا - يُسَلِّم عليه، فذهبتُ أنا والشّيخ محمد الجوينيّ إلى شيخ الإسلام، فلمّا قربنا من محلّه قلتُ للشّيخ الجويني: لا بأس أن أذكر لشيخ الإسلام مسألةَ القُطْب ومَن دونه وننظر ما عنده فيها، فلمّا وصلنا إليه أقبل على الشّيخ الجوينيِّ وبالغ في إكرامه وسؤالِ الدّعاء منه، ثمّ دعا لي بدعواتٍ منها: اللّهم فقِّهْهُ في الدّين - وكان كثيرًا ما يدعو لي بذلك -، فلمّا تمّ كلام الشّيخ وأراد الجوينيُّ الانصراف قلتُ لشيخ الإسلام: يا سيدي، القُطب والأوتادُ والنُّجَباء

والأبدال وغيرُهم ممّن يذكره الصُّوفيّة؛ هل هم موجودون حقيقةً؟ فقال: نعم والله يا ولدي، فقلت له: يا سيدي، إنّ الشّيخ - وأشرتُ إلى الشّيخ الجوينيّ - يُنكِر ذلك ويبالغ في الرّدِّ على من ذكره، فقال شيخ الإسلام: هكذا تفعل يا شيخ محمد؟! وكرّرَ ذلك عليه حتى قال له الشيخ محمد: يا مولانا شيخ الإسلام، آمنتُ بذلك وصدَّقتُ به وقد تُبْت، فقال: هذا هو الظّنُّ بك يا شيخ محمد، ثمّ قمنا، ولم يعاتبني الشّيخ الجوينيُّ على ما صدر منّي "[١].

ب- التّساهل في التّصحيح والتّضعيف، وعلى رأس هؤلاء جلال الدِّين السُّيُوطيُّ الذي هو عُمدة كثير من القائلين بثبوت بعض تلك الأحاديث[٢]، ولا يخفى أنّ "السُّيُوطيَّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ متساهل في نقد الأحاديث"[٣]، بل هو "متساهل في ذلك غاية التّساهل" - على حدّ تعبير أحمد الغُمَاري -[٤].

جـ - النّظر إلى تردّد كلمة (الأبدال) على ألسنة بعض أئمّة السّلف

---

(١) الفتاوى الحديثيّة لابن حجر الهيتمي (٢٣٢).

(٢) انظر: نظم المتناثر للكَتّاني (٢٢٠)، ذيل القول المسدَّد لصبغة الله الهندي (٨٤)، الأسرار المرفوعة للقاري (٤٩١).

(٣) سلسلة الأحاديث الضّعيفة والموضوعة للألباني (١٤/ ٧٦٤). وانظر له كذلك: ضعيف أبي داود -الأمّ (١/ ٢٠٦)، تمام المِنّة في التّعليق على فقه السُّنّة (٢٩).

(٤) المُغِير على الأحاديث الموضوعة في الجامع الصّغير للغُمَاري (٦). وانظر للاستزادة: تعليق عبد الفتّاح أبو غُدّة على كتاب الأجوبة الفاضلة للّكنوي (١٢٦).

واشتهارها لدى جماعات من علماء الحديث مما يُشعر بأنّ لهذا اللّقب أصلًا[١]، ولهذا قال ابنُ الصّلاح: "إثباتُهم كالمجمع عليه بين علماء المسلمين وصُلَحائهم"[٢].

وتأمّل صنيع محمد بن عبد الرحمن السّخاويِّ (٩٠٢هـ) حين تكلّم على أحد الأحاديث فقال: "ومما يتقوّى به هذا الحديثُ ويدلُّ لانتشاره بين الأئمّة قولُ إمامنا الشّافعيِّ في بعضهم: كنّا نَعُدُّه من الأبدال، وقولُ البخاريِّ في غيره: كانوا لا يشكُّون أنه من الأبدال، وكذا وصفُ غيرهما من النُّقّاد والحفّاظ والأئمّة غيرَ واحد بأنهم من الأبدال"[٣].

وقد جلّى شيخ الإسلام ابن تيميّة المقصودَ باستعمال من استعمل هذا اللّقب من العلماء المعتبرين من السّلف وغيرهم فقال: "وأمّا أهلُ العلم فكانوا يقولون: هم الأبدال؛ لأنهم أبدالُ الأنبياء وقائمون مقامهم حقيقةً ... كلٌّ منهم يقوم مقامَ الأنبياء في القَدْر الذي ناب عنهم فيه، هذا في العلم والمقال، وهذا في العبادة والحال، وهذا في الأمرين جميعًا"[٤].

---

(١) انظر: العِلَل ومعرفة الرّجال للإمام أحمد (٣/ ٤٤٣)، الثِّقات لابن حِبّان (٨/ ٦٣)، التّمهيد لابن عبد البرّ (٧/ ١٤٢)، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (١١/ ١٦٧)، تذكرة الحفّاظ للذّهبي (١/ ٣٢٦)، مفتاح الجنّة للسُّيُوطي (٦٨).

(٢) فتاوى ابن الصّلاح (١/ ١٨٤).

(٣) المقاصد الحسنة للسَّخَاوي (٤٥).

(٤) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٤/ ٩٧). وانظر كذلك: مجموع رسائل الحافظ ابن رجب الحنبلي (٣/ ٢٢٠).

إذن فمن استعمله من السّلف ومن سار على هديهم أراد به أهل الاتّباع الخالص للكتاب والسُّنّة علمًا وعملًا، لا على طريقة الصُّوفيّة ومفاهيمهم وتقاسيمهم، ولهذا كان الإمام أحمد وغيره يقولون: "إن لم يكن أصحابُ الحديث هم الأبدالَ فلا أدري من هم!"[١]، ومِن ثَمّ فإنّ تنزيل كلام السّلف على استعمالات الصُّوفيّة ولّد من الخلط والتّلبيس ما لا يعلمه إلّا الله سبحانه![٢].

وعلى كلّ فإنّ ممنّ نصّ على عدم ثبوت شيء في هذا الباب ابن الجوزي حيث قال: "أحاديث الأبدال كلُّها موضوعة"[٣].

وقال أيضًا: "ليس في هذه الأحاديث شيءٌ يصحّ"[٤].

وقال شيخُ الإسلام ابنُ تيميّة: "الأسماء الدّائرة على ألسنة كثير من النُّسّاك والعامّة مثل: الغوث الذي بمكّة، والأوتاد الأربعة، والأقطاب السّبعة، والأبدال الأربعين، والنُّجَباء الثّلاثمائة، فهذه أسماءٌ ليست موجودة في كتاب الله تعالى، ولا هي أيضًا مأثورة عن النّبيِّ بإسنادٍ صحيح ولا ضعيف"[٥].

---

(١) شرف أصحاب الحديث للخطيب البغدادي (٥٠)، مجموع رسائل الحافظ ابن رجب الحنبلي (٣/ ٢٢٠).

(٢) انظر على سبيل المثال: الإعلام بأنّ التّصوُّف من شريعة الإسلام لعبد الله الغُمَاري (٣٢).

(٣) نظم المتناثر للكَتّاني (٢٢٠).

(٤) الموضوعات لابن الجوزي (٢/ ٣٣٧).

(٥) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (١١/ ٤٣٣).

وقال أيضًا: "كلُّ حديث يُروى عن النّبيِّ ﷺ في عِدّة الأولياء والأبدال والنُّقباء والنُّجباء والأوتاد والأقطاب مثل أربعة أو سبعة أو اثني عشر أو أربعين أو سبعين أو ثلاثمائة أو ثلاثمائة وثلاثة عشر أو القطب الواحد فليس في ذلك شيءٌ صحيح عن النّبيِّ ﷺ"(١).

وقال ابنُ القيّم: "أحاديثُ الأبدال والأقطاب والأغواث والنُّقَباء والنُّجَباء والأوتاد كلُّها باطلة على رسول الله ﷺ"(٢).

وقال محمد رشيد رضا: "هذه الأحاديث باطلةٌ روايةً ودراية سندًا ومتنًا، وإنما راجت في الأُمّة بعناية المتصوّفة"(٣).

وقال أيضًا: "ورد في الأبدال عِدّة روايات لا يصحّ منها شيء"(٤).

وقال محمد درويش البيروتي: "أحاديث الأقطاب والأغواث والنُّقَباء والنُّجَباء والأوتاد لـم يصحَّ منها شيء"(٥).

وقال حمود بن عبد الله التّويجري (١٤١٣هـ): "وأمّا الأبدال فقد جاء فيهم أحاديث كثيرة، ولا يصحّ منها شيء"(٦).

---

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (١١/ ١٦٧).

(٢) المنار الـمُنِيف لابن القيّم (١٣٦).

(٣) مجلة المنار (٢٧/ ٧٤٨).

(٤) مجلة المنار (١١/ ٥٠).

(٥) أسنى المطالب للبَيروتي (٣٤٤).

(٦) الرّدّ القويم على المجرم الأثيم للتّويجري (٢٠٣).

وقال محمد ناصر الدِّين الألباني: "أحاديث الأبدال كلُّها ضعيفة لا يصحّ منها شيء، وبعضها أشد ضعفًا من بعض"(١).

وقال أيضًا: "لا يصحّ منها شيء، وألفاظها مختلفة جدًّا"(٢).

وقال أيضًا: "أمّا عددُهم ومكانُهم فالرّوايات مضطربة جدًّا، لا يمكن الاعتماد على شيء منها"(٣).

وقال أبو إسحاق الحويني: "ولا يصحّ في ذكر الأبدال حديثٌ مرفوع"(٤).

ومن الأحاديث المرويّة في هذه المسألة ما يلي:

١- رُوي عن عبادة بن الصّامت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النّبيِّ ﷺ أنه قال: "الأبدال في هذه الأُمّة ثلاثون، مثل إبراهيمَ خليلِ الرّحمن عَزَّوَجَلَّ، كلَّما مات رجل أبدل الله تبارك وتعالى مكانَه رجلًا"(٥).

٢- رُوي عن أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النّبيِّ ﷺ أنه قال:: "الأبدال

---

(١) سلسلة الأحاديث الضّعيفة والموضوعة للألباني (٣/ ٥٧٧).

(٢) سلسلة الأحاديث الضّعيفة والموضوعة للألباني (٥/ ٥٢٠).

(٣) سلسلة الأحاديث الضّعيفة والموضوعة للألباني (٥/ ٥٢٠).

(٤) نثل النّبال بمعجم الرّجال للوكيل (١/ ٣٢٧).

(٥) انظر: مسند أحمد بن حنبل (٥/ ٣٢٢)، الموضوعات لابن الجوزي (٢/ ٣٣٧)، تنزيه الشّريعة لابن عِرَاق (٢/ ٣٠٧)، سلسلة الأحاديث الضّعيفة والموضوعة للألباني (٢/ ٣٣٩).

أربعون رجلًا وأربعون امرأة، كلَّما مات رجل أبدل الله رجلًا مكانَه، وإذا ماتت امرأةٌ أبدل الله مكانها امرأة"[١].

٣- رُوي عن عطاء بن أبي رباح رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه قال: قال رسول الله ﷺ: "الأبدال من الموالي"[٢].

٤- رُوي عن ابن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: "خيار أُمّتي في كلّ قرن خمسمائة، والأبدال أربعون، فلا الخمسمائة ينقصون ولا الأربعون ..."[٣].

☐ المسألة الرّابعة: لا يُثبت في إحياء أبوي النّبيِّ ﷺ وإيمانهما حديث.

لا ريب بأنّ هذه المسألة ليست من مسائل العلم الكبار التي ينبغي الاشتغال بها أو صرف الهِمّة إليها، وقد أشار محمد بن إسماعيل الصّنعاني إلى "أنّ مسألة إيمان أبَوَي المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم من مسائل

---

(١) انظر: سلسلة الأحاديث الضّعيفة والموضوعة للألباني (٥/ ٥١٩).

(٢) انظر: لسان الميزان لابن حجر العسقلاني (٢/ ٤٥٧)، المُدَاوي للغُمَاري (٣/ ١٩٨)، ضعيف أبي داود – الأُمّ للألباني (٢/ ٤٢٩)، سلسلة الأحاديث الضّعيفة والموضوعة له أيضًا (٣/ ٦٦٧).

(٣) انظر: الموضوعات لابن الجوزي (٢/ ٣٣٨)، اللآلئ المصنوعة للسُّيُوطي (٢/ ٢٧٩)، الفوائد المجموعة للشّوكاني (٢٤٥)، سلسلة الأحاديث الضّعيفة والموضوعة للألباني (٢/ ٣٣٩).

الفُضُول، لا يخوض فيها من هو بمهمّات دينِه مشغول"(١).

وقال القسطلّانيُّ (٩٢٣هـ) معتذرًا عن الخوض في هذه المسألة: "الأَولى تركُ ذلك، وإنما جرَّنا إليه ما وقع من المباحثة فيه بين علماء العصر"(٢).

وبنحو هذا أجاب ابنُ عثيمين (١٤٢١هـ) من سأله عن ذلك فقال: "هذا السّؤال ليس من الأسئلة التي يُستحسَن أن يُسأل عنها؛ لأنه لا فائدة منها إطلاقًا، ولكن بعد السّؤال عنها لا بدّ من الجواب"(٣).

وعلى الرّغم من أنّ في هذه المسألة حديثين ثابتين(٤) يحسمان الجدل من البدء إلى حدٍّ كبير - أو يكادان - إلّا أنها ظلّت تكبر شيئًا فشيئًا جرّاء اهتمام جماعة من أهل العلم بها، سواءٌ كانوا من الصُّوفيّة الذين يعُدّونها من مسائل المفاصلة، أو ممّن لديه نزعة تصوُّف وإن لم يكن صوفيًّا خالصًا.

---

(١) المجموع من رسائل الصّنعاني للأمير الصّنعاني (١٣٨).

(٢) المواهب اللّدُنِّيّة بالمِنَح المحمّديّة للقَسطلّاني (١/ ١١٠).

(٣) فتاوى نور على الدّرب للعثيمين (١/ ٣٨٤).

(٤) الحديث الأوّل ما أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٢٠٣) من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنّ رجلًا قال: يا رسولَ الله، أين أبي؟ قال: في النّار، فلمّا قفّى دعاه فقال: إنّ أبي وأباك في النّار".

وأمّا الحديث الآخر فما أخرجه أيضًا مسلم في صحيحه برقم (٩٧٦) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسولُ الله ﷺ: "استأذنتُ ربي أن أستغفرَ لأُمّي فلم يأذن لي، واستأذنتُه أن أزور قبرَها فأذِنَ لي".

ولعلّ جلالَ الدِّين السُّيوطيّ هو أكثر من تصدّى لنُصرة القول بنجاة الأبوين؛ إذ ألّف ستّ رسائل شقّق الكلام على دلائلها وأبدى فيها وأعاد[1].

(١) ممّا أُلِّف في الانتصار للقول بنجاة والدي النّبيّ ﷺ ما يلي:

- مسالك الحُنَفا في والدي المصطفى للسُّيُوطي، وهو مطبوع ضمن كتابه الحاوي للفتاوي (٢/ ٢٤٤).
- الاصطفا في إيمان والدي المصطفى للسُّيُوطي، وهو مخطوط.
- التّعظيم والمنّة في أنّ أبوي المصطفى في الجنّة للسُّيُوطي، وهو مطبوع.
- الدَّرَج الـمُنيفة في الآباء الشّريفة للسُّيُوطي، وهو مطبوع.
- السُّبُل الجليّة في الآباء العليّة للسُّيُوطي، وهو مطبوع.
- نشر العَلَمَين الـمُنِيفين في إحياء الأبوين الشّريفين للسُّيُوطي. انظر: كشف الظُّنُون لحاجي خليفة (٢/ ١٩٥٢).
- الانتصار لوالدي النّبيِّ المختار لمرتضى الزَّبِيدي. انظر: إيضاح المكنون للبغدادي (٣/ ١٣٠).
- تحقيق آمال الرّاجين في أنّ والدي المصطفى صلى الله تعالى عليه وسلم بفضل الله تعالى في الدّارين من النّاجين لعليّ بن الجزّار المصري. انظر: كشف الظُّنُون لحاجي خليفة (١/ ٣٧٧).
- حديقة الصّفا في والدي المصطفى لمرتضى الزَّبِيدي. انظر: إيضاح المكنون للبغدادي (٣/ ٣٩٨).
- مطلع النّيّرَين في إثبات النّجاة والدّرجات لوالد سيّد الكونَين لأبي النّجاح أحمد بن علي الـمَنِيْنِي. انظر: إيضاح المكنون (٤/ ٥٠٠).
- بلوغ المآرب في نجاة أبوي المصطفى وعمِّهِ أبي طالب لسليمان الأزهري، وهو مطبوع.
- سَداد الدِّين وسِداد الدَّين في إثبات النّجاة والدّرجات للوالدَين للبَرْزَنْجِي، وهو مطبوع.

=

وما من شكّ بأنّ قدرًا كبيرًا من الخلل في هذه المسألة نشأ عن امتزاج النّظر العلميّ بالعاطفة المتوهّجة تجاه النّبيِّ ﷺ محبّةً له وإجلالًا لجنابه وتعظيمًا لحُرمته، حتى لكأنّ الواحد من هؤلاء أشدّ محبّة لأبوي النّبيِّ ﷺ وشفقةً عليه من النّبيِّ نفسه، ومن المعلوم أنه "كثيرًا ما تجمح المحبّةُ ببعض النّاس فيتخطّى الحُجّة ويحاربها، ومن وُفِّق علم أنّ ذلك مُنافٍ للمحبّة الشّرعيّة"(١).

وتأمّل جواب القاضي أبي بكر بن العربيِّ حين سُئل "عن رجل قال: إنّ أبا النّبيِّ ﷺ في النّار؟ فأجاب: بأنه ملعون؛ لأنّ الله تعالى يقول: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ لَعَنَهُمُ ٱللَّهُ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ ﴾ [الأحزاب: ٥٧] ولا أذى أعظم من أن يقال عن أبيه: إنه في النّار!"(٢).

وقال القسطلّاني: "الحذرَ الحذرَ من ذكرهما بما فيه نقص؛ فإنّ ذلك قد يؤذي النّبيَّ ﷺ"(٣).

=

- قُرَّة العين في إيمان الوالدَين لحسين بن أحمد الحلبي الحنفي المعروف بالدّاويخي. انظر: إيضاح المكنون للبغدادي (٤/ ٢٢٤).
- خُلاصة الوفا في طهارة أصول المصطفى من الشِّرك والجفا لمحمد يحي بن محمد المختار بن الطالب عبد الله، وهو مطبوع.

(١) من تعليق للشّيخ عبد الرّحمن المعلّمي في تحقيقه لكتاب الفوائد المجموعة للشّوكاني (٣٢٢).

(٢) مواهب الجليل للحَطّاب (٦/ ٢٨٦)، غمز عيون البصائر للحَمَويّ (٣/ ٢٤١)، أدلّة معتقد أبي حنيفة الأعظم في أبوي الرَّسُول للقاري (١٤٠).

(٣) المواهب اللّدُنِّيّة بالمِنَح المحمّديّة للقَسطلّاني (١/ ١١١).

ومن المنطلق نفسِه وفي الدّائرة ذاتها يقول أبو الثّناء الآلوسيُّ (١٢٧٠هـ): "أخشى الكفرَ على من يقول فيهما، رضي الله تعالى عنهما"[1].

وقد نتج عن الخلل المذكور تعسُّف كثيرين في الخروج عن قانون العلم في التّعامل مع الأدلّة إمّا بتأويل الثّابت الصّريح، أو بمحاولة إعلال الصّحيح وتقوية الواهي، أو باحتمالات النّسخ ودعاوى التّخصيص إلى غير ذلك ممّا ليس هذا مكان بسطه.

وإنك لتعجب كيف يتخبّط بعضُهم في التّعامل مع القول بإيمانهما على الرّغم من علمهم بوهن الأحاديث التي رُوِيت فيه، فهذا البيجوري (١٢٧٦هـ) يقول: "لعلّ هذا الحديث صحّ عند أهل الحقيقة بطريق الكشف!"[2].

وأمّا الحافظ ابن ناصر الدّين (٨٤٢هـ) فيقول:

حَبَا الله النّبيَّ بكلِّ فضلٍ ... على فضلٍ وكان به رؤوفا
فأحيا أُمَّهُ وكذا أباهُ ... لإيمانٍ به فضلًا لطيفا
فسَلِّمْ فالقديمُ بذا قديرٌ ... وإن كان الحديثُ به ضعيفا[3]

وعودًا على بدء؛ فإنّ من قال بإحياء أبوي النّبيِّ ﷺ وإيمانهما أدخل ذلك في جملة الشّمائل النّبويّة والخصائص المصطفويّة[4].

(١) روح المعاني للآلوسي (١٩/ ١٣٨).

(٢) حاشية البَيْجوري على جوهرة التّوحيد (٦٩).

(٣) المقاصد الحسنة للسَّخَاوي (١٦٧)، اللآلئ المصنوعة للسُّيُوطي (١/ ٢٤٧).

(٤) انظر: الرَّوض الأُنُف للسُّهيلي (٢/ ١٢١)، حدائق الأنوار لبَحْرَق الحضرمي (١١٣)، =

قال أبو عبد الله القرطبيّ: "فضائلُ النّبيِّ ﷺ وخصائصُه لـم تزل تتوالى وتتتابع إلى حين مماته، فيكون هذا مما فضّلَه تعالى وأكرَمَه به، وليس إحياؤهما وإيمانُهما به ممتنعًا عقلًا ولا شرعًا"[١].

ولله درّ شيخ الإسلام ابن تيميّة حين قال: "البدع تكون في أوّلِها شبرًا ثمّ تكثر في الأتباع حتى تصير أذرُعًا وأميالًا وفراسخ!"[٢]، فلم تعُدْ المسألة مسألةَ قولٍ راجح في ميزان النّظر فحسب، إذ نشرت جريدة الشّروق خبرَ أوّل مولد يقام لوالدة النّبيِّ ﷺ، وذلك في مقرّ مشيخة الطريقة العزميّة بمصر![٣].

وعلى كلّ فقد نصّ غيرُ واحد على عدم ثبوت شيء من الأحاديث المرويّة فيها.

قال شيخ الإسلام ابن تيميّة: "لـم يصحّ ذلك [يعني: أحاديث إحياء الأبوين ثمّ إسلامهما] عن أحد من أهل الحديث، بل أهل المعرفة متّفقون على أن ذلك كذب مختلق"[٤].

=

كشف الخفاء ومُزِيل الإلباس للعَجْلوني (١/ ٦٣)، ردّ المحتار لابن عابدين (٤/ ٢٣١).

(١) سبل الهدى والرّشاد للصّالحي (٢/ ١٢٣).

(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٨/ ٤٢٥).

(٣) العدد ٥٢٤ الصّادر يوم الجمعة ٢٧ رجب ١٤٣١هـ/ ٩ يوليو ٢٠١٠م.

(٤) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٤/ ٣٢٤).

وقال محمد شمس الحق العظيم آبادي (١٣٢٩هـ): "كلُّ ما ورد بإحياء والديه ﷺ وإيمانِهما ونجاتِهما أكثرُه موضوعٌ مكذوب مفترى، وبعضُه ضعيف جدًّا لا يصحّ بحالٍ؛ لاتّفاق أئمّة الحديث على وضعه، كالدّارقطنيِّ، والجُوْزَقانيِّ، وابنِ شاهين، والخطيبِ، وابنِ عساكر، وابنِ ناصر، وابنِ الجوزي، والسُّهَيليِّ، والقرطبيِّ، والمحبِّ الطبريِّ، وفتحِ الدّين ابن سيّد النّاس، وإبراهيمَ الحلبيِّ، وجماعة"(١).

ومن الأحاديث المرويّة في هذه المسألة ما يلي:

١- ما رُويَ عن عائشة رضي الله عنها أنّ النّبيّ ﷺ قال: "ذهبت لقبر أُمّي، فسألتُ الله أن يحييَها فأحياها فآمنتْ بي، وردَّها الله تعالى"(٢).

٢- ما رُويَ عن علي بن أبي طالب قال: قال رسول الله ﷺ: "هبط عليَّ جبريلُ فقال: يا محمد، إنّ الله يقرئك السّلامَ ويقول: إني حرّمتُ النّارَ على صُلبٍ أنزلك، وبطنٍ حملك، وحِجرٍ كفلك، فقال: يا جبريلُ، بيّن لي! فقال: أمّا الصُّلْب فعبدُ الله، وأمّا البطن فآمنة بنت وهب، وأمّا الحِجر فعبد (يعني: عبدَ المطلب) وفاطمةُ بنت أسد"(٣).

---

(١) عون المعبود للعظيم آبادي (١٢/ ٣٢٤).

(٢) انظر: الموضوعات لابن الجوزي (١/ ٢٠٩)، الفوائد المجموعة للشّوكاني (٣٢٢).

(٣) انظر: الموضوعات لابن الجوزي (١/ ٢٠٩)، كشف الخفاء ومُزِيل الإلباس للعَجْلوني (١/ ٦٣)، الفوائد المجموعة للشّوكاني (٣٢١).

المبحث الثّالث
ما قيل فيه ذلك ممّا يتعلّق بباب الإيمان باليوم الآخر

وتحته مسائل:

❑ **المسألة الأولى: لا يثبت في خروج المهديّ آخر الزّمان حديث.**

استفاض عند جمهور الأُمّة سلفًا وخلفًا الإيمانُ بخروج المهديِّ في آخر الزّمان، لا فرق في ذلك بين أهلِ السُّنة والجماعة والأشاعرة، وهذا الاعتقاد - على حدّ تعبير ابن خَلْدُون (٨٠٨هـ) - هو "المشهور بين الكافّة من أهل الإسلام على ممرّ الأعصار"[(١)].

ولا ريب أنّ الأحاديث والآثار الواردة في شأن المهديّ كثيرة جدًّا؛ إذ "تزيد على المِائتين"[(٢)]، وقد رواها أكثرُ من ستّة وعشرين صحابيًّا[(٣)]، لكنها ليست على درجة واحدة، بل فيها ما هو ثابت وفيها ما هو دون ذلك، وأكثرها من قبيل الضّعيف والموضوع.

والنّاظر فيما أُفرِد في هذه المسألة من كتب ورسائل يدرك أنها شغلت وما زالت تشغل حيّزًا لا يُستهان به من عناية العلماء وغيرهم[(٤)].

---

(١) المقدّمة لابن خَلْدون (٣١١). وانظر: شرح المقاصد في علم الكلام للتَّفْتَازاني (٢/ ٣٠٧).

(٢) عقيدة أهل السُّنّة والأثر لعبد المحسن العبّاد (١٣٠).

(٣) انظر: عقيدة أهل السُّنّة والأثر لعبد المحسن العبّاد (١٢٨).

(٤) ممّا أُفرِد في هذه المسألة ما يلي:

=

=

- كتاب المهدي، تأليف: أبي نُعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني. انظر: كشف الظُّنُون لحاجي خليفة (٢/ ١٤٦٥).
- العَرف الوردي في أخبار المهدي، تأليف: جلال الدِّين السُّيُوطي، وهي مطبوعة ضمن الحاوي للفتاوي (٢/ ٦٩).
- التّوضيح في تواتر ما جاء في المهديِّ المنتظر والدّجال والمسيح، تأليف: محمد بن علي الشَّوكاني. انظر: إيضاح المكنون للبغدادي (٣/ ٣٣٩).
- فرائد فوائد الفِكَر في الإمام المهديِّ المنتظر، تأليف: مَرْعي بن يوسف الكَرْمي. انظر: إيضاح المكنون للبغدادي (٤/ ١٨٣).
- المهدي إلى ما ورد في المهدي، تأليف: شمس الدّين محمد بن طُوْلُون. انظر: لمحات في الكتاب والحديث والمذهب للطف الله الصَّافي (٧٤)..
- القَطْر الشَّهْدي في أوصاف المهدي، تأليف: شهاب الدِّين أحمد الحُلْوَاني. انظر: إيضاح المكنون للبغدادي (٤/ ٢٣٤).
- القول المختصر في علامات المهديِّ المنتظر، تأليف: أحمد بن علي بن حجر الهيتمي المكّي. انظر: إيضاح المكنون للبغدادي (٤/ ٢٥٣).
- تلخيص البيان في علامات مهديِّ آخر الزّمان، تأليف: علي بن حسام الدِّين المتّقي. انظر: إيضاح المكنون للبغدادي (٣/ ٣١٨).
- المشرب الوردي في حقيقة المهدي، تأليف: علي بن سلطان محمد الهَرَوِي القاري. وقد طُبع بمصر قديمًا.
- عقد الدُّرر في أخبار المنتظر، تأليف: محمد بيرم. انظر: إيضاح المكنون للبغدادي (٤/ ١٠٨).
- تحديق النَّظَر في أخبار الإمام المهديِّ المنتظر، تأليف: محمد بن عبد العزيز بن مانع، وهو مطبوع.
- لا مهدي يُنتَظَر بعد الرّسول محمد خير البشر، تأليف: عبد الله بن زيد آل محمود، وهو مطبوع.

=

وعلى الرّغم من أنّ طائفة من العلماء قد حكوا تواتُرَ أحاديث المهديّ تواترًا معنويًّا(١) - وفي هذا بُعدٌ ظاهر - إلّا أنّ ثَمّة من وقف على النّقيض منهم فنفى ثبوتَ أيِّ شيء منها على الإطلاق.

ولعلّ من أوائل من نُقِل عنه إنكارُ خروج المهديِّ أبا محمد بن الوليد البغداديّ(٢).

كما حُكي كذلك عن مجاهد بن جبر والحسنِ البصريِّ وأصحابِ عبد الله بن مسعود أنهم كانوا يقولون: "المهديّ عيسى بنُ مريم"(٣)، غير أنه لا

=

- الاحتجاج بالأثر على من أنكر المهدي المنتظر، تأليف: حمود بن عبد الله التّويجري، وهو مطبوع.
- عقيدة أهل السُّنّة والأثر في المهديّ المنتظر، تأليف: عبد المحسن بن حمد العبّاد، وهو مطبوع.
- الرّدّ على من كذّبَ بالمهديّ، تأليف: عبد المحسن بن حمد العبّاد، وهو مطبوع.
- المهدي وفقهُ أشراط السّاعة، تأليف: محمد بن أحمد بن إسماعيل المقدّم، وهو مطبوع.
- المهدي المنتظر في روايات أهل السُّنّة والشِّيعة الإماميّة، تأليف: عداب بن محود الحمش، وهو مطبوع.
- المهدي المنتظر في ضوء الأحاديث والآثار الصّحيحة وأقوال العلماء وآراء الفِرَق المختلفة، تأليف: عبدالعليم عبدالعظيم البستوي، وهو مطبوع.

(١) انظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبيّ (٨/ ١٢٢)، نظم المتناثر للكَتّاني (٢٢٦)، عقيدة أهل السُّنّة والأثر لعبد المحسن العبّاد (١٣١).

(٢) انظر: منهاج السُّنّة النّبويّة لابن تيميّة (٨/ ٢٥٦).

(٣) انظر: المصنَّف لابن أبي شَيبة (٧/ ٥١٣)، الفتن لنُعَيم بن حمّاد (٣٧٤) و(٣٧٦)، السُّنن الواردة في الفتن للدّاني (٥/ ١٠٧٦)، تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر (٤٧/ ٥١٩).

يخفى أنّ هذا - على فرض ثبوته أو ثبوت بعضه - ليس صريحًا في إنكار المهديّ؛ إذ "يصحّ أن يقال: لا مهديّ في الحقيقة سواه وإن كان غيره مهديًّا، كما يقال: لا علمَ إلّا ما نفع، ولا مال إلّا ما وقى وجه صاحبه، وكما يصحّ أن يقال: إنما المهديّ عيسى بنُ مريم يعني: المهديّ الكامل المعصوم"(١).

ولئن كان منكرو المهديّ وخروجه أصنافًا من جهة الباعث لهم على الإنكار(٢)؛ إلّا أنّ الذي يعنينا في هذا المقام هو الإشارة إلى من أنكروه متّكئين - فيما اتّكأوا عليه - على تضعيف الأحاديث الواردة بشأنه، ومن هؤلاء محمد بن درويش البيروتي الذي قال: "أحاديث المهديّ كلُّها ضعيفة"(٣)، وقال محمد رشيد رضا: "أحاديثُ المهديّ لا يصحّ منها شيء"(٤)، وقال عبد الله بن زيد آل محمود (١٤١٧هـ): "بمقتضى التّأمُّل للأحاديث الواردة في المهديِّ نجدها من الضِّعاف التي لا يُعتمد عليها"(٥).

وممن أنكره كذلك عبد القادر بن بدران (١٣٤٦هـ)(٦)، والطّاهر بن

---

(١) المنار الـمُنيف لابن القيّم (١٤٨). وانظر: التّذكرة للقرطبي (١٢٠٦).

(٢) ومن هؤلاء: أحمد أمين كما في كتابه ضحى الإسلام (٣/ ٢٤١)، ومحمد فريد وجدي كما في كتابه دائرة معارف القرن العشرين (١٠/ ٤٨٠)، وأبو عبيّة كما في إتحاف الجماعة لحمود التّويجري (٢/ ٢٩٢).

(٣) أسنى المطالب للبَيروتي (٣٤٤).

(٤) تفسير المنار لمحمد رشيد رضا (١٠/ ٣٤٢).

(٥) الرّدّ على من كذّب بالأحاديث الصّحيحة الواردة في المهدي للعبّاد (٤٦/ ٣٦٤).

(٦) انظر: العُقُود الّلؤلؤيّة لابن بَدْران (٦٣).

عاشور (١٣٩٣هـ)[١]، وعداب بن محمود الحمش في كتابه المهدي المنتظر[٢].

وأمّا مخالفوهم فقد سبقت الإشارة إلى أنهم الغالبيّة العُظمى من علماء الأُمّة، فممن قال بثبوت الأحاديث في شأن المهديّ: أبو عيسى التّرمذيُّ، وأبو جعفر العُقَيليُّ، وأبو حاتم ابن حِبّان، وأبو عبد الله الحاكم، وأبو الحسن محمد بن الحسين بن الآبُريُّ (٣٦٣هـ)، ومحمد بن أحمد القُرْطبيّ، وشيخ الإسلام ابنُ تيميّة، وابن قيّم الجوزيّة، وابنُ كثير الدّمشقيّ، والبدر العَينيُّ (٨٥٥هـ)، والسُّيُوطيُّ، والشّوكانيُّ، والقِنَّوجيُّ (١٣٠٧هـ)، وأبو العُلا المباركفوريُّ (١٣٥٣هـ)، والألبانيُّ، في خلائقُ يصعب حصرُهم واستقصاؤهم[٣].

---

(١) انظر: تحقيقات وأنظار للطّاهر بن عاشور (٤٩).

(٢) اشتهر عند كثيرين أنّ ابن خَلْدون يُنكر خروج المهديّ ويضعّف جميع أحاديثه، وهذا ليس بدقيق؛ فقد قال في مقدّمته (٣٢٢) -بعد أن أورد كثيرًا منها وانتقده-: "فهذه جملة الأحاديث التي خرّجها الأئمّة في شأن المهديِّ وخروجِه آخر الزّمان، وهي كما رأيتَ لم يخلص منها من النّقد إلّا القليل والأقلّ منه".

(٣) انظر: سنن التّرمذي (٤/ ٥٠٥)، الضُّعفاء الكبير للعُقَيلي (٣/ ٢٥٣) و(٤/ ٤٦٥)، صحيح ابن حِبّان (١٥/ ١٦٠)، المستدرك على الصّحيحين للحاكم (٤/ ٥١٠)، الجامع لأحكام القرآن للقرطبيّ (٨/ ١٢٢)، منهاج السُّنّة النّبويّة لابن تيميّة (٨/ ٢٥٤)، المنار المُنِيف لابن القيّم (١٤٨)، تفسير القرآن العظيم لابن كثير (٢/ ٣٣)، عمدة القاري للعَيني (٨/ ١٧٣)، نظم المتناثر للكتّاني (٢٢٧)، الإذاعة للقِنَّوجي (١٤٩)، تحفة الأحوذي للمباركفوري (٦/ ٤٠١)، سلسلة الأحاديث الصّحيحة للألباني (٤/ ٣٩).

ومن أقوى ما ورد في الباب حديثُ عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: "لا تذهبُ الدّنيا حتى يملكَ العربَ رجلٌ من أهل بيتي، يُواطِئ اسمُه اسمي"[١].

والمتحصّل من هذا المبحث أنّ من نفى صحّة جميع الأحاديث فإنّ كلامه غير مسلّم، والله تعالى أعلم.

❑ المسألة الثّانية: لا يثبت في ظهور آيات القيامة في شهور معيّنة حديث.

تكثر الأحاديث الضّعيفة والموضوعة في أبواب الفتن والملاحم، ومنها ما ينصّ على وقوع أحداث محدّدة في شهور معيّنة.

وقد أشار ابنُ القيّم إلى أنه لا يصحّ في الباب شيء[٢].

وقال الفيروزآبادي (٨١٧هـ): "باب ظهور آيات القيامة في الشُّهور

---

(١) أخرجه أبو داود في سُننه برقم (٤٢٨٢)، والتّرمذيُّ في سُننه برقم (٢٢٣١)، وأحمد في مسنده برقم (٣٥٧٢)، وابنُ أبي شيبة في مصنّفه برقم (٣٧٦٤٧)، والبزّار في مسنده برقم (١٨٠٤)، والطّبرانيّ في معجمه الصّغير برقم (١١٨١) وغيرهم.

والحديث قال عنه التّرمذيّ: "حديث حسن صحيح"، وصحّحه أحمد شاكر في تخريجه لأحاديث المسند (٣/ ٤٩٣)، الألبانيّ في صحيح الجامع الصّغير وزيادته (٢/ ١٢١٧)، وحسّنه المباركفوري في تحفة الأحوذي (٦/ ٤٠٢)، وشعيب الأرنؤوط في تخريجه لأحاديث مسند أحمد (٦/ ٤٤).

(٢) انظر: المنار المُنيف لابن القيّم (١١٠).

المعيّنة، وما رُوي فيه: يكون في رمضان هدّةٌ وفي شوال همهمةٌ الى غير ذلك، لم يثبت فيه شيء، ومجموعُه باطل"(١).

ومن الأحاديث المرويّة في هذه المسألة ما يلي:

١- ما رُوي عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: قال رسول الله ﷺ: "تكون هَدّةٌ في شهر رمضان تُوقِظ النّائمَ وتُفزِع اليقظانَ، ثمّ تَظهَر عصابةٌ في شوّال، ثمّ تكون هَمْهَمَةٌ في ذي القَعدة، ثمّ يُسلَب الحاجّ في ذي الحِجّة، ثمّ تُنتهَك المحارمُ في المحرّم، ثمّ يكون صوتٌ في صفر، ثمّ تَنازَعُ القبائلُ في ربيع، ثمّ العجب في جُمادى ورجب، ثمّ ناقةٌ مُقْتَبَة خيرٌ من دَسْكَرةٍ تُقِلّ مائة ألف"(٢).

٢- ما رُوي عن عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: قال رسول الله ﷺ: "تكون ضجّةٌ في رمضان، وتكون مَعْمَعَةٌ في شوّال، وتَمِيْز القبائلُ في ذي القَعدة، وتُسفَك الدّماء في ذي الحِجّة، وخروج أهل المغرب في المحرّم - يقولها ثلاثًا -"(٣).

٣- ما رُوي عن فيروز الدّيلميّ أنه قال: قال رسول الله ﷺ: "يكون صوتٌ في رمضان، قالوا: يا رسول الله، في أوّله أو في وسطه أو في آخره؟ قال: بل في النِّصف من رمضان، إذا كان ليلةُ النِّصف من رمضان ليلةَ الجمعة

(١) رسالة في بيان ما لم يثبت فيه حديث من الأبواب للفيروزابادي (٤٧). وانظر: المغني عن الحفظ والكتاب للموصلي (٥٢٩).

(٢) انظر: تاريخ أصبهان لأبي نُعَيم (٢/ ١٦٩)، الضُّعفاء الكبير للعُقَيلي (٣/ ٥٢)، الموضوعات لابن الجوزي (٢/ ٣٦٨)، ميزان الاعتدال للذّهبي (٤/ ٤٢٨).

(٣) انظر: اللآلئ المصنوعة للسُّيُوطي (٢/ ٣٢٢).

يكون صوتٌ من السّماء يُصعَق له سبعون ألفًا، ويُخرَس سبعون ألفًا، ويُعمَى سبعون ألفًا، ويُصَمّ سبعون ألفًا ..."(١).

□ المسألة الثّالثة: لا يثبت في ظهور الآيات بعد المائتين حديث.

المقصود بـ(الآيات): علامات السّاعة وأشراطُها، وقد ذهب بعضهم إلى أنّ علامات السّاعة سوف تبدأ بالظّهور والتّتابع بعد مرور مائتي عام(٢) اعتمادًا على ما يُروى عن أبي قتادة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنّ النّبيّ ﷺ قال: "الآيات بعد المائتين" غير أنّ الحديث لا يثبت(٣).

قال أبو الحسن الدّارقطني (٣٨٥هـ): "ليس في الآيات شيءٌ صحيح عن النّبيِّ ﷺ"(٤).

وقال الفيروزآبادي: "باب ظهور الآيات بعد المائتين لم يثبت فيه شيء"(٥).

---

(١) انظر: الموضوعات لابن الجوزي (٢/ ٣٦٩)، تنزيه الشّريعة لابن عِرَاق (٢/ ٣٤٧).

(٢) انظر: شرح المشكاة للطّيبي (١١/ ٣٤٤٧)، مِرْقاة المفاتيح للقاري (١٠/ ١٠٠)، التّنوير شرح الجامع الصّغير للصّنعاني (٤/ ٤٧٧).

(٣) الحديث أخرجه ابن ماجه في سُننه برقم (٤٠٥٧)، والحاكم في مستدركه برقم (٨٣١٩). وانظر حُكمَه في: العلل المتناهية لابن الجوزي (٢/ ٨٥٤)، تنزيه الشّريعة لابن عِرَاق (٢/ ٣٤٩)، سلسلة الأحاديث الضّعيفة والموضوعة للألباني (٤/ ٤٣٧).

(٤) العلل المتناهية لابن الجوزي (٢/ ٨٥٥)، المغني عن الحفظ والكتاب للموصلي (٥٣٥).

(٥) رسالة في بيان ما لم يثبت فيه حديث من الأبواب للفيروزابادي (٤٩).

❑ المسألة الرّابعة: لا يثبت في تحديد وقت القيامة على التّعيين حديث.

تظاهرت النّصوص الكثيرة من الكتاب والسُّنة على أنّ وقت السّاعة مما استأثر الله تعالى بعلمه، وأنّ العلم بموعدها محجوب عن الخلق قاطبةً، لا يطّلع عليه لا ملَك مقرَّب ولا نبيٌّ مرسل، كما قال تعالى: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا ۖ قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ رَبِّى ۖ لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَآ إِلَّا هُوَ ۚ ثَقُلَتْ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ لَا تَأْتِيكُمْ إِلَّا بَغْتَةً ﴾ [الأعراف: ١٨٧]، وقال: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ ﴾ [لقمان: ٣٤]، وقال: ﴿إِلَيْهِ يُرَدُّ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ ﴾ [فُصّلت: ٤٧]، وقال: ﴿يَسْـَٔلُكَ ٱلنَّاسُ عَنِ ٱلسَّاعَةِ ۖ قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ ٱللَّهِ ﴾ [الأحزاب: ٦٣]، وقال: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا ﴿٤٢﴾ فِيمَ أَنتَ مِن ذِكْرَىٰهَآ ﴿٤٣﴾ إِلَىٰ رَبِّكَ مُنتَهَىٰهَآ ﴿٤٤﴾ ﴾ [النّازعات: ٤٢ - ٤٤].

ولـمّا سُئِل النّبيّ ﷺ: "متى السّاعة؟ قال: ما المسؤولُ عنها بأعلمَ من السّائل"[١].

قال أبو حامد الغزالي (٥٠٥هـ): "أمّا وقت القيامة فلم يذكره الله تعالى ولا ذكره رسولُه عَلَيْهِ السَّلَامُ"[٢].

وأشار أبو الثّناء الآلوسيّ إلى الحكمة من إخفاء وقتها بأنه "أدعى إلى الطّاعة وأزجر عن المعصية، كما أنّ إخفاء الأجل الخاصّ للإنسان كذلك"[٣].

---

(١) أخرجه البخاريّ في صحيحه برقم (٤٤٩٩)، ومسلم في صحيحه برقم (٨) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) فضائح الباطنيّة لأبي حامد الغزالي (١١٨).

(٣) روح المعاني للآلوسي (٩/ ١٣٤).

ولا ريب أنه لم يدّعِ أحد ورود نصّ بعينه يُحدّد وقت القيامة، غير أنّ من العلماء وغيرهم من سلكوا طريقًا آخر في هذا الاتّجاه[١]؛ وهو الاعتماد على أحاديث وآثار نطقت بتحديد عُمر الدّنيا أو مقدار بقاء هذه الأُمّة لما سبقها من الأمم ونحو ذلك، وبنوا عليه أنهم إذا ما استطاعوا معرفة عُمر الدّنيا فبإمكانهم تحديد وقت القيامة بالضّرورة؛ لأنها بعدها مباشرة، "وأخذُ بقاءِ ما بقي من الدّنيا على التّحديد من هذه النصوص لا يصحّ؛ فإنّ الله استأثر بعلم السّاعة، ولم يُطلِع عليه أحدًا من خلقه"[٢]، و"مُدّة الماضي من الدّنيا إلى بعثة محمد ﷺ، ومُدّة الباقي منها إلى يوم القيامة لا يعلمه على الحقيقة إلّا الله عَزَّوَجَلَّ، وما يُذكر في ذلك فإنما هو ظنونٌ لا تفيد علمًا"[٣]، ولهذا كان "الصّواب الاعراضَ عن ذلك"[٤].

وعلى كلٍّ فقد قال شيخُ الإسلام ابن تيميّة: "ليس عن النّبيِّ ﷺ في تحديد وقت السّاعة نصٌّ أصلًا"[٥].

وقال السّخاويُّ: "كلُّ ما ورد فيه تحديدٌ لوقت يوم القيامة على التّعيين

(١) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٤/ ٣٤٢)، فتح الباري لابن حجر العسقلاني (١١/ ٣٥٠)، الإمتاع له أيضًا (٩٩)، عون المعبود للعظيم آبادي (١١/ ٣٤٢).

(٢) فتح الباري لابن رجب (٤/ ٣٣٨).

(٣) فتح الباري لابن رجب (٤/ ٣٤٤).

(٤) فتح الباري لابن حجر العسقلاني (١١/ ٣٥٠).

(٥) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٤/ ٣٤١).

فإمّا أن لا يكون له أصل ... أو لا يثبت إسنادُه"[١].

وقال أحمد بن عبد الكريم العامريُّ (١١٤٣هـ): "لا يصحّ شيء في تعيين القيامة"[٢].

وقال ابن حزم الأندلسيُّ: "من ادّعى في ذلك سبعة آلاف سنة أو أكثر أو أقلّ فقد كذب، وقال ما لـم يأتِ قطّ عن رسول الله ﷺ فيه لفظة تصحّ"[٣].

وقال محمد رشيد رضا: "ليس في عمر الدّنيا حديثٌ مرفوع صحيح ولا حسن، وإنّ الرّوايات فيه إمّا ضعيفة وإمّا موضوعة"[٤].

ومن الأحاديث الواهية المرويّة في هذه المسألة ما يلي:

١- حديث: "النّبيُّ لا يؤلِّف تحت الأرض"[٥].

٢- ما رُوي عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا: "الدّنيا كلُّها سبعةُ أيّام من أيّام الآخرة، وذلك قول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَإِنَّ يَوْمًا عِندَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ﴾ [الحج: ٤٧].

٣- ما رُوي عن ابن زِمْل الجهنيِّ مرفوعًا: "الدّنيا سبعةُ آلاف سنة، أنا

---

(١) المقاصد الحسنة للسَّخَاوي (٦٩٣).

(٢) الجدّ الحثيث للعامري (٢٤٦).

(٣) الفصل في الملل والأهواء والنِّحل لابن حزم (٢/ ٨٤).

(٤) تفسير المنار لرشيد رضا (٩/ ٤٠١).

(٥) انظر: تفسير القرآن العظيم لابن كثير (٤/ ٤٣٤)، الإمتاع لابن حجر العسقلاني (١٠١)، المقاصد الحسنة للسَّخَاوي (٦٩٣). ومعنى "لا يؤلّف" أي: لا يبقى ألف سنة في قبره.

في آخرها ألفًا، لا نبيَّ بعدي ولا أُمّةَ بعد أُمّتي "(١).

٤- ما رُوي عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - في شأن المعذّبين في النّار من الموحّدين - مرفوعًا: "... وأطولُهم مكثًا فيها مثل الدّنيا منذ يوم خُلِقَتْ إلى يوم أُفْنِيتْ وذلك سبعة آلاف سنة "(٢).

المبحث الرّابع
ما قيل فيه ذلك ممّا يتّصل بأبواب بمتفرِّقة

وتحته مسائل:

❑ المسألة الأولى: لا يثبت في افتراق الأُمّة إلى اثنتين وسبعين فِرْقة حديث.

المستقرّ عند السّواد الأعظم من علماء الأُمّة في القديم والحديث أنّ أصل حديث الافتراق ثابت، إمّا بذاته وإمّا بمجموع طرقه، وقد روى الحديثَ نحو خمسة عشر صحابيًّا، مما حدا ببعضهم إلى القول بتواتره(٣).

والحديث الشّريف من دلائل النّبوّة وعلاماتها؛ إذ يشير إلى أمر قَدَرِيّ

---

(١) انظر: فتح الباري لابن رجب (٤/ ٣٣٧)، الإصابة لابن حجر العسقلاني (٤/ ٩٦)، المقاصد الحسنة للسَّخَاوي (٦٩٣)، تفسير المنار لرشيد رضا (٩/ ٣٩٣).

(٢) انظر: المغني عن حمل الأسفار للعراقي (٢/ ١١٤٩)، سلسلة الأحاديث الضّعيفة والموضوعة للألباني (١١/ ٦٣٤).

(٣) انظر: فيض القدير للمُنَاوي (٢/ ٢١)، نظم المتناثر للكَتّاني (٤٦).

صدّقه الواقع.

ولعلّ ابن حزم الأندلسيّ (٤٣٨هـ) هو أوّل -أو من أوّائل- من طعن في صحّة الحديث من جهة الإسناد، ثمّ تلاه آخرون[١].

ولم يقتصر الطّعنُ فيه على الإسناد وإنما تجاوزه إلى جوانب أخرى؛ ككون الشّيخين أعرضا عن إخراجه في صحيحهما، وادّعاء مناقضة مضمونه لِمَا ورد في القرآن من وصف هذه الأُمّة بالخيريّة، والاتّكاء على اختلاف كُتّاب الفِرق في تعيين المقصود بالحديث، إلى غير ذلك[٢].

قال إسماعيل بن محمد العَجْلوني: "بابُ افتراق الأُمّة الى اثنتين وسبعين فِرقة لـم يثبت فيه شيء"[٣].

غير أنّ كلام العَجْلوني -بهذا الإطلاق- لا يُسلّم كما أسلفنا وبيّنّا، فممّن قال بثبوت أصل الحديث: الجُوزَجَانيُّ (٢٥٩هـ)، والتّرمذيُّ (٢٧٩هـ)، وابنُ حبّان (٣٥٤هـ)، وأبو عبد الله الحاكمُ (٤٠٥هـ)، والبيهقيُّ (٤٥٨هـ)، وابنُ العربيّ المالكيّ (٥٤٣هـ)، وابنُ تيميّة، والذّهبيُّ (٧٤٨هـ)، وابنُ كثير

---

(١) انظر: الفصل في الملل والأهواء والنِّحل لابن حزم (٣/ ١٣٨).

(٢) صُنِّفت عدّة رسائل في تضعيف هذا الحديث، منها: (أضواء على حديث افتراق الأُمّة) لعبد الله بن يوسف الجديع، (تنبيه الحُذّاق إلى بطلان حديث الافتراق) لحسن بن علي السّقّاف، و(حديث الافتراق بين القبول والرّدّ) لحاكم بن عبيسان المطيري.

(٣) كشف الخفاء ومُزِيل الإلباس للعَجْلوني (٢/ ٥٧٠).

تنبيه: اللّافت أنّ العَجْلوني حين ذكر الحديث في كتابه كشف الخفاء ومُزِيل الإلباس (١/ ١٦٨) أورد كلام مصحّحيه ثمّ تكلّم على معناه دون أن يشير من قريب أو بعيد إلى إنكاره!

الدّمشقيُّ، وأبو إسحاق الشّاطبيُّ (٧٩٠هـ)، والزّين العراقيُّ (٨٠٦هـ)، وشهاب الدِّين البُوصيريُّ (٨٣٩هـ)، وابنُ حجر العسقلانيُّ (٨٥٢هـ)، والسّخاويُّ (٩٠٢هـ)، وأبو العبّاس الرّمليُّ (١٠٠٤هـ)، والأمير الصّنعانيُّ، والألبانيُّ وآخرون[1].

قال الألبانيُّ: "الحديثُ ثابتٌ لا شكّ فيه، ولذلك تتابع العلماء خلفًا عن سلف على الاحتجاج به ....، ولا أعلم أحدًا قد طعن فيه إلّا من لا يُعتدّ بتفرُّده وشذوذه"[2].

❑ المسألة الثّانية: لا يثبت في فضل معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ولا في ذمِّه حديث.

لا نزاع في أنّ معاوية بن أبي سفيان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ممّن نال شرفَ صحبة النّبيِّ ﷺ، وهي من أعلى المناقب، كما أنه كان من كتّاب الوحي بين يديه، وشهد

(١) انظر: الأباطيل والمناكير للجُوْزَجَاني (١/ ٤٦٦)، سنن التّرمذي (٥/ ٢٥)، صحيح ابن حِبّان (١٤/ ١٤٠)، المستدرك على الصّحيحين للحاكم (١/ ٤٧)، أحكام القرآن لابن العربي (٣/ ٤٣٢)، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٣/ ٣٤٥) و(١٦/ ٤٩١)، الاعتصام للشّاطبي (٢/ ١٧١)، تفسير القرآن العظيم لابن كثير (٢/ ٤٦٦)، المغني عن حمل الأسفار للعراقي (٢/ ٨٨٥)، مصباح الزّجاجة للبُوصيري (٤/ ١٨٠)، الكافي الشّاف لابن حجر العسقلاني (٦٣)، نظم المتناثر للكَتّاني (٤٧)، الأجوبة المرضيّة للسَّخَاويّ (٢/ ٥٦٩)، حاشية الرَّمْلي (٤/ ٣٥٣)، حديث افتراق الأُمّة إلى نيّف وسبعين فِرقة للصَّنْعاني (٩٥)، سلسلة الأحاديث الصّحيحة للألباني (١/ ٤٠٢).

(٢) سلسلة الأحاديث الصّحيحة للألباني (١/ ٤٠٨). وانظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (١٦/ ٤٩١).

عِدّة مشاهد كحُنين واليمامة، وولي إمارة الشّام لعمر الفاروق[١]، وحين وليَ الخلافة كان "أوّلَ ملوك الاسلام وخِيَارَهم"[٢].

غير أنّ ثمّة نزاعًا بين العلماء في ثبوت أحاديثَ خاصّةٍ في فضله.

فممّن ذهب إلى نفي ذلك إسحاقُ بنُ راهويه (٢٣٨هـ) الذي قال: "لم يصحّ في فضائل معاوية شيء"[٣]، وأبو عبد الرّحمن النّسائيُّ (٣٠٣هـ)[٤]، وكأنّه ظاهر صنيع البخاريِّ في صحيحه[٥]، وما قد يُفهَم من كلام شيخ الإسلام ابن تيميّة وأبي عبد الله الذّهبيِّ في بعض المواضع[٦].

وقال ابنُ حجر العسقلانيُّ: "ورد في فضائل معاوية أحاديثُ كثيرة لكن ليس فيها ما يصحّ من طريق الإسناد"[٧].

وقال الفيروزآباديُّ: "بابُ فضل معاوية ليس فيه حديثٌ صحيح"[٨].

---

(١) انظر: صحيح مسلم (٤/ ١٩٤٥)، أسد الغابة لابن الأثير (٥/ ٢٢١)، منهاج السُّنّة النّبويّة لابن تيميّة (٤/ ٤٤٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٤/ ٤٧٢)، البداية والنّهاية لابن كثير (٥/ ٣٥٤) و(٨/ ٢١).

(٢) البداية والنّهاية لابن كثير (٨/ ١٩).

(٣) الموضوعات لابن الجوزي (١/ ٣٣٥)، فتح الباري لابن حجر العسقلاني (٧/ ١٠٤).

(٤) انظر: تذكرة الحفّاظ للذّهبي (٢/ ٦٩٩)، البداية والنّهاية لابن كثير (١١/ ١٢٤)، فتح الباري لابن حجر العسقلاني (٧/ ١٠٤).

(٥) انظر: فتح الباري لابن حجر العسقلاني (٧/ ١٠٤).

(٦) انظر: منهاج السُّنّة النّبويّة لابن تيميّة (٧/ ٣٧١)، سير أعلام النّبلاء للذّهبي (٣/ ١٣١).

(٧) فتح الباري لابن حجر العسقلاني (٧/ ١٠٤).

(٨) رسالة في بيان ما لم يثبت فيه حديث من الأبواب للفيروزابادي (١٦).

وقد نبّه ابنُ القيّم إلى أنّ "مراد من قال ذلك من أهل الحديث أنه لم يصحّ حديثٌ في مناقبه بخصوصه، وإلّا فما صحّ عندهم في مناقبِ الصّحابة على العموم ومناقبِ قريش فمعاويةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ داخلٌ فيه"[١].

وذهب آخرون إلى ثبوت عِدّة أحاديث في فضله، سواءٌ بطريق التّصريح كقوله ﷺ له: "اللّهم اجعلْه هاديًا مهديًّا واهدِ به"[٢]، وقوله: "اللّهم عَلّمْ معاويةَ الكِتابَ والحسابَ، وقِهِ العذاب"[٣]، أو بطريق ضمّها إلى أحاديث أُخَر كما في حديث ابن عبّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: "كنتُ ألعب مع الصِّبيان، فجاء رسولُ الله ﷺ فتواريتُ خلفَ باب، قال: فجاء فحَطَأَني حَطْأَة وقال: اذهبْ وادعُ لي معاوية، قال: فجئتُ فقلتُ: هو يأكل، قال: ثمّ قال لي: اذهبْ فادعُ لي معاوية، قال: فجئتُ فقلتُ: هو يأكل، فقال: لا أشبع الله بطنَه!"[٤].

---

(١) المنار المُنِيف لابن القيّم (١١٦).

(٢) أخرجه التّرمذي في سننه برقم (٣٨٤٢)، والإمام أحمد في مسنده برقم (١٧٩٢٦)، وابنُ أبي عاصم في الآحاد والمثاني برقم (١١٢٩)، والطّبرانيُّ في معجمه الأوسط برقم (٦٥٦) من حديث عبد الرّحمن بن أبي عَمِيرة.

والحديث قال فيه التّرمذي: "حسنٌ غريب"، وقوّى إسنادَه الذّهبيُّ في تلخيص كتاب العِلَل المتناهية (٩٣)، وحسّنه ابنُ حجر الهيتميّ في الصّواعق المحرقة (٢/ ٦٢٦)، وصحّحه الألبانيُّ في سلسلة الأحاديث الصّحيحة (٤/ ٦١٨).

(٣) أخرجه أحمد في مسنده برقم (١٧١٩٢)، وابنُ حِبّان في صحيحه برقم (٧٢١٠)، والطّبرانيُّ في معجمه الكبير برقم (٦٢٨) من حديث العِرباض بن سارية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

والحديث صحّحه الألباني في سلسلة الأحاديث الصّحيحة (٧/ ٦٨٧).

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٢٦٠٤).

وقد علّق الذّهبيُّ على هذا الحديث بقوله: "قلتُ: لعلّ هذه منقبةُ معاوية؛ لقول النّبيِّ ﷺ: (اللّهم من لعنتُه أو شتمتُه فاجعل ذلك له زكاةً ورحمة)"[١].

وأمّا الذّم فلم يثبت فيه حديث يختصّ به.

قال ابن القيّم: "كلُّ حديثٍ في ذمِّه فهو كذب"[٢].

ولا ريب أنّ الأحداث السِّياسيّة التي دارت رحاها بين عليٍّ ومعاويةَ وأنصارهما وما أفضت إليه من تبعات قد شجّعت شيعة كلٍّ على وضع الأحاديث بما يتناسب مع أهوائهم، وإلى هذا أشار أبو الفرج ابن الجوزي حيث قال: "تعصّب قومٌ ممن يدّعي السُّنّة فوضعوا في فضله [يعني: معاوية] أحاديث؛ ليغضبوا الرّافضة، وتعصّبَ قوم من الرّافضة فوضعوا في ذمِّه

---

(١) تذكرة الحفّاظ للذّهبي (٢/ ٦٩٩). وانظر: الإفصاح لابن هُبَيرة (٣/ ٢٥٩)، شرح صحيح مسلم للنّووي (١٦/ ١٥٢)، البداية والنّهاية لابن كثير (٨/ ١١٩).
والحديث المشار إليه أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٢٦٠١) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) المنار المُنِيف لابن القيّم (١١٧).
تنبيه: لا ريب أنّ مقصود العلّامة ابن القيّم بـ(الذّمّ) الذّمُّ الدّينيُّ أمثال الأحاديث التي تُصرِّح بكفره ونفاقه وكونه في النّار وما إلى ذلك من الموضوعات، أمّا ما يتعلّق بالوصف الدُّوني في أمور الدّنيا ونحوها فقد أخرج مسلم في صحيحه برقم (١٤٨٠) أنّ النّبيَّ ﷺ قال لفاطمة بنت قيس – حين استشارتْهُ في خِطبة أبي الجهم ومعاوية لها –: "أمّا معاويةُ فصُعلوكٌ لا مال له".

أحاديث، وكِلا الفريقين على الخطأ القبيح"[1].

ومن الأحاديث المرويّة في ذمِّه ما يلي:

١. ما رُوي عن عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: قال رسول الله ﷺ: "إذا رأيتم معاويةَ على منبري هذا فاقتلوه"[2].

٢. ما رُوي عن عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: "كنتُ عند النّبيِّ ﷺ فقال: يطلع عليكم من هذا الفجّ رجلٌ يموت على غير مِلّتي، قال: ... فطلع معاوية، فقال النّبيُّ ﷺ: هو هذا"[3].

٣. ما رُوي عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: قال رسول الله ﷺ: "لكلّ أُمّةٍ فرعون، وفرعونُ هذه الأُمّة معاويةُ بن أبي سفيان"[4].

☐ المسألة الثّالثة: لا يثبت في ذمّ عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حديث

ليس بغريب أن يُكذَب على عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مثلما كُذب على معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ لأنه كان طرفًا أساسيًّا في الأحداث الجسام التي عصفت بالأمّة آنذاك، إذ انحاز إلى أهل الشّام وكان عَضُدَ معاويةَ الأيمن ومستشاره المقرّب، لكن لـمّا كان معاوية هو رأس عسكر الشّاميّين وكان الملك في بني

---

(١) الموضوعات لابن الجوزي (١/ ٣٢٨).

(٢) انظر: الموضوعات لابن الجوزي (١/ ٣٣٥)، منهاج السُّنّة النّبويّة لابن تيميّة (٤/ ٣٨٠)، سلسلة الأحاديث الضّعيفة والموضوعة للألباني (١٠/ ٦٠٥).

(٣) انظر: منهاج السُّنّة النّبويّة لابن تيميّة (٤/ ٤٤٤).

(٤) انظر: العلل المتناهية لابن الجوزي (١/ ٢٨٠)، الفوائد المجموعة للشّوكاني (٤٠٧).

أُمَيّة لا بني سَهْم كان نصيبُ عمرو من كذب الشّيعة وبُهتانهم أقلّ.

وقد أشار ابن القيّم إلى أنّ "كلّ حديثٍ في ذمّ عمرو بن العاص فهو كذب"[١].

ومن الأحاديث المرويّة في ذمّه ما يلي:

١- ما رُوي عن أبي بَرْزَةَ الأسلميّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: نظر رسولُ الله ﷺ إلى معاوية وعمرو بن العاص -وهما يتغنّيان- فقال: "اللهم أركِسْهما في الفتنة رَكْسًا، ودُعَّهُما إلى النّار دعًّا"[٢].

٢- ما رُوي عن البراء بن عازب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: قال رسولُ الله ﷺ: "اللّهم إنّ عمرو بن العاص هجاني - وهو يعلم أني لستُ بشاعر - فاهجُه والعنَه"[٣].

☐ المسألة الرّابعة: لا يثبت في ذمّ المرجئة والجهميّة والقدريّة حديث.

لا تُعرف مباني الدِّين ولا تُدرك مقاصده إلّا من خلال الكتاب والسُّنّة، وسلامة المرء من الزّيغ في الدّنيا ونجاتُه في الآخرة مرهونتان باتّباع النّبيِّ

---

(١) المنار الـمُنِيف لابن القيّم (١١٧). وانظر للاستزادة: الأسرار المرفوعة للقاري (٤٧٧)، اللؤلؤ المرصوع للطّرابلسي (١٤١)

(٢) انظر: الموضوعات لابن الجوزي (١/ ٣٣٨)، ميزان الاعتدال للذّهبي (٧/ ٢٤١)، مجمع الزّوائد للهيثميّ (٨/ ١٢١)، سلسلة الأحاديث الضّعيفة والموضوعة للألباني (١٤/ ١٤٩).

(٣) انظر: تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر (٤٦/ ١١٨)، الأباطيل والمناكير للجُوْزَجَاني (١/ ٣٢١)، نثل النِّبال بمعجم الرّجال للوكيل (٢/ ٦٤٠).

صلوات الله وسلامه عليه والائتساءِ بهديه والتّمسُّك بالنّور الذي جاء به كما قال تعالى: ﴿ فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَاىَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ ﴾ [طه: ١٢٣]، وقال: ﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ﴾ [آل عمران: ٣١]، وقال: ﴿ لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِى رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ﴾ [الأحزاب: ٢١]، وقال ﴿ ٱتَّبِعُوا۟ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ ﴾ [الأعراف: ٣]، وقال: ﴿ وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ﴾ [الأنعام: ١٥٣]، كما كان النّبيُّ ﷺ إذا خطب في النّاس أوصاهم بهذا الأصل العظيم فقال: "أمّا بعد: فإنّ خيرَ الحديث كتابُ الله، وخيرَ الهُدى هُدى محمّد، وشرَّ الأمور محدثاتُها، وكلّ بدعةٍ ضلالة"[١].

كما كان الحثّ على الاتّباع من آخر وصاياه، ففي حديث العِرْباض بن سارية رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أنه قال: "صلّى بنا رسولُ الله ﷺ ذاتَ يوم، ثمّ أقبل علينا فوعظنا موعظةً بليغة ذرفتْ منها العيونُ ووجِلَتْ منها القلوب، فقال قائل: يا رسولَ الله، كأنّ هذه موعظةُ مودِّع! فماذا تعهد إلينا؟

قال: "أوصيكم بتقوى الله والسّمع والطّاعة وإن عبدًا حبشيًّا، فإنه من يعشْ منكم بعدي فسيرى اختلافًا كثيرًا، فعليكم بسُنّتي وسُنّة الخلفاء المهديّين الرّاشدين، تمسّكوا بها وعَضُّوا عليها بالنّواجذ، وإيّاكم ومحدثاتِ الأمور؛ فإنّ كلّ محدثةٍ بدعة، وكلّ بدعة ضلالة"[٢].

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٨٦٧) من حديث جابر بن عبد الله رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه أبو داود في سننه برقم (٤٦٠٧)، وابنُ ماجه في سُننه برقم (٤٢)، وأحمد في مسنده =

وهذا القدر العامّ من الأمر بالاتّباع والنّهي عن الابتداع متّفق عليه، كما أنّ ذكْرَ النّبيِّ ﷺ الخوارجَ بأوصافهم وتحذيره منهم وأمره بقتالهم أمر متّفق عليه أيضًا[١]، لكن موضع الخلاف فيما سوى هاتين النّقطتين، أو بعبارة أوضح: هل ثبت عنه ﷺ نصّ خاصّ في ذمّ بعض الفِرَق البدعيّة بأعيانها؟

ذهب بعضُ العلماء إلى أن كلّ ما رُوي في هذا الشّأن فهو غير صحيح.

قال عمر بن بدر الموصليّ (٦٢٢هـ): "لا يصحّ في هذا الباب عن رسول الله ﷺ شيء"[٢].

وقال أبو إسحاق الشّاطبيّ: "جاء في المرجئة والجهميّة شيء لا يصحّ عن رسول الله ﷺ؛ فلا تعويلَ عليه"[٣].

وقال ابن أبي العزّ الحنفيّ (٧٩٢هـ): "كلُّ أحاديث القدريّة المرفوعة ضعيفةٌ، وإنما يصحّ الموقوف منها"[٤].

=

برقم (١٧١٨٤)، وابنُ حبّان في صحيحه برقم (٥)، والدّارمي في سُننه برقم (٩٥) وغيرهم. والحديث صحّحه الألباني في إرواء الغليل (٨/ ١٠٧)، وسلسلة الأحاديث الصّحيحة (٢/ ٦١٠) و(٦/ ٥٢٦).

(١) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (١٣/ ٣١)، حاشية ابن القيّم على سنن أبي داود (١٣/ ٧٤)، شرح العقيدة الطّحاوية لابن أبي العزّ (٥٩٢).

(٢) المغني عن الحفظ والكتاب للموصلي (٢٩).

(٣) الاعتصام للشّاطبي (٢/ ٢٢٨).

(٤) شرح العقيدة الطّحاوية لابن أبي العزّ (٣٠٥).

وجزم ابنُ الوزير بأنّ "الأحاديث الواردة في ذمّ المرجئة غيرُ صحيحة عند أئمّة الأثر"[١].

ومن أهل العلم من قوّى الأحاديث الوارد في القدريّة وكذلك المرجئة بمجموع الطُّرُق[٢]، وفي النّفس من ذلك شيء، أمّا عن الصّحابة فقد ثبت ذمُّ القَدَرِيّة[٣]، والعلم عند الله.

ومما يجدر التّنبيه عليه أنه على الرّغم من أنّ بعض العلماء كالموصليِّ وأبي إسحاق الشّاطبيّ ذكرا الجهميّة في هذا الحكم الكُلّيِّ إلّا أنني لم أتمكّن من العثور على حديث خاصّ في ذمّهم، علمًا أنّ "كلام السّلف والأئمّة في ذمّ الجهميّة والمتكلّمين لا يحصيه إلّا الله تعالى"[٤]، بل "كان غيرُ واحد من الأئمّة يُخرجهم عن عِدَاد الأُمّة"[٥].

ومن الأحاديث المرويّة في هذا الباب:

١- ما رُوي عن جابر بن عبد الله رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أنّ النّبيّ ﷺ قال: "إنّ مجوس هذه الأُمّة المكذِّبون بأقدار الله، إن مَرِضوا فلا تعودهم، وإن ماتوا فلا

---

(١) العواصم والقواصم لابن الوزير (٩/ ١٤).

(٢) انظر: سلسلة الأحاديث الصّحيحة للألباني (٦/ ٥٦٣)، صحيح الجامع الصّغير وزيادته له أيضًا (٢/ ٨١٨)، جُنّة المرتاب للحُوَيني (١/ ٢٩)، النّهج السّديد للدّوسري (٣٥٩).

(٣) انظر: انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (٨/ ٤٥٠) و(١٣/ ٣٥)، تفسير القرآن العظيم لابن كثير (٤/ ٢٦٨).

(٤) بيان تلبيس الجهميّة لابن تيميّة (١/ ١٣٩).

(٥) درء تعارض العقل والنّقل لابن تيميّة (٧/ ١١٠).

تشهدوهم، وإن لقيتموهم فلا تُسلِّموا عليهم "(١).

٢- ما رُوي عن بن عباس وجابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنّ النّبيَّ ﷺ قال: "صنفان من أُمّتي ليس لهم في الإسلام نصيب: المرجئة والقدريّة "(٢).

٣- ما رُوي عن جماعةٍ من الصّحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أنّ النّبيّ ﷺ قال: "ما بَعَثَ الله نبيًّا قطّ إلّا وفي أُمّته قدريّة ومرجئة يُشوّشون عليه أمرَ أُمّته، ألَا وإنّ الله قد لعن القدريّةَ والمرجئةَ على لسان سبعين نبيًّا "(٣).



(١) انظر: مصباح الزّجاجة للبُوْصيريّ (١/ ١٦)، اللآلئ المصنوعة للسُّيُوطيّ (١/ ٢٣٧)

(٢) انظر: الأحكام الشّرعية الكبرى للإشبيلي (٣/ ٤٦٢)، مجمع الزّوائد للهيثميّ (٧/ ٢٠٦).

(٣) انظر: المجروحين لابن حبّان (١/ ٣٦٢)، العلل المتناهية لابن الجوزي (١/ ١٥٦)، سير أعلام النّبلاء للذّهبيّ (١١/ ٤١٨)، مجمع الزّوائد للهيثميّ (٧/ ٢٠٤).

خاتمة

وتتضمّن أهمّ النتائج

وبعد أنّ منّ الله تعالى بالانتهاء من هذا البحث فهذا عرض مقتضب لأبرز نتائجه:

١. أنّ الاعتناء باستخراج وحصر مثل هذه الكلّيات العلميّة في غاية الأهمّيّة لطلاب العلم عمومًا وخصوصًا.

٢. أنّ هذه الأحكام لا تكتسب صفة الاعتبار العلميّ إلّا حين تصدر عن استقراء تامّ.

٣. أنه لا يثبت أيُّ حديث في أنّ (الإيمان لا يزيد ولا ينقص) ولا أنه (يزيد وينقص).

٤. أنه لا يثبت أيُّ حديث في فضل زيارة قبر النّبيّ ﷺ على وجه الخصوص.

٥. أنه لا يثبت أيُّ حديث في تجويز أو مشروعيّة شدّ الرّحال إلى القبور.

٦. أنه لا يثبت أيُّ حديث في كون رمضان من أسماء الله تعالى.

٧. أنه لا يثبت أيُّ حديث في رؤية النّبيّ ﷺ لربّه عيانًا على الأرض.

٨. أنه لا يثبت أيُّ حديث في فضل صخرة القُدس.

٩. أنه لا يثبت أيُّ حديث في تجويز سؤال الله بحقّ أحد من خلقه.

١٠. أنّ القول بعدم ثبوت أيِّ حديث في افتراق الأُمّة إلى اثنتين وسبعين

فِرْقة غيرُ مسلَّم.

١١. أنه لا يثبت أيُّ حديث في عدد الرُّسل عليهم الصّلاة والسّلام.

١٢. أنه لا يثبت أيُّ حديث في حياة الخَضِر عَلَيْهِ السَّلَامُ.

١٣. أنه لا يثبت أيُّ حديث في الأبدال والأقطاب والأغواث والنُّقَباء والنُّجَباء والأوتاد ولا في عددهم.

١٤. أنه لا يثبت أيُّ حديث في إحياء أبوي النّبيّ ﷺ وإيمانهما.

١٥. أنّ القول بعدم ثبوت أيٍّ حديث في خروج المهديّ آخر الزّمان غيرُ مسلَّم.

١٦. أنه لا يثبت أيُّ حديث في ظهور آيات القيامة في شهور معيّنة.

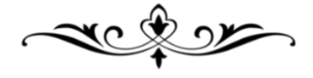
١٧. أنه لا يثبت أيُّ حديث في ظهور الآيات بعد المائتين.

١٨. أنه لا يثبت أيُّ حديث في تحديد وقت القيامة على التّعيين.

١٩. أنه لا يثبت أيُّ حديث ذمّ معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

٢٠. أنه لا يثبت أيُّ حديث في ذمّ عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

٢١. أنه لا يثبت أيُّ حديث في ذمّ المرجئة والجهميّة والقدريّة.



قائمة المصادر والمراجع

١. **الأباطيل والمناكير والصّحاح والمشاهير**، الجوزقاني، الحسين بن إبراهيم بن الحسين. تحقيق: عبدالرّحمن بن عبد الجبّار الفريوائي، ط٤، الرياض، دار الصّميعي، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

٢. **إبراز الغي الواقع في شفاء العي**، اللكنوي، محمد عبد الحي بن عبد الحليم بن أمين الله. د.ط، الهند، مطبعة أنور محمد، د.ت.

٣. **ابن تيميّة وموقفه من أهمّ الفِرَق والمعتقدات في عصره**، حربي، محمد. د١، بيروت، عالم الفكر، ١٤٠٧ه- ١٩٨٧م.

٤. **إتحاف الجماعة بما جاء في الفتن والملاحم وأشراط السّاعة**، التّويجري، حمود بن عبد الله بن حمود. ط٢، الرياض، الصّميعي، ١٤١٤هـ.

٥. **الإتقان في علوم القرآن**، السُّيُوطي، عبد الرّحمن بن أبي بكر بن محمد. تحقيق: سعيد المندوب، ط١، لبنان، دار الفكر، ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م.

٦. **إثبات صفة العُلُوّ**، المقدسي، عبد الله بن أحمد بن قُدامة. ط١، الكويت، الدار السّلفيّة، ١٤٠٦هـ.

٧. **الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة**، اللّكنوي، محمد عبد الحي بن عبد الحليم بن أمين الله. تعليق: عبد الفتّاح أبو غدّة، ط٢، حلب، مكتبة المطبوعات الإسلاميّة، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.

٨. **الأجوبة المرضيّة فيما سئل السَّخَاوي عنه من الأحاديث النَّبويّة**، السَّخَاوي، محمد بن عبدالرّحمن بن محمد. تحقيق: محمد إسحاق محمد إبراهيم، الرّياض، دار الرّاية، ١٤١٨هـ.

٩. **الآحاد والمثاني**، الشّيباني، أحمد بن عمرو بن الضَّحّاك. تحقيق: د. باسم فيصل الجوابرة، ط١، الرِّياض، دار الرّاية، ١٤١١هـ- ١٩٩١م.

١٠. **الأحاديث المختارة**، المقدسي، محمد بن عبد الواحد بن أحمد. تحقيق: عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، ط١، مكّة المكرّمة، مكتبة النّهضة الحديثة، ١٤١٠هـ.

١١. **أحكام الجنائز**، الألباني، محمد بن نوح بن نجاتي، ط٤، بيروت، المكتب الإسلامي، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

١٢. **الأحكام الشّرعية الكبرى**، الإشبيلي، عبد الحقّ بن عبد الرّحمن بن عبد الله. تحقيق: حسين بن عكاشة، ط١، الرّياض، مكتبة الرُّشْد، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

١٣. **أحكام القرآن**، ابن العربي، محمد بن عبد الله بن محمد. تحقيق: محمد عبد القادر عطا، د.ط، لبنان، دار الفكر، د.ت.

١٤. **أدلّة معتقد أبي حنيفة في أبوي الرّسول عليه الصّلاة والسّلام**، القاري، علي بن سلطان محمد. تحقيق: مشهور بن حسن بن سلمان، ط١، السُّعُوديّة، مكتبة الغُرباء الأثريّة، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

١٥. **الإذاعة لما كان وما يكون بين يدي السّاعة**، القِنَّوجي، محمد صدِّيق خان بن حسن بن علي. عناية: بسّام عبد الوهاب الجابي، ط١، بيروت، الجفان والجابي - دار ابن حزم، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

١٦. **الأذكار المنتخبة من كلام سيّد الأبرار**، النّووي، يحيى بن شرف بن مُرِّي. د.ط، بيروت، دار الكتب العربي، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

١٧. **إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السّبيل**، الألباني، محمد بن نوح بن

نجاتي، ط٢، بيروت، المكتب الإسلامي، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

١٨. **الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة،** القاري، علي بن سلطان محمد. تحقيق: محمد الصَّبّاغ، د.ط، بيروت، دار الأمانة - مؤسسة الرّسالة، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.

١٩. **أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب،** البيروتي، محمد بن درويش بن محمد. تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، ط١، بيروت، دار الكتب العلميّة، ١٤١٨هـ -١٩٩٧م.

٢٠. **الإصابة في تمييز الصّحابة،** العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر. تحقيق: علي محمد البجاوي، ط١، بيروت، دار الجيل، ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.

٢١. **أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن،** الشَّنقيطي، محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر. تحقيق: مكتب البحوث والدّراسات، بيروت، دار الفكر، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

٢٢. **الاعتصام،** الشّاطبي، إبراهيم بن موسى بن محمد. د.ط، مصر، المكتبة التِّجاريّة الكبرى، د.ت.

٢٣. **الإعلام بأنّ التّصوُّف من شريعة الإسلام،** الغُمَاري، عبد الله بن محمد بن الصّدِّيق. د.ط، فلسطين، جمعية آل البيت للتُّراث والعُلُوم الشّرعيّة، د.ت.

٢٤. **إغاثة اللّهفان من مصائد الشّيطان،** ابن القيّم، محمد بن أبي بكر بن أيّوب. تحقيق: محمد حامد الفقي، ط٢، بيروت، دار المعرفة، ١٣٩٥هـ- ١٩٧٥م.

٢٥. **الإفصاح عن معاني الصّحاح،** الشّيباني، يحيى بن محمد بن هُبَيرة. تحقيق: فؤاد عبد المنعم أحمد، د.ط، الرّياض، دار الوطن، ١٤١٧هـ.

٢٦. **اقتضاء الصّراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم**، ابن تيميّة، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السّلام. تحقيق: محمد حامد الفقي، ط٢، القاهرة، مطبعة السُّنّة المحمديّة، ١٣٦٩هـ.

٢٧. **الإمتاع بالأربعين المتباينة السّماع**، العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر. تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، ط١، بيروت، دار الكتب العلميّة، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

٢٨. **الانتصار لأصحاب الحديث**، السَّمْعاني، منصور بن محمد بن عبد الجبّار. تحقيق: محمد بن حسين بن حسن الجيزاني، ط١، السّعوديّة، مكتبة أضواء المنار، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

٢٩. **إنسان العُيُون في سيرة الأمين المأمون - المعروفة بـ(السِّيرة الحلبيّة) -**، الحلبي، علي بن برهان الدّين. بيروت، دار المعرفة، ١٤٠٠هـ.

٣٠. **الإنصاف في حقيقة الأولياء وما لهم من الكرامات والألطاف**، الصَّنْعاني، محمد بن إسماعيل بن صلاح. تحقيق: حسن بن علي بن حسين العواجي، ط١، د.م، د.ن، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

٣١. **أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل**، البَيْضاوي، عبد الله بن عمر بن محمد. د.ط، بيروت، دار الفكر، د.ت.

٣٢. **إيثار الحقّ على الخَلْق في ردّ الخلافات إلى المذهب الحقّ من أصول التّوحيد**، ابن الوزير، محمد بن نصر المرتضى اليماني. ط٢، بيروت، دار الكتب العلميّة، ١٩٨٧م.

٣٣. **إيضاح المكنون في الذّيل على كشف الظُّنُون**، البغدادي، إسماعيل باشا بن محمد أمين بن مير. عناية وتصحيح: محمد شرف الدّين ورفعت بيلكه

الكليسي، د.ط، بيروت، دار إحياء التّراث العربي، د.ت.

٣٤. **البحر الزّخّار**، البزّار، أحمد بن عمرو بن عبد الخالق. تحقيق: د. محفوظ الرّحمن زين الله، ط١، بيروت - المدينة، مؤسّسة علوم القرآن - مكتبة العُلُوم والحِكَم، ١٤٠٩هـ.

٣٥. **البداية والنِّهاية**، القُرَشي، إسماعيل بن عمر بن كَثير. د.ط، بيروت، مكتبة المعارف، د.ت.

٣٦. **بدائع الفوائد**، ابن القيّم، محمد بن أبي بكر بن أيوب. تحقيق: جماعة من المحقّقين، ط١، مكّة المكرّمة، مكتبة نزار مصطفى الباز، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

٣٧. **البدر المنير في تخريج الأحاديث والأثار الواقعة في الشّرح الكبير**، ابن الملقِّن، عمر بن علي بن أحمد. تحقيق: مصطفى أبو الغيط وعبدالله بن سليمان وياسر بن كمال، ط١، الرّياض، دار الهجرة، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م،

٣٨. **بُغية المُرتاد في الرّدّ على المتفلسفة والقرامطة والباطنيّة**، ابن تيميّة، أحمد بن عبد الحليم بن عبدالسّلام. تحقيق: د. موسى سليمان الدّويش، ط١، المدينة المنوّرة، مكتبة العُلُوم والحِكَم، ١٤٠٨هـ.

٣٩. **بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام**، ابن القطّان، علي بن محمد بن عبد الملك. تحقيق: د. الحسين آيت سعيد، ط١، الرّياض، دار طيبة، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

٤٠. **بيان تلبيس الجهميّة في تأسيس بِدَعِهم الكلاميّة**، ابن تيميّة، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السّلام. تحقيق: محمد بن عبد الرّحمن بن قاسم، ط١، مكّة المكرّمة، مطبعة الحكومة، ١٣٩٢هـ.

٤١. **تاريخ إربل**، الإربلي، شرف الدّين بن المبارك بن أحمد. تحقيق: سامي الصّقّار، د.ط، العراق، وزارة الثّقافة والإعلام، ١٩٨٠م.

٤٢. **تاريخ أصبهان**، الأصبهاني، أحمد بن عبد الله بن مِهْران. تحقيق: سيد كسروي حسن، ط١، بيروت، دار الكتب العلميّة، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

٤٣. **تاريخ الإسلام ووَفَيَات المشاهير والأعلام**، الذّهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز. تحقيق: د. عمر عبد السّلام تدمري، ط١، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٤٤. **تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلّها من الأماثل**، ابن عساكر، علي بن الحسن بن هبة الله. تحقيق: عمر بن غَرَامة العَمْروي، د.ط، بيروت، دار الفكر، ١٩٩٥م.

٤٥. **التّبيان في أقسام القرآن**، ابن القيّم، محمد بن أبي بكر بن أيّوب. د.ط، بيروت، دار الفكر، د.ت.

٤٦. **تحفة الأحوذي بشرح جامع التّرمذي**، المباركفوري، محمد عبد الرّحمن بن عبد الرّحيم. د.ط، بيروت، دار الكتب العلميّة، د.ت.

٤٧. **تحقيقات وأنظار في القرآن والسُّنّة**، التّونسي، محمد الطّاهر بن عاشور. ط٢، تونس - مصر، دار سحنون - دار السّلام، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م.

٤٨. **تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشّاف للزّمخشري**، الزّيلعي، عبد الله بن يوسف بن محمد. تحقيق: عبد الله بن عبد الرّحمن السّعد، الرّياض، دار ابن خزيمة، ١٤١٤هـ.

٤٩. **تدريب الرّاوي في شرح تقريب النّواوي**، السُّيُوطي، عبد الرّحمن بن أبي بكر بن محمد. تحقيق: عبد الوهّاب عبد اللّطيف د.ط، الرّياض، مكتبة الرّياض

الحديثة، د.ت.

٥٠. **تذكرة الحُفّاظ**، الذّهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز. ط١، بيروت، دار الكتب العلميّة، د.ت.

٥١. **التّذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة**، القُرطبي، محمد بن أحمد بن أبي بكر. تحقيق: الصّادق بن محمد بن إبراهيم، ط١، الرّياض، مكتبة دار المنهاج، ١٤٢٥هـ.

٥٢. **تفسير البحر المحيط**. أبو حيّان، محمد بن يوسف بن علي. تحقيق: جماعة، ط١، بيروت، دار الكتب العلميّة، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

٥٣. **تفسير القرآن الحكيم المعروف بـ(تفسير المنار)**، الحُسَيني، محمد رشيد بن علي رضا بن محمد. د.ط، مصر، الهيئة المصريّة العامة للكتاب، ١٩٩٠م.

٥٤. **تفسير القرآن العظيم**، القُرَشي، إسماعيل بن عمر بن كَثير. د.ط، بيروت، دار الفكر، ١٤٠١هـ.

٥٥. **تلبيس إبليس**، ابن الجوزي، عبد الرّحمن بن علي بن محمد. تحقيق: د. السّيِّد الجميلي، ط١، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

٥٦. **تلخيص الحبير في أحاديث الرّافعي الكبير**، العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر. تحقيق: عبدالله هاشم اليماني المدني، د.ط، المدينة المنوّرة، د.ن، ١٣٨٤هـ- ١٩٦٤م.

٥٧. **تلخيص كتاب الاستغاثة**. القُرَشي، إسماعيل بن عمر بن كَثير، د.ط، د.ن، د.م، د.ت.

٥٨. **تمام المِنّة في التّعليق على فقه السُّنّة**، الألباني، محمد بن نوح بن نجاتي.

ط٥، الرّياض، دار الرّاية، د.ت.

٥٩. **التّمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**، النّمري، يوسف بن عبد الله بن عبد البرّ. تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد عبد الكبير البكري، المغرب، د.ط، وزارة عموم الأوقاف والشُّؤُون الإسلاميّة، ١٣٨٧هـ.

٦٠. **تنزيه الشّريعة المرفوعة عن الأخبار الشّنيعة الموضوعة**، ابن عِرَاق، علي بن محمد بن علي. تحقيق: عبدالوهّاب عبد اللّطيف وعبدالله محمد الصّدِّيق الغُمَاري، ط١، بيروت، دار الكتب العلميّة، ١٣٩٩هـ.

٦١. **تنوير الحوالك شرح موطّأ مالك**، السُّيُوطي، عبد الرّحمن بن أبي بكر بن محمد. د.ط، مصر، المكتبة التِّجاريّة الكبرى، ١٣٨٩هـ- ١٩٦٩م.

٦٢. **التّنوير شرح الجامع الصّغير**، الصّنعاني، محمد بن إسماعيل بن صلاح. تحقيق: محمد إسحاق محمد إبراهيم، ط١، الرّياض، مكتبة دار السّلام، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م.

٦٣. **تهذيب الأسماء واللُّغَات**، النّووي، يحيى بن شرف بن مُرِّي. تحقيق: مكتب البحوث والدّراسات، ط١، بيروت، دار الفكر، ١٩٩٦م.

٦٤. **التّوسل: أنواعُه وأحكامُه**، الألباني، محمد بن نوح بن نجاتي. ط١، الرّياض، مكتبة المعارف، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

٦٥. **التوصّل إلى حقيقة التّوسّل**، الرِّفاعي، محمد نَسِيب بن عبد الرّزاق. ط٣، بيروت، دار لبنان، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٦٦. **التّوقيف على مهمّات التّعاريف**. المُنَاوي، عبد الرَّؤُوف بن تاج العارفين بن علي. تحقيق: د. محمد رضوان الدّاية، ط١، بيروت - دمشق، دار الفكر المعاصر - دار الفكر، ١٤١٠هـ.

٦٧. **تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التّوحيد**، التّميمي، سليمان بن عبد الله بن محمد. تحقيق: محمد أيمن الشّبراوي، ط١، بيروت، عالم الكتب، ١٩٩٩م.

٦٨. **الثِّقات**، البُستي، محمد بن حِبّان بن أحمد. تحقيق: السّيِّد شرف الدِّين أحمد، ط١، بيروت، دار الفكر، ١٣٩٥ه- ١٩٧٥م.

٦٩. **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، الطَّبَري، محمد بن جرير بن يزيد. د.ط، بيروت، دار الفكر، ١٤٠٥هـ.

٧٠. **الجامع الصّحيح المختصر من أُمُور رسول الله ﷺ وسُنَنِه وأيّامِه**، البُخَاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم. تحقيق: د. مصطفى ديب البُغَا، ط٣، دمشق، دار ابن كثير - اليمامة، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

٧١. **جامع المسائل**، ابن تيميّة، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السّلام. تحقيق: محمد عُزَير شمس، ط١، الرِّياض، دار عالم الفوائد، ١٤٢٢هـ.

٧٢. **الجامع لأحكام القرآن**، القُرْطبي، محمد بن أحمد بن أبي بكر. د.ط، القاهرة، دار الشّعب، د.ت.

٧٣. **الجدّ الحثيث في بيان ما ليس بحديث**، العامري، أحمد بن عبد الكريم بن سعودي. تحقيق: بكر بن عبد الله أبو زيد، ط١، الرياض، دار الرّاية،١٤١٢هـ.

٧٤. **جُنّة المُرتاب بنقد المُغني عن الحفظ والكِتَاب**، الحُويني، حجازي بن محمد بن يوسف. ط٢، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.

٧٥. **حاشية ابن القيّم على سنن أبي داود**، ابن القيّم، محمد بن أبي بكر بن أيوب. ط٢، بيروت، دار الكتب العلميّة، ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.

٧٦. **حاشية إعانة الطّالبين على حلّ ألفاظ فتح المُعِين لشرح قُرّة العين بمهمّات الدِّين**، الدِّمْياطي، أبو بكر بن محمد شطا. د.ط، بيروت، دار الفكر، د.ت.

٧٧. **حاشية الإمام البَيْجوري على جوهرة التّوحيد**، البَيْجوري، إبراهيم بن محمد بن أحمد. تحقيق: علي جمعة، ط١، القاهرة، دار السّلام، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.

٧٨. **حاشية ردّ المُحتار على الدُّرّ المُختار شرح تنوير الأبصار**، ابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز. د.ط، بيروت، دار الفكر، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

٧٩. **الحاوي للفتاوي**، السُّيُوطي، عبد الرّحمن بن أبي بكر بن محمد. د.ط، بيروت، دار الفكر، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.

٨٠. **حدائق الأنوار ومطالع الأسرار في سيرة النّبيِّ المختار**، الحضرمي، محمد بن عمر بَحْرَق. تحقيق: محمد غسّان نصوح عزقول، ط١، بيروت، دار الحاوي، ١٩٩٨م.

٨١. **حديث افتراق الأُمّة إلى نيّف وسبعين فِرقة**، الصّنعاني، محمد بن إسماعيل بن صلاح. تحقيق: سعد بن عبد الله السّعدان، ط١، الرِّياض، دار العاصمة، ١٤١٥هـ.

٨٢. **الحميّة الإسلاميّة في الانتصار لمذهب ابن تيميّة**، السُّرَّمَرِّي، يوسف بن محمد العبادي. تقديم وتعليق: صلاح الدّين مقبول أحمد، ط١، الهند، مجمع البحوث العلميّة الإسلاميّة، ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.

٨٣. **دائرة معارف القرن العشرين**، وجدي، محمد فريد. د.ط، بيروت، دار

الفكر، د.ت.

٨٤. **الدُّرّ المنثور في التفسير بالمأثور**، السُّيُوطي، عبد الرّحمن بن أبي بكر بن محمد. د.ط، بيروت، دار الفكر، ١٩٩٣م.

٨٥. **درء تعارض العقل والنقل**، ابن تيميّة، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السّلام. تحقيق: عبد اللّطيف عبد الرّحمن، د.ط، بيروت، دار الكتب العلميّة، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

٨٦. **دعاوى المناوئين لشيخ الإسلام ابن تيميّة**، الغصن، عبد الله بن صالح بن عبد العزيز. ط١، السُّعُودية، دار ابن الجوزي، ١٤٢٤هـ.

٨٧. **دفاع عن الحديث النّبويّ والسِّيرة**، الألباني، محمد بن نوح بن نجاتي، د.ط، دمشق، مكتبة الخافقين، د.ت.

٨٨. **دفع شُبَه من شَبّه وتَمَرَّد ونسب ذلك إلى السَّيِّد الجليل الإمام أحمد**، الحِصْني، أبو بكر بن محمد بن عبد المؤمن بن حَرِيز. د.ط، مصر، لمكتبة الأزهرية للتُّراث، د.ت.

٨٩. **ذيل القول المسدَّد في الذَّبِّ عن المسند للإمام أحمد**، المدارسي، قاضي الملك محمد صبغة الله. تحقيق: مكتبة ابن تيميّة، ط١، القاهرة، مكتبة ابن تيميّة، ١٤٠١هـ.

٩٠. **الرّدّ القويم على المجرم الأثيم**، التّويجري، حمود بن عبد الله بن حمود. ط١، الرِّياض، الرِّئاسة العامّة لإدارات البُحُوث العلميّة والإفتاء والدّعوة والإرشاد، ١٤٠٣هـ.

٩١. **الرَّدُّ على الإِخْنَائي واستحباب زيارة خير البريّة**، ابن تيميّة، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السّلام. تحقيق: عبد الرّحمن بن يحيى المعلِّمي اليماني،

د.ط، القاهرة، المطبعة السّلفيّة، د.ت.

٩٢. **الرَّدُّ على من كذّب بالأحاديث الصّحيحة الواردة في المهدي**، البدر، عبد المحسن بن حمد بن عبد المحسن. المدينة المنوّرة، مجلّة الجامعة الإسلاميّة، العدد ٤٥.

٩٣. **رسالة في بيان ما لم يثبت فيه حديث من الأبواب**، الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب بن محمد. دراسة وتحقيق: يحيى بن عبد الرحمن الحجوري، ط١، القاهرة، دار الكتاب والسُّنّة، د.ت.

٩٤. **رسائل في العقيدة**، الأنصاري، حمّاد بن محمد. د.ط، د.م، مكتبة الفُرقان، د.ت.

٩٥. **رُوح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسَّبْعِ المثاني**، الآلوسي، محمود بن عبد الله بن محمود. د.ط، بيروت، دار إحياء التُّراث العربي، د.ت.

٩٦. **الرَّوض الأُنُف في شرح السّيرة النبوية لابن هشام**، السُّهَيلي، عبد الرّحمن بن عبد الله بن أحمد. تحقيق: عمر عبد السّلام السّلامي، ط١، بيروت، دار إحياء التُّراث العربي، ١٤٢١هـ- ٢٠٠١م.

٩٧. **الزَّهْر النّضِر في حال الخَضِر**، العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر. تحقيق: صلاح الدّين مقبول أحمد، ط٢، الكويت، مكتبة أهل الأثر، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤هـ.

٩٨. **زيادة الإيمان ونُقصانه وحُكم الاستثناء فيه**، البدر، عبد الرزّاق بن عبد المحسن بن حمد. ط١، الرّياض، مكتبة دار القلم والكتاب، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

٩٩. **سُبُل الهُدى والرّشاد في سيرة خير العِبَاد، وذكر فضائله وأعلام نبوته**

وأفعاله وأحواله في المبدأ والمعاد، الصّالحي، محمد بن يوسف. تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، ط١، بيروت، دار الكتب العلميّة، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

١٠٠. **سلسلة الأحاديث الصّحيحة وشيء من فقهها وفوائدها**، الألباني، محمد بن نوح بن نجاتي. ط١، الرّياض، مكتبة المعارف، د.ت.

١٠١. **سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة**، الألباني، محمد بن نوح بن نجاتي. ط١، الرِّياض، دار المعارف، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

١٠٢. **السُّنّة**، الخلّال، أحمد بن محمد بن هارون. تحقيق: د.عطيّة الزّهراني، ط١، الرّياض، دار الرّاية، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م.

١٠٣. **سُنَن ابن ماجه**، القَزْويني، محمد بن يزيد بن ماجه. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، د.ط، بيروت، دار الفكر، د.ت.

١٠٤. **سُنَن أبي داود**، السِّجِسْتَاني، سليمان بن الأشعث بن إسحاق. تحقيق: محمد محيي الدّين عبدالحميد، د.ط، بيروت، دار الفكر، د.ت.

١٠٥. **سُنَن البيهقي الكبرى**، البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي. تحقيق: محمد عبد القادر عطا، د.ط، مكّة المكرّمة، مكتبة دار الباز، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.

١٠٦. **سُنَن الترمذي**، الترمذي، محمد بن عيسى بن سَورة. تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرين، د.ط، بيروت، دار إحياء التّراث العربي، د.ت.

١٠٧. **سُنَن الدّارمي**، الدّارمي، عبد الله بن عبد الرّحمن بن الفضل. تحقيق: فواز أحمد زمرلي وخالد السّبع العلمي، ط١، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٤٠٧هـ.

١٠٨. **السُّنَن الصُّغرى**، البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي. تحقيق: د. محمد ضياء الرّحمن الأعظمي، ط١، المدينة المنورة، مكتبة الدّار، ١٤١٠هـ-١٩٨٩م.

١٠٩. **السُّنَن الكبرى**، النَّسائي، أحمد بن شُعيب بن علي. تحقيق: د.عبد الغفّار سليمان البنداري وسيد كسروي حسن، ط١، بيروت، دار الكتب العلميّة، ١٤١١هـ- ١٩٩١م.

١١٠. **السُّنَن الواردة في الفتن وغوائلها والسّاعة وأشراطها**، الدّاني، عثمان بن سعيد بن عثمان، تحقيق: د. رضاء الله بن محمد إدريس المباركفوري، ط١، الرِّياض، دار العاصمة، ١٤١٦هـ.

١١١. **سِيَر أعلام النُّبلاء**، الذّهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز. تحقيق: شُعَيب الأرناؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي، ط٩، بيروت، مؤسسة الرِّسالة، ١٤١٣هـ.

١١٢. **شرح أصول اعتقاد أهل السُّنّة والجماعة**، اللّالكائي، هبة الله بن الحسن بن منصور. تحقيق: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، ط٤، الرّياض، دار طيبة، ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.

١١٣. **شرح الأربعين النَّوويّة في الأحاديث الصّحيحة النّبويّة**، ابن دَقِيق العيد، محمد بن علي بن وهب. ط٦، مصر، مؤسسة الرَّيّان، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

١١٤. **شرح العقيدة الطّحاويّة**، ابن أبي العزّ، علي بن علي بن محمد. ط٤، بيروت، المكتب الإسلامي، ١٣٩١هـ.

١١٥. **شرح المقاصد في علم الكلام**، التَّفْتَازاني، مسعود بن عمر بن عبد الله. ط١، باكستان، دار المعارف النُّعمانيّة، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

١١٦. **شرف أصحاب الحديث**، البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت. تحقيق: د. محمد سعيد خطي اوغلي، أنقرة، د.ط، دار إحياء السُّنّة النّبويّة، د.ت.

١١٧. **شعار أصحاب الحديث**، أبو أحمد الحاكم، محمد بن محمد بن أحمد. تحقيق: صبحي السّامرائي، د.ط، الكويت، دار الخلفاء، د.ت.

١١٨. **شِفاء السَّقَام في زيارة خير الأنام**، السُّبْكي، علي بن عبد الكافي بن علي. تحقيق: حسين محمد علي شُكري، ط١، بيروت، دار الكتب العلميّة، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

١١٩. **الشّهادة الزّكيَّة في ثناء الأئمّة على ابن تيميّة**، الكَرْمِي، مَرْعِي بن يوسف بن أبي بكر. تحقيق: نجم عبد الرّحمن خلف، ط١، بيروت، دار الفُرْقان- مؤسّسة الرِّسالة، ١٤٠٤هـ.

١٢٠. **الصّارم المُنكي في الرَّدِّ على السُّبْكي**، المقدسي، محمد بن أحمد بن عبد الهادي. تحقيق: إسماعيل بن محمد الأنصاري، د.ط، د.م، مكتبة التّوعية الإسلاميّة، د.ت.

١٢١. **صحيح ابن حِبّان بترتيب ابن بَلْبَان**، البُسْتِي، محمد بن حِبّان بن أحمد. تحقيق: شُعَيب الأرنؤوط، ط٢، بيروت، مؤسّسة الرِّسالة، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.

١٢٢. **صحيح الجامع الصّغير وزياداته**، الألباني، محمد بن نوح بن نجاتي، د.ط، بيروت، المكتب الإسلامي، د.ت.

١٢٣. **صحيح مسلم بشرح النَّوَوي**، النَّوَوِي، يحيى بن شَرَف بن مُرِّي. ط٢، بيروت، دار إحياء التُّراث العربي، ١٣٩٢هـ.

١٢٤. **المسند الصّحيح المختصر من السُّنَن بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ المعروف بـ(صحيح مسلم)**، القُشَيري، مسلم بن الحجّاج بن

مسلم. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، د.ط، بيروت، دار إحياء التُّرَاث العربي، د.ت.

١٢٥. **الصّواعق المُحرِقة على أهل الرَّفْض والضّلال والزَّندقة**، الهيتمي، أحمد بن محمد بن حجر. تحقيق: عبد الرّحمن بن عبد الله التُّركي وكامل محمد الخرّاط، ط١، بيروت، مؤسّسة الرِّسالة، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

١٢٦. **صيانة الإنسان عن وسوسة الشّيخ دَحْلان**، السَّهْسَواني، محمد بشير بن محمد بدر الدِّين. ط٣، د.م، المطبعة السَّلفيّة ومكتبتها، د.ت.

١٢٧. **ضحى الإسلام**، أمين، أحمد أمين إبراهيم. ط٧، القاهرة، مكتبة النَّهضة المصريّة، د.ت.

١٢٨. **الضُّعَفاء الكبير**، العُقَيلي، محمد بن عمر بن موسى. تحقيق: عبد المعطي أمين قَلْعَجِي، ط١، بيروت، دار المكتبة العلميّة، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

١٢٩. **ضعيف سُنَن أبي داود - الأُمّ**، الألباني، محمد بن نوح بن نجاتي. ط١، الكويت، مؤسّسة غِرَاس، ١٤٢٣هـ.

١٣٠. **العُقُود الدُّرِّيّة من مناقب شيخ الإسلام أحمد بن تيميّة**، المقدسي، محمد بن أحمد بن عبدالهادي. تحقيق: محمد حامد الفقي، د.ط، بيروت، دار الكاتب العربي، د.ت.

١٣١. **العُقُود اللُّؤلُؤيّة في جِيْد الاسئلة الكويتيّة**، الدُّومي، عبد القادر بن أحمد بن بَدْران. تحقيق: عبدالسَّتّار أبو غُدّة، ط٢، الكويت، مكتبة السّدّاوي، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.

١٣٢. **عقيدة أهل السُّنّة والأثر في المهدي المنتظر**، البدر، عبد المحسن بن حمد بن عبد المحسن. المدينة المنوّرة، مجلّة الجامعة الإسلاميّة، السنة الأولى،

العدد الثالث، ذو القعدة ١٣٨٨هـ - ١٩٦٩م

١٣٣. **العِلَل المتناهية في الأحاديث الواهية،** ابن الجوزي، عبد الرّحمن بن علي بن محمد. تحقيق: خليل الميس، ط١، بيروت، دار الكتب العلميّة، ١٤٠٣هـ.

١٣٤. **العِلَل ومعرفة الرِّجال،** الشّيباني، أحمد بن محمد بن حنبل. تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، ط١، بيروت - الرّياض، المكتب الإسلامي - دار الخاني، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

١٣٥. **العُلُوّ للعليّ الغفّار في إيضاح صحيح الأخبار وسقيمها،** الذّهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز. تحقيق: أشرف بن عبد المقصود، ط١، الرّياض، مكتبة أضواء السّلف، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

١٣٦. **عمدة القاري شرح صحيح البخاري،** العَيني، محمود بن أحمد بن موسى. د.ط، بيروت، دار إحياء التُّراث العربي، د.ت.

١٣٧. **العواصم والقواصم في الذّبّ عن سُنّة أبي القاسم،** ابن الوزير، محمد بن إبراهيم بن علي. تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ط٣، بيروت، مؤسّسة الرِّسالة، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

١٣٨. **عون المعبود شرح سنن أبي داود،** العظيم آبادي، محمد شمس الحقّ بن أمير علي بن مقصود علي. ط٢، بيروت، دار الكتب العلميّة، ١٩٩٥م.

١٣٩. **غمز عيون البصائر شرح كتاب الأشباه والنظائر،** الحموي، أحمد بن محمد مكّي. ط١، بيروت، دار الكتب العلميّة، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

١٤٠. **فتاوى ابن الصّلاح،** ابن الصّلاح، عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان. تحقيق: موفّق عبد الله عبدالقادر، ط١، بيروت - المدينة المنوّرة، عالم الكتب -

مكتبة العُلُوم والحِكَم، ١٤٠٧هـ.

١٤١. **الفتاوى الحديثيّة**، الهيتمي، أحمد بن محمد بن حجر. د.ط، بيروت، دار الفكر، د.ت.

١٤٢. **الفتاوى الكبرى**، ابن تيميّة، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السّلام. تقديم: حسنين محمد مخلوف، د.ط، بيروت، دار المعرفة، د.ت.

١٤٣. **فتاوى نور على الدّرب**، ابن عثيمين، محمد بن صالح بن محمد. ط١، السُّعُوديّة، مؤسّسة الشّيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية، ١٤٣٤هـ.

١٤٤. **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر. تحقيق: محبّ الدِّين الخطيب، د.ط، بيروت، دار المعرفة، د.ت.

١٤٥. **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، البغدادي، عبد الرّحمن بن أحمد بن رجب. تحقيق: جماعة من المحقّقين، ط١، المدينة المنوّرة، مكتبة الغرباء الأثريّة، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

١٤٦. **الفتح السّمَاوي بتخريج أحاديث تفسير القاضي البيضاوي**، المُنَاوي، عبد الرّؤوف بن تاج العارفين بن علي. تحقيق: أحمد مجتبى، ط١، الرّياض، دار العاصمة، ١٤٠٩هـ.

١٤٧. **فتح القدير الجامع بين فنَّي الرِّواية والدِّراية من علم التّفسير**، الشّوكاني، محمد بن علي بن محمد. د.ط، بيروت، دار الفكر، د.ت.

١٤٨. **الفصل في الملل والأهواء والنِّحل**، ابن حزم، علي بن أحمد بن سعيد. القاهرة، د.ط، مكتبة الخانجي، د.ت.

١٤٩. **الفُصُول من سيرة الرَّسُول ﷺ**، القُرَشي، إسماعيل بن عمر بن كثير.

تحقيق: محمد العيد الخطراوي ومحيي الدّين مستو، ط٣، سوريا، مؤسّسة علوم القرآن – مكتبة دار التّراث، ١٤٠٢هـ.

١٥٠. **فضائح الباطنيّة**، الغزالي، محمد بن محمد بن محمد. تحقيق: عبد الرّحمن بدوي، د.ط، الكويت، مؤسّسة دار الكتب الثّقافيّة، د.ت.

١٥١. **الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة**، الشّوكاني، محمد بن علي بن محمد. تحقيق: عبدالرّحمن يحيى المعلِّمي، ط٣، بيروت، المكتب الإسلامي، ١٤٠٧هـ.

١٥٢. **الفوائد الموضوعة في الأحاديث الموضوعة**، الكَرْمي، مَرْعي بن يوسف بن أبي بكر، تحقيق: د. محمد بن لطفي الصّبّاغ، ط٣، الرِّياض، دار الورّاق، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.

١٥٣. **فيض القدير شرح الجامع الصّغير**، المُنَاوي، عبد الرَّؤوف بن تاج العارفين بن علي. ط١، مصر، المكتبة التِّجاريّة الكبرى، ١٣٥٦هـ.

١٥٤. **قاعدة جليلة في التّوسُّل والوسيلة**، ابن تيميّة، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السّلام. تحقيق: زهير الشّاويش، بيروت، المكتب الإسلامي،١٣٩٠هـ-١٩٧٠م.

١٥٥. **قاعدة عظيمة في الفَرْق بين عبادات أهل الإسلام والإيمان وعباداتِ أهل الشّرك والنّفاق**، ابن تيميّة، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السّلام. تحقيق: سليمان بن صالح الغصن، ط٢، الرِّياض، دار العاصمة، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م.

١٥٦. **قبّة الصّخرة في القُدس الشّريف بين التّاريخ والهندسة**، النّعسان، وفاء. مجلة التّراث العربي، سوريا، (٢٩)، (١١٣)، ٢٠٠٩م، ١٧٣ - ١٨٦.

١٥٧. **القواعد المُثلى في صفات الله وأسمائه الحُسنى**، العثيمين، محمد بن

صالح بن محمد. ط٣، المدينة المنوّرة، الجامعة الإسلاميّة، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

١٥٨. **الكاشف عن حقائق السُّنَن المعروف بـ(شرح الطِّيبي على مِشكاة المصابيح)**، الطِّيبي، الحسين بن عبد الله. تحقيق: عبد الحميد هنداوي، ط١، مكّة المكرّمة، مكتبة نزار مصطفى الباز، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

١٥٩. **الكافي الشّاف في تخريج أحاديث الكشّاف**، العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر. د.ط، د.م، د.ن، د.ت.

١٦٠. **كتاب الفِتَن**، المروزي، نُعَيم بن حمّاد بن معاوية. تحقيق: سمير أمين الزّهيري، ط١، القاهرة، مكتبة التّوحيد، ١٤١٢هـ.

١٦١. **الكتاب المصنّف في الأحاديث والآثار**، الكوفي، عبد الله بن محمد بن أبي شَيبة. تحقيق: كمال يوسف الحوت، ط١، الرّياض، مكتبة الرُّشْد، ١٤٠٩هـ.

١٦٢. **الكشف الحثيث عمّن رمي بوضع الحديث**، الحلبي، إبراهيم بن محمد بن سبط ابن العَجَمي.

١٦٣. تحقيق: صبحي السّامرّائي، ط١، بيروت، عالم الكتب - مكتبة النّهضة العربيّة، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

١٦٤. **الكشف عن حقيقة كتاب إحياء علوم الدّين وعلاقته بالتّصوّف**، الطُّوخي، صلاح الدِّين كرماني - وعبد الفتّاح، محمد سيد - وطنطاوي، هاني محمد علي. د.ط، د.م، د.ن، د.ت.

١٦٥. **كشف الخفاء ومزيل الإلباس عمّا اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس**، العَجْلُوني، إسماعيل بن محمد بن عبد الهادي. تحقيق: أحمد القلاش، ط٤، بيروت، مؤسَّسة الرِّسالة، ١٤٠٥هـ.

١٦٦. **كشف الظُّنُون عن أسامي الكتب والفُنُون**، القُسطنطيني، مصطفى بن عبدالله المعروف بـ(حاجي خليفة). د.ط، بيروت، دار الكتب العلميّة، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

١٦٧. **الكشف المُبْدي لتمويه أبي الحسن السُّبْكي**، الفقيه، محمد بن حسين بن سليمان. تحقيق: صالح بن علي المحسن وأبو بكر بن سالم شهّال، ط١، الرّياض، دار الفضيلة، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

١٦٨. **كشف المُشْكِل من حديث الصّحيحين**، ابن الجوزي، عبد الرّحمن بن علي بن محمد. تحقيق: علي حسين البوّاب، د.ط، الرِّياض، دار الوطن، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

١٦٩. **اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة**، السُّيُوطي، عبد الرّحمن بن أبي بكر بن محمد. تحقيق: صلاح بن محمد بن عويضة، ط١، بيروت، دار الكتب العلميّة، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦م.

١٧٠. **لسان الميزان**، العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر. تحقيق: دائرة المعرف النِّظاميّة - الهند، ط٣، بيروت، مؤسّسة الأعلمي للمطبوعات، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

١٧١. **لمحات في الكتاب والحديث والمذهب**، الگلپايگاني، لطف الله الصّافي. د.ط، طهران، قسم الدِّراسات الإسلاميّة، د.ت.

١٧٢. **لوامع الأنوار البهيّة وسواطع الأسرار الأثريّة لشرح الدُّرّة المضيّة في عَقْد الفِرْقة المرضيّة**، السَّفّاريني، محمد بن أحمد بن سالم. ط٢، دمشق، مؤسّسة الخافقين ومكتبتها، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

١٧٣. **اللُّؤْلُؤ المرصوع فيما لا أصل له أو بأصله موضوع**، الطّرابلسي،

محمد بن خليل بن إبراهيم. تحقيق: فواز أحمد زمرلي، ط١، بيروت، دار البشائر الإسلاميّة، ١٤١٥هـ.

١٧٤. **المجروحين من المحدّثين والضُّعَفاء والمتروكين**، البُسْتي، محمد بن حِبّان بن أحمد. تحقيق: محمود إبراهيم زايد، ط١، حلب، دار الوعي، ١٣٩٦هـ.

١٧٥. **مجمع الزّوائد ومنبع الفوائد**، الهيثمي، علي بن أبي بكر بن سليمان. د.ط، القاهرة - بيروت، دار الرّيّان للتُّراث - دار الكتاب العربي، ١٤٠٧هـ.

١٧٦. **مجموع رسائل الحافظ ابن رجب الحنبلي**، البغدادي، عبد الرّحمن بن أحمد بن رجب. دراسة وتحقيق: طلعت بن فؤاد الحلواني، ط٢، مصر، الفاروق الحديثة، ١٤٢٤ه-٢٠٠٣م.

١٧٧. **المجموع شرح المهذّب**، النّووي، يحيى بن شَرَف بن مُرِّي. د.ط، بيروت، دار الفكر، ١٩٩٧م.

١٧٨. **مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة**، ابن تيميّة، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السّلام. تحقيق: عبد الرّحمن بن محمد بن قاسم، ط٢، د.م، مكتبة ابن تيميّة، د.ت.

١٧٩. **مجموع فتاوى ومقالات متنوِّعة**، ابن باز، عبد العزيز بن عبد الله بن عبد الرّحمن. جمع: محمد بن سعد الشّويعر، ط١، الرِّياض، دار القاسم، ١٤٢٠هـ.

١٨٠. **المجموع من رسائل الصّنعاني**، الصّنعاني، محمد بن إسماعيل بن صلاح، تحقيق: إسماعيل بن إبراهيم آل عُضامي، ط٢، القاهرة، مكتبة أولاد الشّيخ للتّراث، ١٤٣١هـ- ٢٠١٠م.

١٨١. **المحرَّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، ابن عطيّة، عبد الحقّ بن

غالب بن عبد الرّحمن. تحقيق: عبد السّلام عبد الشّافي محمد، ط١، لبنان، دار الكتب العلميّة، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

١٨٢. **المُدَاوي لعلل الجامع الصغير وشرحي المُنَاوي**، الغُمَاري، أحمد بن محمد بن الصّدِّيق. ط١، القاهرة، دار الكتبي، ١٩٩٦م.

١٨٣. **مِرْقاة المفاتيح شرح مِشْكاة المصابيح**، القاري، علي بن سلطان محمد. تحقيق: جمال عيتاني، ط١، بيروت، دار الكتب العلميّة، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

١٨٤. **المستدرك على الصّحيحين**، النّيسابوري، محمد بن عبد الله بن محمد. تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، ط١، بيروت، دار الكتب العلميّة، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

١٨٥. **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، الشّيباني، أحمد بن محمد بن حنبل. د.ط، مصر، مؤسّسة قرطبة، د.ت.

١٨٦. **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، الشّيباني، أحمد بن محمد بن حنبل. تحقيق: أحمد محمد شاكر، ط١، القاهرة، دار الحديث، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

١٨٧. **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، الشّيباني، أحمد بن محمد بن حنبل. تحقيق: شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد وآخرين، ط١، مؤسّسة الرِّسالة، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

١٨٨. **مُشكِل الحديث وبيانُه**، الأصبهاني، محمد بن الحسن ابن فُورَك. تحقيق: موسى محمد علي، ط٢، بيروت، عالم الكتب ١٩٨٥م.

١٨٩. **مصباح الزّجاجة في زوائد ابن ماجه**، الكِنَاني، أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل. تحقيق: محمد المنتقى الكشناوي، ط٢، بيروت، دار العربيّة،

١٤٠٣هـ.

١٩٠. **المعارف**، الدّينوري، عبد الله بن مسلم بن قُتَيبة. تحقيق: د.ثروت عكاشة، د.ط، القاهرة، دار المعارف، د.ت.

١٩١. **معالم التّنزيل**، البغوي، الحسين بن مسعود بن محمد. تحقيق: خالد عبد الرحمن العك، د.ط، بيروت، دار المعرفة، د.ت.

١٩٢. **المعجم الأوسط**، الطّبراني، سليمان بن أحمد بن أيّوب. تحقيق: طارق بن عوض الله وعبدالمحسن بن إبراهيم الحسيني، د.ط، القاهرة، دار الحرمين، ١٤١٥هـ.

١٩٣. **المعجم الصّغير**، الطّبراني، سليمان بن أحمد بن أيّوب. تحقيق: محمد شكور محمود الحاج أمرير، ط١، بيروت - عمان، المكتب الإسلامي - دار عمّار، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

١٩٤. **المُغني عن الحفظ والكِتَاب (مطبوع مع جُنّة المُرتاب بنقد المغني عن الحفظ والكتاب)**، الموصلي، عمر بن بدر بن سعيد، ط٢، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.

١٩٥. **المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار**، العراقي، عبدالرّحيم بن الحسين بن عبد الرّحمن. تحقيق: أشرف عبد المقصود ط١، الرّياض، مكتبة طبريّة، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

١٩٦. **المُغِير على الأحاديث الموضوعة في الجامع الصّغير**، الغُمَاري، أحمد بن محمد بن الصّدِّيق. د.ط، بيروت، دار الرّائد العربي، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.

١٩٧. **مفتاح الجنّة في الاحتجاج بالسُّنّة**، السُّيُوطي، عبد الرّحمن بن أبي بكر بن محمد. ط٣، المدينة المنوّرة، الجامعة الإسلاميّة، ١٣٩٩هـ.

١٩٨. **المقاصد الحسنة في بيان كثيرٍ من الأحاديث المشتهرة على الألسنة،** السَّخَاوي، محمد بن عبدالرّحمن بن محمد. تحقيق: محمد عثمان الخشت، ط١، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

١٩٩. **المُقدِّمة،** ابن خَلْدون، عبد الرّحمن بن محمد. ط٥، بيروت، دار القلم، ١٩٨٤م.

٢٠٠. **المنار المُنِيف في الصّحيح والضّعيف،** ابن القيّم، محمد بن أبي بكر بن أيّوب. تحقيق: عبدالفتاح أبو غُدّة، د.ط، حلب، مكتب المطبوعات الإسلاميّة، ١٤٠٣هـ.

٢٠١. **المنتظم في تاريخ الملوك والأُمَم،** ابن الجوزي، عبد الرّحمن بن علي بن محمد. ط١، بيروت، دار صادر، ١٣٥٨هـ.

٢٠٢. **منهاج السُّنّة النّبويّة في نقض كلام الشِّيعة القدريّة،** ابن تيميّة، أحمد بن عبد الحليم بن عبدالسّلام. تحقيق: د. محمد رشاد سالم، ط١، القاهرة، مؤسّسة قرطبة، ١٤٠٦هـ.

٢٠٣. **مواهب الجليل لشرح مختصر خليل،** الحطّاب، محمد بن عبد الرّحمن. ط٢، بيروت، دار الفكر، ١٣٩٨هـ.

٢٠٤. **المواهب اللّدُنِّيّة بالمِنَح المحمّديّة،** القسطلّاني، أحمد بن محمد بن أبى بكر. د.ط، القاهرة، المكتبة التوفيقيّة، د.ت.

٢٠٥. **موسوعة الألبانيّ في العقيدة،** آل نعمان، شادي بن محمد بن سالم. ط١، صنعاء، مركز النّعمان، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.

٢٠٦. **الموضوعات،** ابن الجوزي، عبد الرّحمن بن علي بن محمد. تحقيق: توفيق حمدان، ط١، بيروت، دار الكتب العلميّة، ١٤١٥هـ -١٩٩٥م.

٢٠٧. **ميزان الاعتدال في نقد الرِّجال**، الذّهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز. تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، ط١، بيروت، دار الكتب العلميّة، ١٩٩٥م.

٢٠٨. **نثل النِّبال بمعجم الرِّجَال**، الوكيل، أحمد بن عطيّة. ط١، مصر، دار ابن عبّاس، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م.

٢٠٩. **نظم المتناثر من الحديث المتواتر**، الكتّاني، محمد بن جعفر بن إدريس. تحقيق: شرف حجازي، د.ط، مصر، دار الكتب السَّلفيّة، د.ت.

٢١٠. **النُّكَت على ابن الصّلاح**، العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر. تحقيق: ربيع بن هادي عُمَير المدخلي، ط١، المدينة المنوّرة، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٢١١. **نهاية المطلب في دِراية المذهب**، الجُويني، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف. تحقيق: عبدالعظيم محمود الدّيب، ط١، السُّعُودية، دار المنهاج، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م

٢١٢. **النهج السّديد في تخريج أحاديث تيسير العزيز الحميد**، الدّوسري، جاسم فهيد. ط١، الكويت، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.

٢١٣. **الهديّة الهادية إلى الطائفة التّجانية**، الهلالي، محمد تقيّ الدِّين بن عبد القادر. ط٢، د.م، د.ن، د.ت.



فهرس الموضوعات

